دراسة علمية

البرنامج النووي الإيراني بين إشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل

أ. د. عطا محمد زهرة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

البرنامج النووي الإيراني
بين إشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل

أ. د. عطا محمد زهرة

أيار/ مايو 2015

الآراء الواردة في هذه الدراسة، لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

التمهيد 2

أولاً: الطموحات والدوافع: 2

1. طموحات القيادات الإيرانية 3

2. الدوافع النووية الإيرانية 5

ثانياً: مسيرة البرنامج: 11

1. مرحلة التأسيس 1958–1977 12

2. مرحلة التشغيل 1984–2004 15

3. مرحلة التحديث والتطوير 17

ثالثاً: تداعيات تطور البرنامج: 23

1. فرض العقوبات الدولية 24

2. بروز الشكوك الغربية 26

3. نشوء الأزمة مع المجتمع الدولي 28

رابعاً: تسوية الأزمة النووية الإيرانية 2003–2014: 30

1. مفهوم الطرفين للتسوية 31

2. متغيرات التسوية 34

3. سير المفاوضات 43

خامساً: مستقبل البرنامج النووي الإيراني: 62

1. سيناريو الاتفاق النهائي 62

2. سيناريو الاتفاقات الجزئية 66

3. سيناريو إيران النووية 69

الخاتمة 72

التوصيات 73

لائحة المراجع 74

البرنامج النووي الإيراني
بين إشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل

أ. د. عطا محمد زهرة[1]

التمهيد:

لم يثرِ أي ملف دولي في السنوات القليلة الماضية جدلاً كالذي أثاره الملف النووي الإيراني، فقد كان الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات، والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، لأكثر من عشر سنوات. وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني وخصوصاً الولايات المتحدة، لقد كانت الأخيرة الراعية والمشجعة للشاه محمد رضا بهلوي في هذا المجال في إطار ما عرف بـ"الذرة من أجل السلام"، لكنها أصبحت المناوئة بقوة لآية الله علي خامنئي، لا سيّما مع الحديث عن مخاطر هذا البرنامج على الأمن والسلام الدوليين.

وظهر الكثير من الدراسات حول هذا البرنامج، ونشط المحللون في عرض تصوراتهم بخصوصه وخصوصاً خلال الشهور الأخيرة من سنة 2013، التي شهدت مفاوضات ماراثونية بين إيران ومجموعة 5+1 أو P5+1، والتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق مبدئي في جنيف، قضى بتعليق العمل في هذا البرنامج مقابل وقف جزئي للعقوبات المفروضة على إيران، الأمر الذي دعا البعض إلى توقع القضاء على المشروع النووي الإيراني بصورة نهائية. فهل يمكن القول بأن ذلك الاتفاق كان فعلاً بداية الطريق نحو نهاية الطموح الإيراني؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي تناول هذا الموضوع في خمس نقاط رئيسية، نلقي في الأولى نظرة سريعة على الطموحات والدوافع الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، ونتتبع في الثانية مسيرة هذا البرنامج، ونتعرف في الثالثة على تداعياته وتطوراته، ونتعرف في الرابعة على جوانب الخيار الدبلوماسي في التعامل معه، ونصل في الخامسة إلى ما يمكن تصوره فيما يتعلق بمستقبله.

أولاً: الطموحات والدوافع:

كتب الكثير حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، ومع ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك اتفاق حول هذا الجانب. ويلاحظ عموماً وجود ثلاثة اتجاهات واضحة؛ الأول يقر بأن هذا البرنامج سلمي تماماً، بينما يصر الثاني على أنه ذو طبيعة عسكرية، أما الثالث فإنه يقف حائراً متردداً بين الاتجاهين السابقين.

---

[1] دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة، وأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك في الأردن منذ سنة 1996 وحتى الآن. له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات، كما ناقش وأشرف على الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه.

ولا بدّ من الاعتراف بأنه ليس من السهل تحديد طبيعة هذا البرنامج بمجرد الانحياز إلى واحد من هذه الاتجاهات، لا سيّما وأن إيران تحيط برنامجها بكثير من الغموض والتعتيم على غرار ما فعلت بعض الدول مثل باكستان والهند و"إسرائيل"[2]، ثم إن التحليل الموضوعي يقتضي بدايةً دراسة مجموعة المتغيرات المرتبطة به، فهي وحدها التي تسمح بذلك.

وباستعراض المتغيرات المختلفة ذات الصلة، يمكن حصرها في مجموعتين تتعلق الأولى بطموحات القيادات الإيرانية فيما يتصل بالطاقة النووية، سواء في العهد الملكي أم العهد الجمهوري، وترتبط الثانية بطبيعة الدوافع التي تقف خلف إقامة البرنامج النووي في هذين العهدين المختلفين.

والمتغيرات في هاتين المجموعتين تتفاعل مع بعضها البعض، ولا يكفي الاقتصار في هذا المجال على دراسة واحد أو اثنين منها فقط، فالنظرة الموضوعية تقتضي التعرف على متغيرات كل مجموعة على حدة.

1. طموحات القيادات الإيرانية:

تلتقي القيادة السياسية الإيرانية، بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية، حول نوعين من التطلعات يدوران بصفة عامة حول حلم امتلاك القدرة النووية من جهة، وتطوير الطاقة النووية السلمية من جهة ثانية.

أ. حلم امتلاك القدرة النووية:

لقد راود حلم امتلاك قدرة نووية القادة الإيرانيين منذ أيام الشاه في منتصف القرن العشرين، لا سيّما مع وجود ثروة بترولية تسمح بتمويل المشروع النووي، وفي ظلّ التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي اضطلعت به إيران كشرطي في وجه النفوذ السوفييتي أيام الحرب الباردة[3].

ولم يؤثر في ذلك التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنة 1968، إذ إنها أعطت إيران، وفقاً للمادة الرابعة، حقّ إنتاج واستعمال وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بها.

وعبّر الشاه عن هذا التوجه سنة 1974 عندما قال "نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية، ولذلك فإن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية مع ما تمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جداً". ولكي يكون هذا الاستنتاج مبنياً على حقائق واضحة نذكر ما قاله أكبر اعتماد،

---

[2] ريتشارد رسل، **البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي**، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 4.

[3] زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 124.

أول رئيس لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية The Atomic Energy Organization of Iran (AEOI) آنذاك: "إن مركز بحوث طهران النووي أجرى تجارب على البلوتونيوم Plutonium المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام عوامل كيماوية"[4]. ومن المعروف أن مثل هذه التجارب تدخل في باب الاتجاه نحو صناعة السلاح النووي.

ب. تطوير الطاقة النووية السلمية:

أعلن القادة الإيرانيون في أوائل التسعينيات، أي في أعقاب استئناف العمل بالبرنامج النووي، أنهم يسعون إلى تحقيق إنجازات سلمية بالكامل، وأن اهتمامهم بالتكنولوجيا النووية لا يخرج عن ذلك. وأكدوا مراراً أن تطوير الطاقة النووية بإتقان دورة الوقود النووي، يدخل ضمن حرص إيران على أن تصبح في المستقبل مزوداً للدول الأخرى بالوقود النووي[5].

وظلوا يصرّون على ذلك، فقد أشارت تصريحاتهم، وما تزال، إلى أن برنامجهم يرمي إلى توفير الطاقة السلمية التي تحتاجها البلاد في مختلف المجالات وخصوصاً في مجالات الكهرباء والصحة والاقتصاد[6].

ففي أيار/ مايو سنة 1995 أعلن الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني بأن بلاده لا تملك سلاحاً نووياً ولا تسعى للحصول عليه[7]. وفي نيسان/ أبريل 2006، أي بعد عشر سنوات، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التقنية النووية وأنها مُصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي في تخصيب اليورانيوم[8].

إن القادة الإيرانيين يرددون دائماً: بأنهم يريدون استخدام التكنولوجيا النووية وما يرتبط بها من علم قيّم لمصلحة الشعب الإيراني، وأنهم سيقومون بذلك دون تراجع مهما كلف الثمن[9].

---

[4] رائد حسين عبد الهادي حسنين، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979–2010،" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، غزة، 2011، ص 34.

[5] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 55 و84.

[6] عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي الإيراني،" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمّان، 2011، ص 30.

[7] عزت عبد الواحد سيد، "البرنامج النووي الإيراني.. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة،" موقع شبكة الإعلام العربية "محيط"، 2013/2/17، في:

http://moheet.com/2013/02/17/1728501.البرنامج-النووي-الإيراني-بين-الصعود/html#.U45G0M1htVU

[8] المرجع نفسه.

[9] شاهرام تشوبين، **مرجع سابق**، ص 57.

2. الدوافع النووية الإيرانية:

علينا أن نسارع إلى القول بأن التحديد الموضوعي لطبيعة الدوافع الإيرانية من وراء البرنامج النووي لا بدّ أن يستند إلى ملاحظة الفرق الجوهري بين الاعتماد على تقديرات واضحة ومعلنة للقيادة الإيرانية نفسها، والاعتماد على تحليلات الباحثين لمعطيات معينة تبدو وكأنها تحكم قرارات تلك القيادة وحركتها في كل الأحوال.

وعموماً يشير أكثر من باحث إلى مجموعة من الدوافع تتشابك وتتفاعل مع بعضها البعض، وهي في الحقيقة على درجة كبيرة من الأهمية، لا سيّما وأنها تقف خلف السياسة النووية الإيرانية، لعل من أهمها خمسة دوافع هي: تدعيم الاقتصاد الوطني، والإسهام في النهضة العلمية الإيرانية، والإسهام في حماية النظام الجمهوري، ومواجهة التحديات الخارجية، وأخيراً تعزيز مكانة إيران الدولية.

أ. تدعيم الاقتصاد الوطني:

لا شكّ أن تدعيم الاقتصاد الوطني الإيراني مسألة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي ذات بعد استراتيجي، تفرضها مواطن الضعف في هذا الاقتصاد. فأي قراءة في هذا الخصوص لا بدّ أن تشير بوضوح إلى أمرين أساسيين: الاختلال الهيكلي من جهة، والطبيعة الخاصة لهذا الاقتصاد من جهة أخرى.

يظهر الأمر الأول من خلال عدم تساوي قطاعات الاقتصاد في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل يتناقض مع ما هو معروف في الاقتصادات المتقدمة. فقطاع الزراعة لا يسهم بأكثر من 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يحظى قطاع الخدمات بنصيب الأسد حيث يسهم بنسبة 50%، أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة 38.4%، ولكن هذه النسبة تفقد دلالتها الحقيقية إذا عرفنا أن إسهام الصناعات التحويلية لا تتجاوز 11.2% من الناتج المحلي، أما باقي النسبة فهي ناتجة عن الصناعات الناجمة بصورة أساسية عن استخراج النفط[10].

ويبدو الأمر الثاني في الطبيعة الريعية للاقتصاد الإيراني، فبالرغم من أنه متنوع حيث يضم النفط ومشتقاته، والغاز، والفواكه، والمكسرات، والمنسوجات، والسجاد وغيرها، إلا أن الجزء الأكبر من الصادرات هي من السلعتين الأولى والثانية. فقطاع النفط والغاز يسهم بنحو 30% من الناتج

[10] محمد عادل زكي، "الاقتصاد الإيراني،" صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، 2013/11/18، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387475

المحلي الإجمالي، ويقدم ما بين 80–85% من مجموع الصادرات الإيرانية. وتحتل إيران عالمياً المرتبة الثانية من حيث احتياطي الغاز والمرتبة الثالثة من احتياطي النفط[11].

ثم إن المشكلة الحقيقية تكمن في حقيقة أن وجود النفط والغاز لن يستمر لأكثر من ثلاثين عاماً على أحسن تقدير، لأنهما من أنواع الطاقة غير المتجددة. وهذا يعني ضرورة التفكير في توفير موارد بديلة، والطاقة الكهربائية هي واحدة منها. ولهذا ترى بعض الدراسات أن إقامة عشرين محطة كهربائية نووية بكلفة 25 مليار دولار ستكون بمثابة الضمانة الوحيدة لمواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة، يساعد على ذلك أن اليورانيوم متوفر في وسط إيران، مما يجعل الطاقة النووية أقل كلفة من غيرها[12].

ونجم عن هذين الأمرين العديد من المشكلات التي أصبح الاقتصاد الإيراني يعاني منها؛ كتراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات التضخم بحيث وصلت إلى ما يقرب من 40% في بعض القطاعات، وارتفاع نسبة البطالة إلى 14.6% بين الشباب وهم أكثر من نصف السكان، وكثرة الديون الخارجية بحيث تجاوزت الـ 20 مليار دولار، هذا فضلاً عن تراجع الريال الإيراني[13].

هذا هو المناخ العام الذي لا بدّ من النظر إلى البرنامج النووي من خلاله. يتأكد هذا الأمر إذا عرفنا أن إعادة العمل به تمت سنة 1984، ضمن أول خطة خمسية للتنمية، بعد أن تبنت الحكومة الإيرانية خططاً اقتصادية طموحة لتحقيق نمو اقتصادي يصل إلى 5% سنوياً[14]. ومع تقدم العمل في هذا البرنامج خلال السنوات التالية، حصلت إيران على مساعدات فنية من دول عديدة كألمانيا والصين وروسيا.

وكان من المتوقع أن يدعم هذا البرنامج الاقتصاد الوطني بتوفير نحو 20% من الطاقة الكهربائية في البلاد. وتبدو أهمية هذا الهدف إذا تذكرنا حاجة إيران إلى تخفيض استهلاكها من النفط والغاز لتدعيم صادراتها من هاتين المادتين. فمن المعروف أن الاحتياجات النفطية الاستهلاكية تتزايد طردياً مع الزيادة المستمرة في عدد السكان، وقد تتطلب الاستخدام الكامل للإنتاج النفطي.

---

[11] عبد القادر نعناع، "دور العامل الاقتصادي في اتفاق جنيف النووي مع إيران،" موقع البصرة نت، 2013/12/8، في: http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2013/1213/n3na3_081213.htm

[12] عبد الوهاب لوصيف، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني،" رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013/2012، ص 75.

[13] إيران، موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/إيران

[14] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 21.

ب. الإسهام في النهضة العلمية:

تنظر القيادة السياسية الإيرانية إلى البرنامج النووي كجزء من الجهد الذي تبذله الدولة على طريق النهضة العلمية. تظهر ذلك ليس فقط التصريحات الرسمية وإنما أيضاً مواكبة هذا البرنامج للمسار العلمي، بحيث يشير الاثنان إلى رؤية استراتيجية لمستقبل إيران.

فالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي يؤكد بصفة مستمرة على مواصلة النهضة العلمية بما في ذلك كل ما يتعلق بالتقنية النووية، من ذلك ما جاء في كلمته في 2009/3/12، حيث أوضح أن التطور الذي تحقق في مجال التقنية النووية يشير إلى أن قطار التطور في بلاده يسير بسرعة بالرغم من كون البعض لا يشعر بذلك[15].

الواقع يظهر بالفعل أن إيران قطعت شوطاً كبيراً على طريق النهضة العلمية، ومظاهر ذلك عديدة، من أبرزها: زيادة عدد الجامعات، والتقدم الصناعي المدني وأخيراً الإنجازات الصناعية العسكرية.

لقد حققت تقدماً ملحوظاً على المستوى العلمي، إذ تضاعف عدد الجامعات خلال فترة قصيرة ووصل إلى 2,276 جامعة حكومية وخاصة. وبلغ ما قدمه الباحثون من إنتاج علمي في سنة 2009 على سبيل المثال نحو 20,228 إنتاجاً علمياً. وهو ما يزيد عن 1% من الإنتاج العلمي العالمي، واحتلت إيران المرتبة الـ 22 عالمياً، وكان لذلك إفرازات عديدة من أبرزها إطلاق القمر الصناعي الإيراني أميد Omid.

وأنجزت إيران الكثير على صعيد الصناعات المدنية، ومنها على سبيل المثال صناعة الأدوية لمختلف الأمراض بما في ذلك السكتات القلبية والجلطات الدماغية، وتصميم المصابيح البيولوجية الصديقة للبيئة، كما قامت منذ أعوام بتصميم طائرة نفاثة تستوعب 150 راكباً.

وأنجز الجيش الإيراني صناعات عسكرية متنوعة ومتطورة كالأسلحة والمعدات الدفاعية والتكتيكية والهجومية، والدبابات والمدافع والرشاشات، هذا فضلاً عن تطوير الصواريخ الباليستية التي اشترتها من كوريا. وكذلك الحال بالنسبة للأنواع الأخرى من الصواريخ والزوارق البحرية.

ولذلك ترفض القيادات السياسية الإيرانية محافظة كانت أم إصلاحية فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم، لأن هذه العملية تبين مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الدولة الإيرانية، وكيف نجح آيات الله خلال فترة قصيرة في إنجاز ما أخفق فيه الشاه[16].

---

[15] انظر: موقع إسلام تايمز، 2009/3/12، في: http://www.islamtimes.org/vdch.znzt23n--t4d2.html؛ وصحيفة **الراي**، الكويت، 2014/2/11، انظر: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=483942

[16] أحمد عبد الحليم، "خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين،" في **الخيار النووي في الشرق الأوسط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 463.

ج. حماية النظام الإسلامي:

يرتبط هذا الدافع بجانب قيمي، غير مادي وهو الجانب الروحي، أو الديني، ويبدو أكثر ما يكون وضوحاً لدى المتشددين من الإيرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالدين، بما في ذلك القدرة النووية، فيجري الحديث مثلاً عن القنبلة النووية الإسلامية، وخصوصاً في ظلّ عداء البعض للإسلام في الغرب[17].

وفي هذا السياق قال نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني في المؤتمر الإسلامي في طهران سنة 1992: "طالما تقوم إسرائيل بمواصلة امتلاكها للسلاح النووي، فإن الواجب يحتم علينا نحن المسلمين التعاون فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة United Nations (UN) لمنع الانتشار"[18].

إن القادة الإيرانيين الإسلاميين يدركون أن إيران لا تواجه عدواً يهدد بقاءها المادي، بمعنى إزالتها من الوجود، فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية. وذلك نظراً لاحتمال تعرضها لعدوان أو اضطهاد الطوائف الكبرى في المنطقة، لا سيّما في ظلّ وجود مسيحيين، وهندوس، وبوذيين، ويهود، وحتى مسلمين سنّه يملكون سلاحاً نووياً، مما يعني "حق" إيران في امتلاك هذا السلاح[19].

إن المتشددين منهم ما يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في شؤون إيران الداخلية، وأنها تسعى لتدمير النظام الإسلامي الإيراني، وتتربص بقياداته لاستبدالهم بقيادات موالية لها. ومع أن هذه الفكرة متجذرة في أذهانهم، إلا أن ما يخفف من حدتها وصول الإصلاحيين إلى سدة الحكم[20].

وهذا يعني أن الطموح النووي الإيراني، يعد من وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين، مصدراً لتدعيم نظام الحكم الإسلامي الشيعي، أي أنه كلما تقدمت الدولة في هذا المجال كلما زادت شعبية القيادات الإيرانية، لكن بعض المفكرين يرون غير ذلك[21].

---

[17] See Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1994), p. 1.

[18] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط** (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص 23.

[19] قارن: **المرجع نفسه**، ص 22 وما بعدها.

[20] جنيفر كنيبر، "الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية،" في جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، **دراسات عالمية: الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 88، 2009، ص 16.

[21] John Simpson, "Iran's Nuclear Capability and Potential to Develop Atomic Weapons," in *Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2006), p. 36.

د. مواجهة التحديات النووية الخارجية:

لا شكّ أن أهمية امتلاك القدرة النووية تبدو واضحة في ظلّ بيئة دولية لا تخلو من المخاطر، ولا تعرف سوى القوة بشكل عام. وإيران تجد نفسها محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية، كباكستان من الشرق و"إسرائيل" من الغرب وروسيا من الشمال. هذا، فضلاً عن القوات الأمريكية التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً في الخليج العربي جنوباً[22].

لا شكّ أن إيران تنطلق في سياستها الخارجية من تصور التحديات التي يمثلها وجود قوى إقليمية قريبة منها، وكانت مخاطر بعضها محدقة فعلاً. مارست جانباً منها الدولة العراقية فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، وهي قابلة للتنفيذ في أي لحظة.

فقد نجح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها في أثناء الحرب بين البلدين، مما أدى إلى توقف البرنامج النووي الإيراني. وتمّ استخدام الأسلحة الكيماوية بفعالية ضدّ القوات الإيرانية، وبشكل واسع في أثناء معارك جزر مجنون ومستنقعات الحويزة. وجرى إطلاق الصواريخ الباليستية Ballistic missile من نوع سكود Scud على المدن الإيرانية الكبيرة في سنة 1983[23].

لذلك ترى إيران أنه لا بدّ من امتلاك مصادر القوة العسكرية ضمن الاستعداد لأي حرب أو حروب قادمة في إطار الاعتماد على الذات. ويرى أكثر من باحث أنه يمكن النظر إلى البرنامج النووي الإيراني في هذا السياق، أي من خلال امتلاك أسرار الصناعات النووية، لا سيّما وأن ذلك لا يتعارض مع معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل[24].

هـ. تعزيز مكانة إيران النووية:

تعد إيران الـ 18 في العالم من حيث الحجم، إذ تبلغ مساحتها 1,648,195 كم٢. أما عدد سكانها فقد بلغ في سنة 2011 نحو 75 مليون نسمة. وتتميز بأهميتها الجيو–سياسية، حيث تقع غربي آسيا وتشكل نقطة التقاء ثلاث مناطق: غرب آسيا ووسطها وجنوبها. فتحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان Azerbaijan وتركمانستان، وتطل على بحر قزوين وتركيا. ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب العراق[25].

---

[22] *Ibid.*, p. 11.

[23] عبد الله المطيري، مرجع سابق، ص 28–29.

[24] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 29.

[25] انظر: إيران، ويكيبيديا، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/إيران

وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن إيران من تحويل مقدراتها الجيو–سياسية إلى امتيازات سياسية. فهي بصفتها دولة شيعية غير عربية، تفتقر إلى التوحد الطبيعي مع محيطها، إقليمياً وعالمياً (إسلامياً)، كما تفتقر أيضاً إلى أصدقاء استراتيجيين يمكنها الاعتماد عليهم. ولذلك لم تستطع مثلاً إقامة علاقات إقليمية ذات أهمية. وهي على سبيل المثال ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي. ومع أن علاقاتها مع الهند والصين في تطور مستمر، إلا أن هاتين الدولتين، مثل روسيا، لا ترغبان في رؤيتها كدولة نووية[26].

إنها تبذل منذ سنوات جهوداً واضحة لأن تصبح قوة يحسب حسابها في المنطقة، مما قد يوحي بأن الدافع وراء برنامجها النووي يدخل في هذا السياق. فهل هو كذلك فعلاً؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي دراسة الدوافع التي تقف وراءه.

لا شكّ أن امتلاك أيّ دولة للسلاح النووي يحقق لها مكاسب متعددة ومتنوعة. ولا يختلف الأمر بالنسبة لإيران، إذ إن امتلاكها لهذا السلاح لا بدّ أن يعطيها مكانة مرموقة توفر لها ميزة تفاوضية مع خصومها، وتمكنها بالتالي من الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها أو على الأقل الاقتراب كثيراً منها[27].

ويرتبط هذا الهدف أو الدافع بالرغبة في الاستجابة للمشاعر القومية أو الروح المعنوية، التي تشير بشكل أو بآخر إلى الأمة الفارسية ذات الإمبراطورية التي وصل نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، وشكلت قوة عالمية ثانية إلى جانب الإمبراطورية الرومانية. كما أن إيران تملك إرثاً حضارياً عظيماً تمثّل في الحضارة الفارسية كواحدة من الحضارات العالمية القديمة.

وقد رأى الشاه في امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى. وظلّ يعمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعه، فالطاقة النووية دغدغت وجدانه. ولم يختلف الأمر في عهد آيات الله، إذ وقفت وما تزال خلف تصريحات القيادة الإيرانية حالة استحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية. فضلاً عن العداء للغرب واتهامه بمحاولة إبقاء إيران ضمن مجموعة الدول النامية[28].

لم يقتنع قادة إيران الإسلاميون في أيّ وقت بدور الشرطي الذي كانت تقوم به أيام الشاه. أكد ذلك الرئيس الإيراني الأسبق علي رفسنجاني عندما قال في افتتاح المؤتمر الدولي لـ"الخليج الفارسي" في مطلع سنة 1990، "إن إيران الإسلامية لا تريد أن تصبح شرطي الخليج، وهذا بعيد عن أفكارنا. وهو أمر معاد للإسلام والإنسانية وهو أخيراً ضدّ التاريخ"[29].

---

[26] شاهرام تشوبين، **مرجع سابق**، ص 42–43.

[27] انظر: ريتشارد رسل، **مرجع سابق**، ص 7.

[28] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 20 و22.

[29] عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ط 2 (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص 151.

إنهم يرون أن إيران يمكن أن تقوم بدور إقليمي في ضوء قدراتها التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية وعسكرية عظمى. وهي تؤكد ذلك عن طريق التدرج في بناء دولة قوية. ولذلك ارتبط برنامجها النووي بالرؤية الاستراتيجية لدورها الجديد في العهد الجمهوري[30].

وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجّه فعلاً نحو ممارسة دور إقليمي فاعل، من ذلك مثلاً المنظور الإيراني لأمن الخليج، والعمل على نشر المذهب الشيعي، ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة.

فالإيرانيون قدموا منظوراً خاصاً لأمن منطقة الخليج يقوم على استبعاد القوى الأجنبية، مما يعني أن يقع عبء مواجهة مشكلاتها وتحقيق أمنها على عاتق أبنائها فقط. والتحرك في المنطقة العربية وفقاً لتصورها لدورها، كالعمل على نشر المذهب الشيعي، كما جرى في المغرب ومصر، وتغذية التمرد في أوساط الشيعة على الضفة الثانية للخليج[31]، ودعم بعض التنظيمات الطائفية كحزب الله في لبنان، والعلويين في سورية، والحوثيين في اليمن، والشيعة في البحرين، والشيعة في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مسيرة البرنامج:

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود، في عهدين مختلفين، في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي. كان الأول في ظلّ الحكم الملكي أي أيام الشاه، بدءاً من سنة 1957 وحتى سنة 1979، وكان الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية وما يزال قائماً حتى يومنا هذا.

وقد فصلت بين العهدين فترة تعليق للبرنامج من جانب القادة الإسلاميين، بسبب موقفهم الديني السلبي منه، وقد تعزز هذا الموقف بفتوى أصدرها آية الله علي خامنئي بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل[32]، ووجد هذا الموقف انعكاساته بتعطيل البرنامج وإلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية المرتبطة به. واستمرت هذه السياسة لخمسة أعوام بعد الثورة أي حتى آذار/ مارس سنة 1984، عندما قامت العراق بضرب مفاعلات بوشهر Bushehr reactors، وبرز شعور الإيرانيين بتعاظم القوة العراقية، إذ أدرك قادتهم أهمية بناء قوة نووية.

---

[30] ريتشارد دالتون، **كسب السلام في الخليج**، ترجمة حسين موسى (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص 27.

[31] **المرجع نفسه**، ص 28.

[32] عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص 95.

وبالرغم من أن المراحل التي مرّ بها البرنامج النووي متداخلة مع بعضها البعض إلى حدّ كبير، فإن لكل واحدة منها ملامحها الخاصة، التي تميّزها عن غيرها بحيث يمكن ملاحظة مظاهر التطور التي أصابته عبر تلك المراحل، إلى أن وصل إلى ما هو عليه عشية المفاوضات الأخيرة بين إيران والدول الغربية الكبرى.

ويمكن عموماً التمييز بين ثلاث مراحل أساسية: الأولى حيث تمّ وضع أسس البرنامج وقواعده، والثانية جرى فيها تشغيله بشكل فاعل، والأخيرة حيث يتم تطويره وتحديثه بشكل مثير للجدل.

1. مرحلة التأسيس 1958–1977:

وتبرز في هذه المرحلة، بالرغم من التداخل بين مكوناتها، ثلاث محطات رئيسية، تتمثل في: البدايات الأولى من جهة، وإنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وما ارتبط بها من جهود من جهة ثانية، وجهود الحكومة الإيرانية من جهة ثالثة. ولا بدّ من الإشارة إلى هذه المحطات.

أ. البدايات الأولى[33]:

كانت البداية متواضعة في سنة 1958 وبدعم من الولايات المتحدة عندما حصلت منها إيران على مفاعل نووي بحثي بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، وبعض المساعدات الفنية، بموجب برنامج "الذرّة من أجل السلام".

وبدأ العمل فعلاً في ذلك المفاعل سنة 1967 في مركز طهران للبحوث النووية Tehran Center for Nuclear Research، لينتج 600 غرام من البلوتونيوم سنوياً. كما أنشأت بالاتفاق مع فرنسا شركة أوروديف Eurodif لبناء مفاعل لتخصيب اليورانيوم في خوزستان. وعقدت اتفاقية مع شركة سيمنز Siemens الألمانية لإقامة مفاعل نووي في بوشهر.

وقد ساندت "إسرائيل" هذا التوجه، وجرى التعاون بين لجان الطاقة في معهد وايزمن Weizmann Institute ومركز البحوث في جامعة طهران لتطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب، كما أجري العديد من البحوث على المنتجات الانشطارية.

وفي سنة 1974 تمّ إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية للإشراف على تنفيذ البرنامج النووي، وألحقت بالقصر الإمبراطوري لتكون تحت إشراف الشاه نفسه، وخصصت لها ميزانية قدرت بنحو 30 مليون دولار. وأنشئ في تلك السنة مركز أمير آباد Amir Abad Center للبحوث النووية في طهران، وحصلت في السنوات التالية على كميات من نظائر اليورانيوم المشعة المعروفة بـ"الكيك الأصفر" UF4 من جنوب إفريقيا.

---

[33] وسام الدين العكلة، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة دمشق، قسم العلوم السياسية، دمشق، 2011، ص 410 وما بعدها؛ وعبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص 66.

ب. جهود منظمة الطاقة الذرية الإيرانية:

تبذل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية جهودها فيما يتعلق بالنشاط النووي على مستويين يدور الأول حول تنظيم عمل منشآت البرنامج النووي، ويتعلق الثاني بتسهيل عمله من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية.

فقد قامت وما تزال بتشغيل منشآت عديدة في أنحاء إيران بما فيها مركز طهران للبحوث النووية، ومركز أصفهان للبحوث النووية Isfahan Center for Nuclear Research، ومركز البحوث النووية في الزراعة والطب Nuclear Research Center in Agriculture and Medicine، ومركز بحوث المعادن والتعدين Research Centre for metals and mining، والإشراف على المنشآت التشغيلية التي تقوم بمعالجة اليورانيوم وإنتاج الكيك الأصفر، وتحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود، وتخصيب اليورانيوم. والإشراف على منشآت تضم بحوثاً تشغيلية، ومحطة للماء الثقيل heavy water، وإعداد المفاعلات الجديدة للتشغيل[34].

وأبرمت المنظمة مجموعة من العقود مع مؤسسة كرافت ويرك Kraft Werch الألمانية لبناء مفاعلين نوويين في بوشهر، أحدهما بقدرة 1,300 ميغاواط، والآخر بقدرة 1,200 ميغاواط، يعملان بالماء الثقيل المضغوط، كما وقعت عقداً مع مؤسسة إلستون Alsthom الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية جديدة. وقامت شركات أمريكية ببناء خمسة مفاعلات أخرى[35].

كما وقعت اتفاقاً مع معهد ماساشوسش التكنولوجي الأمريكي American technological Masachosch Institute، في سنة 1975 لتوفير وتدريب كادر من المهندسين المتخصصين. والتزمت الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية تصل قدرتها إلى 8,000 ميغاواط، وتزويد عدد من المفاعلات النووية الإيرانية بالوقود اللازم. ومن المهم الإشارة إلى أن المشروع النووي الإيراني بدأ يأخذ طريقه في إنتاج الطاقة الكهربائية[36].

وقامت المنظمة في الثمانينيات بتوفير المعلومات التي تسرّع من إجراء الأبحاث وكذلك أجهزة ومفاعلات بحثية، من بينها مفاعل أبحاث بالماء الخفيف، بقدرة 5 ميغاواط في مفاعل طهران Tehran Reactor، ومفاعل يعمل بالنيوترون بقدرة 27 ميغاواط في أصفهان، ومحطتين بقدرة 1,200 ميغاواط في بوشهر، وأجهزة ومعدات متطورة.

---

[34] John Large, *Iran's Potential to Develop Nuclear Weapons Technology and Materials* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2007), pp. 17-18.

[35] حمدان مجزع الشمري، "الملف النووي الإيراني: إلى أين؟،" موقع مجلس الأمة، الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، في: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1176#sthash.e3X7Wvpd.dpbs

[36] المرجع نفسه.

ج. بروز الجهود الرسمية لوضع أسس البرنامج:

لقد قامت الحكومة الإيرانية بشكل مباشر بجهود كبيرة لتأسيس البرنامج النووي سواء بإبرام العقود مع الشركات الأجنبية لإنشاء المفاعلات النووية، أم بشراء المواد والتجهيزات اللازمة للتشغيل. يكفي أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة.

ففي سنة 1975 مثلاً، قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية فاراماتون Faramaton لإنشاء محطة نووية في دارخوين في الأهواز، تعمل بالماء الخفيف بطاقة 900 ميغاواط وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب. وجرى استثمار مليار دولار في محطة تخصيب اليورانيوم الفرنسية المملوكة لشركة أورورديف. وتمّ أيضاً توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة بتزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات وجرى التوسع في ذلك الاتفاق فيما بعد. كما أنشئ مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية Isfahan Nuclear Technology Center بمساندة فرنسية لتدريب العاملين وإرسالهم إلى مفاعل بوشهر.

وفي سنة 1976 قامت بشراء "نظام ليزر تجريبي" قادر على تخصيب اليورانيوم، إذ اشترت أربعة أجهزة ليزر غازية من شركة ليسشم Lischem الأمريكية، وموّلت البحوث الإضافية في هذا المجال بواسطة تلك الشركة. وبدا واضحاً أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة أيّ مخاوف من البرنامج النووي الإيراني[37].

وفي تلك السنة أبرمت عقداً سرياً بقيمة 700 مليون دولار مع جنوب إفريقيا لشراء مادة الكيك الأصفر. وبعد عامين تمّ توقيع مسودة نهائية من اتفاقية نووية إيرانية أمريكية، تضمنت تسهيل وتنظيم حركة الصادرات، ونقل المعدات والمواد للبرنامج النووي الإيراني.

وفي سنة 1977، وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية لتبادل التقنية النووية والتعاون في مجال السلامة النووية. ووقَّع الطرفان في السنة التالية اتفاقية أخرى، حصلت إيران بموجبها على منزلة "الدولة الأكثر رعاية"، وسمحت بحصولها على ما بين ستة إلى ثمانية مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف. لقد باتت أمريكا مستعدة للتجاوب مع التوجهات الإيرانية لتوسيع قاعدة الطاقة غير النفطية، على أن يكون الدور الفاعل للشركات الأمريكية في مشروعات الطاقة النووية الإيرانية.

---

[37] وسام الدين العكلة، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،" ص 416 وما بعدها؛ ورائد حسنين، مرجع سابق، ص 34.

لقد اعتمد البرنامج النووي الإيراني أساساً على برامج الأبحاث في مواقع من أهمها: مركز طهران للأبحاث في أمير آباد، ومركز جابر بن حيان للأبحاث والتحويل، ومركز درمند لأبحاث فيزياء البلازما Drmend Center for Plasma Physics Research، ومركز جامعة الشريف للبحوث النووية Sharif University Center for Nuclear Research، ومركز بوناب للبحث والتطوير Ponape Center for research and development، ومركز معالم كاليه للبحوث النووية Calais landmarks Center for Nuclear Research، ومنشأة كرج لأبحاث تسريع الدوران Karaj facility to research rotational acceleration، ومجمع أصفهان للأبحاث Isfahan Complex Research.

ويدور العمل في البرنامج عبر مواقع عديدة لتخصيب اليورانيوم من أهمها[38]: مركز راماندة Ramandh Center، ولشقر آباد Lashkar Abad، ومنشأة ناتنز Natanz، وموقع دارخوين، ومركز أردغان لتنقية خام اليورانيوم Erdogan Center to purify uranium ore. ومفاعل آراك للمياه الثقيلة Arak heavy water reactor، ومفاعل بوشهر، وأصفهان.

ويضم البرنامج بالإضافة إلى ما سبق مواقع نووية أخرى، وهي موزعة على أماكن مختلفة في البلاد. ومن أهمها: منشأة قم Qom، ومصنع جيهان Jihan، ومفاعل خوستان Jostan، وشركة كلاي Clay. وقد توفرت هذه الفروع من خلال الاتفاقات التي أبرمتها إيران مع العديد من المؤسسات المتخصصة في أكثر من دولة غربية، وإن كان للشركات الأمريكية والفرنسية والصينية والروسية نصيب الأسد في هذا المجال[39].

وعموماً بات لدى إيران تلك المعامل التي تسمح لها بامتلاك دورة وقود متكاملة لبرنامجها النووي، وهي: مناجم اليورانيوم، معمل معالجة خام اليورانيوم، ومعمل إنتاج الكيك الأصفر، ومعمل تحويل اليورانيوم، ومعمل تخصيب اليورانيوم، وأخيراً معمل صناعة الوقود[40].

2. مرحلة التشغيل 1984–2004[41]:

وتتضمن عدة خطوات أساسية يمكن التمييز من بينها ثلاثاً بصورة رئيسية وهي انطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية، وتوسيع البنية التحتية للبرنامج، وأخيراً الدفع إلى الأمام بمجالات البحث والتطوير. ولا بدّ من الإشارة إلى هذه الخطوات على التوالي.

---

[38] انظر: رياض الراوي، **مرجع سابق**، ص 137 وما بعدها.

[39] قارن: John Large, *op. cit.*, pp. 22-26.

[40] لمزيد من التفاصيل انظر: رياض الراوي، **مرجع سابق**، ص 150–154.

[41] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 36–47.

أ. انطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية:

برز في هذه المرحلة اهتمام منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي، في ظلّ وجود المنشآت والمراكز التابعة لها، كمركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في بوشهر. وكان نشاطها أكثر ما يكون وضوحاً في تدريب للعلماء الإيرانيين والحصول على اليورانيوم المخصب، والحصول على المساعدات في مجال تطوير البرنامج من روسيا والصين وكوريا الشمالية.

وقد وقفت الحكومة الإيرانية في سنة 1984 وراء قرار المنظمة استئناف العمل بمحطات بوشهر. وقاد الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني بنفسه عملية إحياء البرنامج. وتمّ افتتاح مركز أصفهان للبحوث النووية لتشغيل المفاعل فيها بقدرة 400 ميغاواط، بمساعدة فرنسية استمرت حتى سنة 1985 لتحل محلها الصين.

ب. توسيع البنية التحتية:

لقد تمّ في سنة 1986 الاتفاق مع الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم، وتلا ذلك الاتفاق مع البلدين لتزويد إيران بمفاعل نيوترون Miniature neutron source reactor (MNSR) بقدرة 27 كيلوواط، ومفاعلين من نوع كونيشان Konishan بقدرة 300 كيلوواط.

وفي سنة 1987 أبرمت اتفاقين آخرين مع البلدين في مجال تبادل الخبراء. وقدمت لها باكستان وفقاً لذلك مساعدات نووية قيّمة في مجال تدريب العلماء الإيرانيين على أبحاث التخصيب، واستخدام الليزر في استخلاص البلوتونيوم في مختبرات كاهوتا Kahuta. واستقبلت علماء إيرانيين لإجراء التدريبات في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية الباكستانيين.

وجرى في تلك السنة الاتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، ثم كان الاتفاق في سنتي 1988 و1989 مع جنوب إفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم تسمح بإجراء تجارب نووية، كما تقرر الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء.

وفي أوائل سنة 1991 أبرمت إيران عقداً مع الصين لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه استلمت ما يقارب 1,000 كغ من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم UF6، و400 كغ من مادة ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide، فضلاً عن 120 كغ من اليورانيوم الخام المكثف، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA). وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رفسنجاني صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة 300–330 ميغاوات.

ج. دفع مجالات البحث والتطوير:

أبرمت إيران في سنة 1992 أكثر من اتفاق مع روسيا للتعاون النووي في المجال السلمي، فوصل إليها أكثر من 100 خبير روسي لبناء مفاعل للماء الخفيف. وبعد ثلاثة أعوام حصل الإيرانيون على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1,000 ميغاوات، وتمّ إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30–50 ميغاوات خلال أربعة أعوام، وتدريب 15 خبيراً نووياً إيرانياً. وفي أواخر سنة 1995 بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج Kharj Complex، بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية معينة.

وفي نهاية سنة 1998 تمكنت إيران من إقناع روسيا بضرورة الإبقاء على البلوتونيوم في البلاد، وتعويضها مالياً لقاء ذلك. واستمر التعاون الروسي الإيراني بعد ذلك، فقد استقبلت روسيا عدداً من المهندسين الإيرانيين لتدريبهم. وفي سنة 2001 عرض الروس خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر، كاستجابة لطلبات بناء ثلاثة مفاعلات، قدرت قيمتها بثلاثة مليارات دولار.

ويتضح أنها استفادت إلى أقصى حدّ من المتغيرات الدولية والإقليمية، في تطوير برنامجها النووي، سواء من حيث بناء البنية التحتية الأساسية أم بذل الجهود الضخمة للحصول على مواد تشغيله من الخارج، ونجحت في ذلك إلى حدٍّ كبير.

3. مرحلة التحديث والتطوير[42]:

على الرغم من إعلان إيران في سنة 2004 عن وقف كافة أنشطتها النووية طيلة فترة مفاوضاتها مع دول الترويكا الأوروبية، أي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلا أنها لم تلتزم بذلك، واستمرت في تشغيل برنامجها النووي بسرعة حالت دون وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بارشين ولافيزان، وهما موقعان عسكريان أعدا لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين معدات ومواد منقولة من مواقع أخرى ذات طبيعة نووية، الأمر الذي زاد من مخاوف الدول الغربية، وأدى إلى تعثر تطبيق اتفاق باريس Paris Agreement بين الجانبين.

أ. تطوير القدرات الفنية في المجال النووي:

في سنة 2005 اتفقت إيران مع روسيا على تأسيس شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا. ثم أعلن الرئيس نجاد بعد ذلك أن بلاده سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم.

---

[42] عبد الله المطيري، مرجع سابق، ص 38 وما بعدها.

ومع بداية سنة 2006 طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضّ الأختام التي وضعها مُفتشوها في ثلاثة مواقع نووية من بينها مفاعل ناتنز، ورفضت الاقتراح الروسي بإجراء عمليات التخصيب في روسيا، وبذلك يكون الملف النووي الإيراني قد دخل منعطفاً جديداً[43].

وفي نيسان/ أبريل من تلك السنة أعلن الرئيس الإيراني السابق نجاد أن إيران أصبحت تمتلك التقانة النووية وأنها مُصمَمة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، وأنها قد دخلت بالفعل النادي النووي. وأكد المعنى نفسه هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام[44].

ب توفر إمكانيات إنتاج اليورانيوم:

كانت إيران منذ أواخر القرن العشرين، وربما قبل ذلك، تستورد اليورانيوم ضعيف التخصيب من الخارج وبطرق مختلفة، فحصلت على كميات منه وفق عقود إنشاء مفاعلاتها النووية. منها على سبيل المثال الحصول في عام 1976، كما أشرنا، على كميات كبيرة من مادة الكيك الأصفر بقيمة 700 مليون دولار من جنوب أفريقيا. والحصول في عام 1977 على 10% من إنتاج مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية Atomic Energy and Alternative Energies Commission (CEA) من اليورانيوم، والحصول في منتصف الثمانينيات على عدة آلاف من الباوندات من مادة ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide من الأرجنتين، كما عملت على الحصول على هذه المادة من مصادر أخرى[45].

كما ظلت تعمل على تهيئة الظروف لإنتاج اليورانيوم محلياً، فأنشأت سلسلة من المختبرات في مجمع أصفهان للبحوث النووية، وتمّ بناء معمل في المجمع سنة 2003 لصنع أنابيب الزركونيوم Zirconium، لتبطين قضبان الوقود النووي وإنتاج مادة تبطين قلب المفاعل. وفي سنة 2009 افتتح في المجمع نفسه أول مصنع لإنتاج هكسا فلورايد اليورانيوم[46].

ومن الثابت أن إيران باتت تمتلك برنامجاً متطوراً في مجال التخصيب، وأخذت تعمل بسرعة هائلة لتوفير مخزون متزايد من اليورانيوم منخفض التخصيب، لتزويد مفاعلاتها النووية بالوقود.

---

[43] انظر: كينيث آر. تيمرمان، **العدّ العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران** (بيروت: دار العلم للملايين، 2006)، ص 357.

[44] وسام الدين العكلة، "دورة الوقود النووي الإيرانية... والهواجس الغربية،" موقع دار بابل للدراسات والإعلام، 2012/6/30، في: http://www.darbabl.net/show_derasat.php?id=266

[45] رياض الراوي، **مرجع سابق**، ص 115 و124.

[46] وسام الدين العكلة، "دورة الوقود النووي الإيرانية... والهواجس الغربية."

ووفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنتجت طهران في سنة 2011 حوالي 4,543 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5%، ووصل إنتاجها من هذا النوع حتى أوائل سنة 2013 ما يقارب 7,611 كغ، ونحو 735 كغ مخصب بنسبة 5%، وخزنت ما يقرب من 250 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%، وأنها أصبحت قادرة على إنتاج 25 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 90%.[47]

ج. حدود النشاط النووي الإيراني:

يبدو النشاط النووي الإيراني في ثلاثة مفاصل رئيسية؛ أولها توفير أجهزة الطرد المركزي، والثاني إنتاج وتخصيب اليورانيوم[48]، والثالث العمل على إنتاج الماء الثقيل.

1. توفير أجهزة الطرد المركزي[49]:

تعد أجهزة الطرد المركزي الدعامة الأساسية لأي برنامج نووي، ولذلك كانت موضع اهتمام القيادة الإيرانية. ففي سنة 1991 حصلت إيران على عدد من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.

---

[47] انظر: ندين نصير الخريشي، "أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية،" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، إربد، 2014، ص 29؛ ووكالة أنباء التقريب، 2011/11/1، في: http://taqribnews.info/vdcfexdv.w6d10aikiw.html؛ وموقع أخبار بووم، 2013/2/23، في: http://www.akhbarboom.com/archives/46386؛ و"دراسة للجزيرة: إيران قادرة على إنتاج يورانيوم مخصب 90%،" موقع الجزيرة.نت، 2015/1/18، في:
دراسة-للجزيرة-إيران-قادرة-على-إنتاج-يورانيوم-مخصب-http://www.aljazeera.net/news/international/2015/1/17/90

[48] من المعروف أن النشاط النووي يقوم بصورة أساسية على تخصيب اليورانيوم وهو إجراء عملية كيميائية على اليورانيوم الطبيعي تتضمن إحداث عملية انشطار نووي بحيث يتحول إلى وقود للمفاعلات النووية، سواء في الاستخدامات السلمية أم العسكرية. فالمعروف أن اليورانيوم الطبيعي يكون كمادة خام، أي غير انشطاري، بنسبة 3.99% من اليورانيوم 238، ويطلق عليه تعبير نظير غير انشطاري، أما اليورانيوم الانشطاري فلا يشكل أكثر من 0.7% منه. والعملية التي تجرى عليه هي عملية تحويله إلى يورانيوم انشطاري. وعملية التحويل تكون على مستويين بحيث تفرز نوعين من اليورانيوم، الأول ضعيف التخصيب ويستخدم كوقود لمحطات توليد الكهرباء. والثاني عالي التخصيب يستخدم لإنتاج السلاح النووي. وللحصول على النوع الأول لا بدّ من تحويل اليورانيوم إلى سداسي فلوريد اليورانيوم أو هكسا فلوريد اليورانيوم، ثم تخصيبه في أجهزة طرد مركزي لرفع نسبة اليورانيوم 235 إلى ما بين 3-5%، أي تحويله إلى مركبات الكيك الأصفر ثاني أكسيد اليورانيوم UO_2. ثم يتم بعد ذلك ضغطه على شكل كبسولات صغيرة تدخل في أنابيب وتجمع في رزم وتوضع داخل المفاعل. أما النوع الثاني فهو تخصيب الوقود النووي بنسبة 90% من نظير اليورانيوم 235 الانشطاري. وكلتا العمليتين تحتاجان إلى أجهزة طرد مركزي.
انظر: صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2010/2/8، في:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=556259&issueno=11395#.UvK3qs1ht

[49] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 39 وما بعدها.

وقد أجرت في سنة 1992 تجارب تتعلق بتكنولوجيا هذه الأجهزة في جامعة الشريف. وسعت في الوقت نفسه للحصول على أسطوانات الفلورين Fluorine والمغانط المستخدمة فيها، وذلك عن طريق شركة تايسين Tysan الألمانية، كما ركّبت في منشأة خرج النووية جهاز كاليوترون Kalliotron، كانت قد حصلت عليه من بلجيكيا في السنة السابقة.

ومع سنة 2007 أصبحت إيران تمتلك مجموعة من الجيل الأول للطرد المركزي. وأعلن الرئيس السابق نجاد، أن بلاده انتهت من عملية نصب 3,000 جهاز طرد مركزي في ناتنز، كما كشف غلام رضا آغا زاده رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، في حينه، أن برنامج بلاده في هذا المفاعل لا يقتصر على ذلك بل يشمل أيضاً التخطيط لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز إضافي.

وفي السنة نفسها، كشف تقرير لمحمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن استمرار إيران في إجراء اختبارات على أجهزة الطرد المركزي في منشأة تخصيب اليورانيوم التجريبية، ومواصلة تركيب أجهزة طرد مركزي من طراز بي 1 أو p1 وبي 2 أو p2. ومع نهايته حققت تقدماً ملموساً بتركيب عدد كبير من أجهزة الطرد المركزي في ناتنز، لتكون قادرة تقنياً على إنتاج كمية من اليورانيوم المخصب بعد عدة أعوام.

وفي سنة 2009 تمكنت من تركيب 8,308 أجهزة طرد مركزي. كما أعلنت أن لديها جيلاً جديداً من أجهزة الطرد المركزي أفضل أداء من سابقه[50]. كما أعلنت عن دخول مفاعل بوشهر مرحلة التشغيل التجريبي، وهو يضم 6 آلاف جهاز طرد مركزي. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتلاكها، أي إيران، 7,052 جهاز طرد مركزي.

وبحلول حزيران/ يونيو سنة 2012، ركبّت نحو 10 آلاف جهاز طرد مركزي في منشأتي ناتنز وفوردو Fordow، وتمكنت هذه الأجهزة من إنتاج ما يزيد عن ستة أطنان من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5%[51].

وفي أوائل سنة 2013، أعلنت إيران أنها ستسرع من وتيرة تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة طرد مركزي متقدمة في ناتنز بواسطة أجهزة طرد مركزي متقدمة من نوع آي آر-2 إم IR-2M في 18 مجموعة مكونة من 170 جهازاً، أي 3,060 جهاز طرد مركزي، وأعلنت في تلك السنة أنها باتت تمتلك 18 ألف جهاز[52].

---

[50] **الشرق الأوسط**، 2010/2/8.

[51] Emily B. Landau, "Facing Iran's Military Nuclear Ambitions: The International Challenge and Israel's Concerns," *CERI Strategy Papers*, no. 15b, 16/5/2013.

ورد في: ندين الخريشي، مرجع سابق، ص 36.

[52] ورد في: ندين الخريشي، مرجع سابق، ص 36-37.

2. مرحلة التصنيع والإنتاج[53]:

أخذت إيران منذ بداية التسعينيات تستخرج اليورانيوم من مواقع عديدة، مثل يزد، وأصفهان، وخراسان، وسستان، حتى قبل أن تستغني تماماً عن استيراد اليورانيوم المشع أو عالي التخصيب. وهذا يعني أنها أصبحت قادرة مبدئياً على توفير جزء كبير مما تحتاج إليه من الوقود النووي وصل إلى 500 طن[54].

وأعلنت القيادة السياسية الإيرانية في أكثر من مناسبة بأنها لن توقف نشاطها النووي تحت أيّ ظرف ومهما كانت العقوبات. وهذا يعني أنها، أي العقوبات الدولية، لم تؤثر في السنوات الأولى من الألفية الثالثة على تلك النشاطات، حيث استمرت إيران في مواصلتها بثبات وخصوصاً تلك المتعلقة بأعمال التخصيب.

وظلت طيلة سنة 2006 تحرص على كسب الوقت للاستمرار في نشاطاتها النووية، ثم ما لبثت أن أعلنت عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5%، ثم بنسبة أعلى تصل إلى 8.4%.

وفي سنة 2007 دخلت إيران مرحلة التصنيع النووي، مع الاستمرار في إجراء الاختبارات على آلات الدفع في منشأة تخصيب اليورانيوم التجريبية، والقيام بتغذية 260 كغ من هكسا فلورايد اليورانيوم، وهو وقود المفاعلات النووية في مساقط الدفع.

وفي سنة 2009 أعلنت عن دخول مفاعل بوشهر مرحلة التشغيل التجريبي للتأكد من عدم وجود مشاكل فنية، وفيه 4,920 رطلاً من اليورانيوم المخصب فعلياً و2,132 رطلاً من اليورانيوم الجاهز للتخصيب.

وفي أيار/ مايو سنة 2010 وقعت اتفاقاً مع تركيا نصّ على نقل اليورانيوم مُنخفض التخصيب بنسبة 3.5% إلى تركيا، لمُبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة 20%. وكانت إيران قد رفضت اقتراحاً بإرسال 1,200 كغ من اليورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب إلى روسيا للحصول في المقابل على وقود من روسيا وفرنسا لمُفاعل الأبحاث الطبية في طهران، وهو ما يُؤكد إصرارها على امتلاك القُدرات النووية وخصوصاً عمليات التخصيب[55].

لقد باتت إيران قادرة على إنتاج نظائر اليورانيوم المشعة، أي الكيك الأصفر، لأغراض البحث الطبي أو الصناعي في مفاعل آراك، مما أثار قلقاً فعلياً للغرب لأنه يمكن تحويل هذه النظائر بتعديلات بسيطة لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في الأغراض العسكرية.

---

[53] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 50، 52 و54.

[54] وسام الدين العكلة، "دورة الوقود النووي الإيرانية... والهواجس الغربية."

[55] عزت سيد، مرجع سابق.

وما أن جاءت سنة 2013 حتى أصبحت قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصّب بنسبة 20%، وكانت قد طالبت الغرب بتزويدها بهذه الكمية كجزء من الاتفاق على عدم قيامها بعملية التخصيب. وهذا ما دفع علي أكبر صالحي رئيس البرنامج النووي إلى القول: "علينا أن نشكر الغرب لأنهم رفضوا إعطاءنا الوقود المخصب بنسبة 20%، الضروري لمفاعل الأبحاث في طهران، دخلنا هذا المجال، وستكون إيران إحدى الدول القليلة التي يمكنها إنتاج لوحات وقضبان الوقود في آن واحد"[56].

ويشكل إنتاج الوقود لمفاعل الأبحاث الطبية المبرر الرئيسي لإنتاج اليورانيوم المخصب بالنسبة المشار إليها، علماً أن الغرب يخشى أن تنتج إيران سلاحاً نووياً تحت غطاء برنامجها المدني، الأمر الذي تنفيه طهران دائماً[57].

3. العمل على إنتاج الماء الثقيل:

دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة في سنة 2006 ببدء العمل بإنشاء مصنع لإنتاج الماء الثقيل في مجمع آراك. وتكمن أهمية هذا الماء في أن ذرات الهيدروجين Hydrogen فيه تحتوي على نيوترون ليس موجوداً في الماء العادي أو الخفيف. وهو يعطي للماء الثقيل خصائصه المميزة ويجعل استخداماته متعددة وخصوصاً في تبريد قضبان اليورانيوم في المفاعلات النووية.

ويتوقع أن ينتج المصنع الجديد في تقدير غلام رضا آغا زاده، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في حينه، 80 طناً سنوياً من الماء الثقيل بدرجة نقاء 80%، و17 طناً بدرجة نقاء تقترب من 15%. وأنه سيستغل في مجالات الزراعة والصيدلة وعلاج الأمراض الخطيرة كالسرطان والإيدز. لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية متخوّفة من إمكانية استخدام هذا الماء في إنتاج البلوتونيوم الذي يستخدم في إنتاج القنبلة النووية[58].

وبذلك يعتمد المفاعل النووي للماء الثقيل على اليورانيوم الطبيعي دونما حاجة إلى تخصيب اليورانيوم. ويمثل إنتاج هذا الماء إنجازاً مهماً، وذلك لأنه ينطوي على الاستقلالية في دورة الوقود النووي، بخلاف الاعتماد على الماء الخفيف الذي يعرّض الدولة لضغوط سياسية، فيما يتعلق بعملية توفير الوقود النووي من الخارج[59].

---

[56] صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، القاهرة، 2011/1/16، في:
http://www.youm7.com/story/2011/1/16/337290/#.VTjUZtKqqko-صالحى--إيران-تواصل-تخصيب-اليورانيوم-بثبات

[57] المرجع نفسه.

[58] انظر: مصنع إيراني لإنتاج الماء الثقيل وواشنطن تبحث العقوبات، موقع إسلام ويب، في:
http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=135478

[59] المرجع نفسه.

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ إيران تمكنت خلال الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم كبير في برنامجها النووي، يتمثل بصورة رئيسية في: توفير مخزون من اليورانيوم منخفض التخصيب، وتصنيع جيل متقدم من أجهزة الطرد المركزي، وإنجاز أغلب خطوات دورة الوقود النووي.

إن مخزون اليورانيوم منخفض التخصيب يقترب من كونه كافياً لصنع قنبلة نووية واحدة على الأقل إذا خضع لمزيد من المعالجة. وإنتاج ما إجماله 324 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%، أي بكمية أكبر من الـ 240 كغ الضرورية لصنع قنبلة نووية، إذا تمت تنقيته إلى درجة أعلى. ولم تستهلك إيران من هذه الكمية سوى 40% كوقود لمفاعلاتها الخاصة بالأبحاث الطبية.

كما أن إتمام خطوات دورة الوقود النووي، كلها أو معظمها، يعد إنجازاً عظيماً في هذا المجال. والمسؤولون الإيرانيون يؤكدون أن بلادهم تمكنت من ذلك فعلاً، ففي نيسان/ أبريل 2006 أعلن عن ذلك الرئيس السابق نجاد كما أشرنا.

وبذلك يمكن القول بأن إيران باتت تمتلك القدرة التكنولوجية النووية، ومن غير الممكن بالنسبة لها إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. لقد حققت إنجازاً مهماً، على طريق تحديث الدولة علمياً وتقنياً في مختلف المجالات، وخصوصاً الصحية – الطبية، والاقتصادية – الزراعية. ولذلك يعتقد بعض الإسرائيليين أنه بإمكانها إنتاج السلاح النووي إذا قررت ذلك[60].

ثالثاً: تداعيات تطور البرنامج:

كان لتطور البرنامج النووي الإيراني تداعيات كثيرة على إيران في وضعها الداخلي، وفي علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق نرصد ثلاثة تداعيات بصورة رئيسية: فرض العقوبات الدولية عليها، والشكوك الغربية حول طبيعة برنامجها، وأخيراً الأزمة مع المجتمع الدولي.

ولا شكّ أن لهذه التداعيات انعكاساتها الخطيرة على التحرك الإيراني، مما يجعلها على درجة كبيرة من الأهمية، ويصبح التعرف عليها أمراً ضرورياً. ولذلك نحاول هنا تتبعها بشيء من التفصيل.

---

60 Anthony H. Cordesman and Abdullah Toukan, "Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities," site of Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14/3/2009, pp. 27-31, http://csis.org/files/media/csis/pubs/090316_israelistrikeiran.pdf

ورد في: ندين الخريشي، مرجع سابق، ص 44.

1. فرض العقوبات الدولية:

تعرضت إيران لعقوبات عديدة من مصادر غربية بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية مروراً بالاتحاد الأوروبي وانتهاء بالأمم المتحدة[61]. ولذلك تنوعت تلك العقوبات لتشمل الجوانب التجارية والمالية، وما يسمى العقوبات الذكية. ولكل واحد منها تأثيراته الخاصة[62].

أ. العقوبات التجارية:

فالعقوبات التجارية تمثلت بفرض حصار بحري يمنع تصدير النفط ويحظر الاستثمارات في هذا القطاع، بهدف ضرب الاقتصاد الإيراني في مقتل، وذلك في ضوء طبيعة هيكل التجارة الإيرانية. حيث يسهم النفط بجزء كبير من إيرادات الدولة.

وشملت العقوبات مجال الاستثمار نظراً للإحساس برغبة الإيرانيين في توسيع عمليات استخراج النفط من الحقول المكتشفة بالفعل، أو القيام بعمليات استكشاف لحقول جديدة. فهي بحاجة إلى استثمارات ضخمة في هذا القطاع للوصول إلى تلك الأهداف، ويفترض أن يؤدي إيقاف الاستثمارات الخارجية إلى تأثيرات شاملة على الاقتصاد الإيراني.

ب. العقوبات المالية:

وتمثلت العقوبات المالية في تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية، وذلك لاستهداف مصالح الشرائح التجارية والصناعية الإيرانية العليا، وعرقلة عملية وصول الاستثمارات إلى إيران، وجعل الشروط الخاصة بإعادة جدولة ديونها المستحقة غاية في الصعوبة، مما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بقوة على صانع القرار الاقتصادي فيها، ويؤثر على احتياطاتها من العملات الصعبة، التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية. وفي السياق نفسه يمكن النظر إلى وقف الدول الصناعية للقروض التي تمنحها للشركات الإيرانية في حال كانت الصادرات متجهة إليها.

ولكن العقوبات المالية لم تكن مؤثرة بالقدر المطلوب، إذ إن سعر النفط المرتفع منذ سنة 2005 جعل طهران تحصل على احتياطات نقدية كبيرة. ولذلك يلاحظ أنها لم تتقدم بأيّ طلبات للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، وهذا يعني أن منع قروض التصدير عن الشركات الأوروبية

---

[61] لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد خير الجروان، "أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام 2001–2011،" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، إربد، 2013، ص 44 وما بعدها.

[62] مصطفى اللبّاد، "العقوبات المفروضة على إيران،" موقع المعرفة، في: http://www.marefa.org/index.php

الراغبة في التصدير إليها سوف يمس هذه الشركات أولاً وقبل أن يمس إيران. ولأن "التومان" الإيراني عملة غير قابلة للصرف في الأسواق العالمية دون وسائط حسابية أخرى، فإن رفعه من لائحة المبادلات الدولية سوف يكون محدود التأثير.

لكل هذه الأسباب لا يتوقع للعقوبات المالية أن تؤثر بشكل مباشر، أو أن تؤثر سريعاً في تقديرات صانع القرار السياسي الإيراني، ولكنها إذا اقترنت بالعقوبات الذكية فسيكون تأثيرها أكثر وضوحاً على المدى المتوسط.

ج. العقوبات الذكية:

تمثلت العقوبات الذكية في وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى إيران، بحجة أنها ستستخدم في نشاطات عسكرية، ثم حظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة، والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية. ومن الممكن أن تتضمن هذه العقوبات أيضاً وضع أفراد من النخبة الإيرانية على القائمة السوداء إذا أرادوا التنقل بين دول العالم المختلفة، وذلك للإشارة إلى أن سياسة إيران النووية تتسبب في عزلتها الدولية، فضلاً عن هروب قرابة ثلاثة مليار دولار سنوياً.

وهذا يعني، من ناحية، عدم اطمئنان البورجوازية التجارية إلى مناخ الاستثمار في بلادها. ومن ناحية أخرى، الارتباط العضوي العالي نسبياً بين "البازار" وبين مراكز الرأسمالية العالمية التي تهرب إليها المليارات الإيرانية سنوياً. فهو المعادي تاريخياً لدخول الصادرات الأجنبية إلى الأسواق الإيرانية، وهو الذي قام بتمويل الثورة الإسلامية سنة 1979.

ونظراً للإشكالات الناجمة عن كل نوع من العقوبات، يمكن القول بأن العقوبات الذكية هي الأكثر واقعية في بداية ممارسة الضغوط على طهران. ولكنها ليست بديلاً عن استراتيجية واضحة للتأثير على صانع القرار السياسي الإيراني. والإجماع الدولي هو الشرط الأساسي لنجاح هذه العقوبات.

فضعف تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على طهران منذ سنة 1980 يؤكد ذلك، فإيران استوعبت الحصار الأمريكي وفتحت نوافذ خارجية أخرى على الأقطاب الدولية المختلفة، مما جعل الشركات الأمريكية المتضرر الأساسي من عقوبات حكومتها على هذا البلد، وبالتالي لم تستطع السياسة الأمريكية بمفردها التأثير على معادلات الربح والخسارة الإيرانية على نحو يدفع طهران لتغيير سياستها.

ولهذا ظلّ تأثير هذا الحصار في حدود خسارة إيرانية تقدر بما بين 1% إلى 3.6% فقط من إجمالي الناتج المحلي الإيراني خلال الفترة 1998–2001. ولا يمكن تصور نجاح العقوبات الاقتصادية الأمريكية في تغيير السياسة النووية الإيرانية بدون مشاركة أوروبية وروسية وصينية تتم بشكل أو بآخر.

2. بروز الشكوك الغربية:

ومع ذلك نجحت إيران بالسير قدماً في برنامجها بفضل استمرار التعاون الروسي سواء بإنشاء عدد من المفاعلات أم في استقبال الروس للمهندسين الإيرانيين للدراسة والتدريب. ولم يثر قرار إحياء البرنامج النووي الإيراني أيّ شكوك غربية، ولذلك أخذ يجري العمل فيه على قدم وساق.

أ. بداية المخاوف الغربية:

أخذت المخاوف الغربية تظهر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، وخصوصاً من الجانب الأمريكي، وذلك عندما لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإيرانيين يقومون بشراء مواد ذات أغراض مزدوجة، أي تدخل في الاستخدامات المدنية والعسكرية في آن واحد. ولذلك فرضت حظراً عليهم للحيلولة دون حصولهم على التكنولوجيا النووية، ومارست ضغوطاً على الدول الموردة لإيران خصوصاً الصين وروسيا[63].

فضغطت الولايات المتحدة على الصين في سنة 1996 لمنع بيع إيران وسائل تكنولوجية تخدم برنامجها، كمجمع تحويل اليورانيوم. وضغطت كذلك على أوكرانيا لمنعها من تقديم التكنولوجيا إليها. وقامت بريطانيا بالرقابة على السفن المتجهة نحو إيران، ففي السنة نفسها استولى مفتشو الجمارك البريطانيون على شحنة من الفولاذ المستعمل في صنع أجهزة الطرد المركزي متجهة إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران.

وفي سنة 2002 دخل البرنامج النووي مرحلة دقيقة عندما أخذت تثار الشكوك حول طبيعته، لا سيّما عقب وصول معلومات إلى الإدارة الأمريكية عن تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز، وتصنيع الماء الثقيل في مجمع آراك. إن هذا التطور المرتبط باستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني إمكانية السير في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صنع سلاح نووي. وهو أمر غير مقبول غربياً.

63 George Perkovich, "Iran's Nuclear Program after the 2005 Elections," in *Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2006), p. 38.

ب. الكشف عن آثار مشعة بدرجة عالية:

في سنة 2003 طرأ عنصر جديد على الأزمة النووية الإيرانية، عندما أعلنت إيران بأنها أجرت 113 تجربة تحويل لليورانيوم تضمنت إنتاج عنصر اليورانيوم الخام تضمنت إنتاج اليورانيوم المشع أي الكيك الأصفر[64].

ثم اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من مفاعلات إيرانية، وهو ما عدته دليلاً على قيام إيران بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا يعني أنها أخلّت بالتزاماتها في معاهدة حظر الانتشار النووي، ولم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو في استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج، وطالبها البرادعي بالكشف عن كافة أنشطتها، لا سيّما عمليات التخصيب وتجارب ما بعد التحويل. ثم دعاها إلى وقف كافة عمليات التخصيب، والتوقيع على بروتوكول إضافي يسمح للوكالة بالتفتيش الاستثنائي على المنشآت النووية الإيرانية[65].

وقد حدد الرئيس الأسبق رفسنجاني أربعة شروط للتوقيع على البروتوكول الإضافي، وهي: عدم الإساءة للأمن القومي الإيراني، وعدم المساس بالقيم الإسلامية الإيرانية، وعدم الكشف عن الأسرار العسكرية، وأخيراً قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية بواجباتها[66].

ج. المراوغة الإيرانية[67]:

بدا وكأن إيران تراوغ الغرب فيما يتعلق ببرنامجها النووي، فمع أنها دخلت في مفاوضات مع دول الترويكا، حول نشاطها النووي وتوصلت معها إلى اتفاق باريس، وعلقت طوعاً تخصيب اليورانيوم، وأعلنت في أوائل سنة 2004 مواصلة وقف كافة أنشطتها النووية، إلا أنها سرعان ما عادت إلى تشغيل برنامجها النووي بسرعة حالت دون تمكن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول في نهاية تلك السنة إلى موقعين عسكريين في بارشين ولافيزان. ورفضت في السنة التالية السماح لهم بزيارة الموقع الأول.

وفي أواخر سنة 2005 أعلن الرئيس الإيراني السابق نجاد عن إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي وتأكيد حقّ الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة

---

[64] حمدان الشمري، مرجع سابق.

[65] حمدان الشمري، مرجع سابق؛ ورائد حسنين، مرجع سابق، ص 45.

[66] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 136.

[67] المرجع نفسه، ص 47.

للأغراض السلمية. وتمّ إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإيرانية بقرار استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان. غير أن مجلس المحافظين في الوكالة قرر أن إيران تحاول إخفاء الأنشطة النووية الإيرانية، مما أدى إلى تجدد الأزمة مع المجتمع الدولي.

في نيسان/ أبريل 2006 أعلنت إيران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% ثم بنسبة 4.8%، وعزمها على دفع برنامجها النووي بوتيرة سريعة إلى الأمام مع ما حققه من تطور كبير، ورفضت طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعليق أنشطتها النووية. الأمر الذي دفعه إلى إبلاغ الأمم المتحدة.

وبذلك انتقلت الأزمة النووية الإيرانية من مرحلة الشكوك غير القابلة للإثبات إلى مرحلة الاتهامات الصريحة نظراً لتوفر أدلة عملية على وجود أنشطة سرية، الأمر الذي أسهم في زيادة المخاوف الدولية. ولهذا قدمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار ضدّ إيران إلى مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council غير أن روسيا والصين رفضتاه.

3. نشوء الأزمة مع المجتمع الدولي:

مع بداية الألفية الثالثة دخلت إيران في أزمة خطيرة مع الأمم المتحدة، شكلت مرحلة فارقة في مسيرة برنامجها النووي. وقد وجدت تلك الأزمة انعكاساتها في موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية منه من جهة، وموقف مجلس الأمن الدولي من إيران من جهة ثانية.

أ. رفض الوكالة الدولية لأنشطة إيران النووية[68]:

فقد عمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ سنة 2002، إلى إصدار سلسة تقارير تظهر مخالفات إيران في المجال النووي، كإجراء تجارب نووية دون إبلاغ الوكالة، وعدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن أنشطتها النووية. والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم، هذا فضلاً عن تزويد مفتشي الوكالة بمعلومات خاطئة، وممارسة الكثير من أعمال التضليل في هذا المجال.

ولذلك انطلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني من عدم وفاء إيران بالتزاماتها. ولهذا طالبتها بالتوقف نهائياً عن القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم، والتعامل معها بشفافية كاملة، وتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[69].

---

[68] زايدي وردية، "استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية،" جامعة مولود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 53-54.

[69] عبد الله المطيري، مرجع سابق، ص 91؛ وانظر أيضاً: George Perkovich, *op. cit*., p. 39.

ومع تجاهل إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإقامة منشآت لتخصيب اليورانيوم دون إبلاغها، طالبتها الثانية من جديد بالتوقف عن أنشطتها النووية، كما أن دول الترويكا الأوربية قيدتها باتفاقية في هذا المجال سنة 2003، مما يعني عدم الحاجة إلى تحويل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي.

والتزمت في اتفاق مع فرنسا، سنة 2004، بتعليق كافة أنشطتها النووية طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، مقابل الحصول على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية بما في ذلك تركيب مفاعل يعمل بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء، والحصول على الوقود النووي. ثم تسهيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وإنهاء عزلتها السياسية.

غير أنها، أي إيران، عادت في السنة نفسها إلى استئناف أنشطتها النووية، مما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل السنة التالية 2005 إلى إصدار قرار جديد بإيقاف كافة أنشطة المعالجة والتخصيب، وأنشطة البحث والتطوير؛ وإصدار قرار آخر بإجراءات تفتيشية واسعة النطاق على مواقع مختلفة، بما في ذلك مواقع عسكرية. وقدم مديرها العام تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي حول تنفيذ هذين القرارين، وبذلك دخل موضوع البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة من التصعيد.

ب. صدور القرارات الدولية ضدّ إيران:

لقد تمّ في سنة 2006 تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، في سياق عدم تمكين إيران من امتلاك قدرة نووية ذات صبغة عسكرية. ونجم عن ذلك قيامه بإصدار خمسة قرارات تتضمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية والفنية المتصاعدة ضدّ إيران، وهي: القرار 1696 في 2006/7/31، والقرار 1737 في 2006/12/23، والقرار 1747 في 2007/3/24، والقرار 1803 في 2008/3/3، والقرار 1929 في 2010/6/9[70].

وجرى ذلك جنباً إلى جنب مع تقديم حزمة من الحوافز لتشجيع إيران على التخلي عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم مع ضمان عدم توجيه ضربة عسكرية ضدها. وبدأ مجلس الأمن في التعامل مع إيران بصورة متدرجة من خلال تلك القرارات.

فالقرار الأول رقم 1696 طالب إيران بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بإعادة المعالجة والتنشيط، دون أن يفرض عليها عقوبات معينة. ولم يتضمن أكثر من تهديد بذلك. والقرار الثاني رقم 1737 فرض عليها سلسلة من العقوبات لعدم امتثالها لقراره السابق، حيث توجه إلى أعضاء الأمم المتحدة لمنع بيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو إنتاج المياه الثقيلة.

---

[70] انظر: محمد الجروان، مرجع سابق، ص 248 وما بعدها.

والقرار رقم 1747 صدر للضغط عليها أكثر، ليس فقط فيما يتعلق ببرنامجها النووي بفرض المزيد من العقوبات على تصدير وتوريد المواد والسلع والتكنولوجيات ذات الصلة بالأنشطة النووية، وإنما أيضاً بخصوص برنامجها الصاروخي، فكان يقضي بمنع التعامل مع بعض المؤسسات الإيرانية الرسمية كبنك سي باه، و28 شخصاً، ومنظمات أخرى ذات صلة بالحرس الثوري الإيراني؛ ومنع عدد من المسؤولين من السفر، وتجميد أرصدتهم في الخارج.

أما القرار رقم 1803 فقد ألزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بتفتيش السفن التي يشتبه أنها في طريقها إلى إيران، ومصادرة أي مواد محظورة توجد فيها. والطلب من الدول الكبرى في مجلس الأمن، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، القيام بتفتيش السفن في المياه الإقليمية. وألزم القرار كل الدول بعدم التعامل مع المصارف أو الشركات الواردة في القائمة السوداء.

وأكد القرار رقم 1929 على ضرورة وفاء إيران بالتزاماتها، وبيّن الإجراءات والخطوات التي تحول دون حصولها على المواد النووية الحساسة، أو الأموال التي تحتاجها لمواصلة برنامجها النووي، أو الحصول على الصواريخ الباليستية الموجّهة.

لقد راهن المجتمع الدولي بقراراته المختلفة على منع إيران من السير في اتجاه السلاح النووي، ولهذا تضمنت تلك القرارات فرض عقوبات متنوعة وصارمة، لكن إيران حافظت على منجزاتها النووية، مؤكدة على سلمية برنامجها النووي. وتمكنت من إدارة عدة جولات من المفاوضات مع بعض الدول الغربية بقدر كبير من الصبر والبراعة.

رابعاً: تسوية الأزمة النووية الإيرانية 2003–2014:

يُعد إنهاء الملف النووي الإيراني غاية طالما عبّر الطرفان الغربي والإيراني عن الرغبة في بلوغها، بدا ذلك في حرص الغرب على الاستمرار في تبني الخيار الدبلوماسي، وحرص إيران على تجنب المواجهة العسكرية معه. وتتبع مسيرة هذا الملف خلال الأعوام القليلة الماضية أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

لكن معرفة هذه المسيرة تقتضي بداية الإحاطة بثلاثة جوانب على درجة كبيرة من الأهمية؛ أولها، مفهوم الطرفين للتسوية وما يرتبط به من ملابسات، والثاني، متغيرات التسوية في مستوياتها المختلفة، وأخيراً اتجاه العملية التفاوضية خلال الأعوام العشرة الماضية، أي ما بين عامي 2005 و2015.

1. مفهوم الطرفين للتسوية:

يتحدث الطرفان، الإيراني والغربي، عن شيء واحد وهو التسوية، غير أن لكل واحد منهما تصور خاص يختلف قطعاً عما لدى الآخر، الأمر الذي يؤثر في مسيرة المفاوضات، ومدى إمكانية التوصل إلى اتفاق ما. ولذلك لا بدّ بداية من التعرف على مفهوم كل منهما للتسوية.

أ. المفهوم الإيراني:

ترى إيران أن التسوية المثالية ينبغي أن تسفر عن الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية لتوفير احتياجاتها من الوقود النووي، مع إعطاء الضمانات الخاصة بسلمية برنامجها النووي. وهي ترفض مبدأ استيراد الوقود النووي الباهظ الثمن والذي يجعل حصولها عليه رهناً بتقلبات السياسة الدولية.

وقد قبلت بالالتزامات الواردة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، على أن يكون لها مقابل ذلك الحق في التمتع بما لها من حقوق. وقبلت التفاوض مع الولايات المتحدة سواء في ضوء وعود الرئيس باراك أوباما Barak Obama في أثناء حملته الانتخابية الأولى، بفتح صفحة جديدة مع إيران، أم في إطار مقترحاته في ولايته الثانية، أي التفاوض على أجندة كل من واشنطن وطهران.

عبّر عن هذا الموقف الرئيس الإيراني حسن روحاني عندما أعلن عن استعداد إيران للتفاوض مع الغرب. ورغبتها الجادة في التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وفق معادلة جديدة تقوم على رفع كل العقوبات عن إيران مقابل إثبات سلمية برنامجها النووي، وهي معادلة تحقق الربح للجانبين.

كما أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن تسوية الملف النووي الإيراني تعتمد على شيئين، هما: وجود إرادة سياسية غربية جادة للاعتراف بحقوق إيران النووية المشروعة، والتوصل إلى أفكار جديدة حول الملف النووي الإيراني السلمي.

وفي هذا الإطار جرى تحديد خطوط إيرانية حمراء لا يمكن تجاوزها في أيّ مفاوضات، وهي[71]:

1. عدم الوقف التام لتخصيب اليورانيوم. وكان علي أكبر صالحي رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية قد أكد على ذلك، وشدد روحاني على أن إيران لن تقوم بوقف أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بنسبة 100%.
2. عدم إغلاق أيّ من المواقع النووية الإيرانية، فقد كرر ماجد تخت روانشي المفاوض النووي الإيراني القول، بأن إيران لن تغلق أيّ موقع من مواقعها النووية.

[71] انظر: صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2014/2/10، في: http://www.elaph.com/Web/news/2014/2/875987.html

3. عدم البحث في برنامج الصواريخ الباليستية لأنه يدخل في المجال العسكري وضمن قضايا الدفاع التي تشكل خطاً إيرانياً أحمر غير قابل للتفاوض. وظهر هذا الأمر في إعلان عباس عراقجي، نائب وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، رفض بحث مسائل الدفاع باعتبارها خطاً أحمر.
4. التزام الغرب بسقف زمني محدد؛ عبّر عن ذلك ظريف عندما بيّن لكاثرين آشتون Catherine Ashton إن بلاده مستعدة للعودة إلى المفاوضات في إطار سقف زمني محدد لا يتجاوز السنة[72]. لأنها لا تريد التفاوض من أجل التفاوض، ثم إن تحديد الأطر الزمنية الضيّقة يعدُّ الوسيلة الوحيدة لتحقيق التقدم خلال المفاوضات للتوصل إلى النتائج المطلوبة.

ولم تمانع إيران في بحث احتمال وجود بُعد عسكري لبرنامجها النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي مستعدة لتقديم أيّ معلومات تتعلق بتطوير صواعق يمكن استخدامها في صنع قنبلة ذرية[73].

كما تعهدت عقب فوز روحاني في انتخابات الرئاسة بتوسيع نطاق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولطالما طالبت الوكالة إيران بمنحها في ضوء البرتوكول الإضافي المزيد من سلطات التفتيش لضمان عدم إخفائها أيّ أنشطة ذرية، بما في ذلك حقّ القيام بعمليات تفتيش مفاجئة خارج نطاق منشآتها النووية المعروفة.

ب. المفهوم الغربي:

تدور استراتيجية الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة بصفة عامة حول منع إيران من الهيمنة على منطقة الخليج، مع القبول بدور إقليمي لها في المنطقة العربية بدءاً من العراق فسورية وصولاً إلى لبنان واليمن، وذلك في ضوء إدراك وزنها السياسي، ولكن دون أن يؤثر ذلك على الأمن الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، ليس هناك ما يمنع من انفتاح الغرب على إيران للوصول إلى تسوية سياسية مثالية تحقق أهدافه الاستراتيجية. ولذلك يرى أن حلّ الأزمة النووية الإيرانية يمكن أن يتم ضمن مقاربة متكاملة للقضايا العالقة، بحيث يكون لـ"إسرائيل" موقعها في أيّ شكل من أشكال التفاوض مع الإيرانيين، في إطار ما يمكن وصفه بالسلة المتكاملة للحل.

---

[72] صفاء إسماعيل، القوة والمبادئ الثابتة دافع إيران لاستئناف مفاوضات "النووي"، صحيفة **تشرين**، دمشق، 2013/8/19، في: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/295455

[73] إيلاف، 2014/2/10.

ويرى الغرب أن التسوية المثالية للبرنامج النووي الإيراني تتمثل في عدة أمور تتفاعل مع بعضها البعض، لتضع بصورة نهائية حداً للملف النووي الإيراني. وهي بصورة رئيسية:

1. الوقف النهائي والشامل للأنشطة الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وتفكيك منشآتها النووية وفي مقدمتها مفاعل آراك ومنشأة فوردو، لأن إيران لا تحتاج في التقدير الأمريكي إلى إنتاج الماء الثقيل ولا إلى تخصيب اليورانيوم. والولايات المتحدة تقبل حصولها على الوقود النووي المخصب من الخارج، أي من روسيا أو دول أخرى، لتشغيل مفاعلاتها النووية[74].
2. التأكيد على ضرورة طرح موضوع برنامج الصواريخ للبحث في أيّ مفاوضات ضمن إطار مجموعة الـ 5+1. وذلك لأن هذا البرنامج يقلق الدول الغربية، وخصوصاً الصواريخ الباليستية، التي يصل مداها إلى "إسرائيل". ولدى إيران مخزون كبير منها والتخوف هو من إمكانية بلوغ نوع من التكامل بين السلاحين الباليستي والنووي[75].
3. التأكيد على استمرار العقوبات الدولية المفروضة على إيران، والتلويح باستمرار باحتمال اللجوء إلى الخيار العسكري. وفي هذا السياق أعلن الرئيس الأمريكي أوباما أن بلاده على استعداد للجوء إلى الخيار العسكري كملاذ أخير، إذا فشلت العقوبات والضغوط الدبلوماسية في ردع إيران عن تطوير سلاح نووي[76].
4. تأكيد الرئيس الأمريكي أوباما خلال مكالمته في 2013/9/27 مع الرئيس الإيراني روحاني على الاعتراف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية وأن الحوار يجب أن يبدأ بين الجانبين على هذا الأساس. وجزم الثاني بأن بلاده لا تتجه إلى إنتاج القنبلة النووية[77].

ويعتقد بعض الخبراء الأمريكيين أن هذا التوجه الأخير يقع ضمن سياسة احتواء إيران، وفي هذا السياق دعا مسؤولون سابقون في البيت الأبيض إلى "صفقة" أمريكية إيرانية تقوم على فلسفة الحد الأدنى الممكن، وتنهي "سياسة الحافة" التي تنذر بالانزلاق نحو الحرب، ورأوا أن الصفقة تتضمن ستة بنود هي[78]:

---

[74] أحمد منيسي، أزمة البرنامج النووي الإيراني... سيناريوهات متعددة للمستقبل، موقع البينة، مختارات إيرانية، العدد 64، تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، في: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=9296&lang

[75] صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، 2014/5/18، في: http://alarabalyawm.net/?p=182740

[76] انظر: عبد الجليل زيد مرهون، التقدير الأمريكي لبرنامج إيران النووي، الجزيرة.نت، 2012/7/9، في: التقدير-الأميركي-لبرنامج-إيران-النووي/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/7/9

[77] هتاف دهام، معادلة روحاني للمفاوضات مع أميركا: إلغاء العقوبات مقابل سلميّة البرنامج النووي، صحيفة النشرة الإلكترونية اللبنانية، 2013/10/10، انظر: http://www.elnashra.com

[78] عبد الجليل مرهون، مرجع سابق.

1. تجميد مقابل تجميد: أي تجميد تخصيب اليورانيوم مقابل تجميد العقوبات.
2. شراء إيران للوقود النووي من السوق الدولية.
3. وقف المناوشات بين السفن الأمريكية والإيرانية في مياه الخليج.
4. التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان.
5. التعاون في مواجهة المجموعات العسكرية في العراق.
6. مشاركة إيران و"إسرائيل" في مؤتمر يهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويكون في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.

وربما يكون بعض ما أورده هؤلاء الساسة حاضراً بالفعل في نظرة الإدارة الأمريكية الراهنة، بيد أن غياب الثقة حال حتى الآن دون بلورة مقاربة متكاملة للقضايا العالقة بين الطرفين.

2. متغيرات التسوية:

لا شكّ أن السير في اتجاه التسوية يتأثر بالعديد من المتغيرات، والتي من الطبيعي أن يكون بعضها إيجابي يدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق ما بصورة أو بأخرى، بينما يكون البعض الآخر سلبي يكبح عملية السير على طريق الحل، ومن المفيد التعرف على هذين النوعين من المتغيرات.

أ. المتغيرات الإيجابية:

وتتضمن نوعين من المتغيرات الأول محلي خاص بإيران، والثاني دولي يتعلق بالدول الغربية التي أخذت على عاتقها الدخول في مفاوضات معها حول الملف النووي الإيراني.

1. المتغيرات الإيرانية:

تشكل مجموعة من المزايا تأخذها إيران بعين الاعتبار وتتجه نحو المفاوضات، وهي بالتالي تشجع على السير فيها، والحرص على استمرارها تحت أيّ ظرف من الظروف، وأهمها: تفادي ضربة عسكرية أمريكية، والرغبة في رفع العقوبات الدولية، وأخيراً الانفتاح الإيراني على الغرب.

أ. تفادي ضربة عسكرية أمريكية:

حرصت إيران، في مواجهة التهديدات الأمريكية على تفادي ضربة عسكرية، وذلك بتبني توجهات تظهر الرغبة في التفاوض مع الغرب حول برنامجها النووي ولذلك كانت سياستها الخارجية وما تزال تقوم على:

- التأكيد باستمرار على الطبيعة السلمية البحتة لبرنامجها النووي، وعدم ارتباطه بأيّ جوانب عسكرية. والتذكير بتعارض الأنشطة النووية العسكرية مع عقيدة النظام السياسي الإسلامي، وتناقضها مع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

- تحميل الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تعثر المفاوضات طيلة الأعوام الماضية.
- تبني دبلوماسية الخطوة خطوة ضمن نطاق استراتيجية حافة الهاوية، مع الحرص على عدم الوقوع فيها، وبذلك تتجنب استفزاز الولايات المتحدة أو "إسرائيل"، أو إعطائهما الذريعة لتوجيه ضربة عسكرية إليها.

وقد حققت إيران نجاحاً باهراً في هذا المجال، حيث جنّب اتفاق جنيف طهران بالفعل ضربة عسكرية أمريكية، وفتح الباب أمام جملة من الجولات التفاوضية التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

ب. الرغبة في رفع العقوبات الدولية:

لقد تركت العقوبات الدولية آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الإيراني، وزادت في السنوات الأخيرة من تدهوره. وبدا ذلك في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة، زادت عن المستوى المعلن رسمياً وهو 25%، بينما ارتفع سعر الخبز 16 ضعفاً منذ رفع الدعم الحكومي عنه في سنة 2010. وارتفعت بشكل كبير معدلات التضخم في البلاد. وفقد الريال الإيراني في سنة 2011 نصف قيمته مقابل العملات الأخرى.

وأدى ضعف القدرة الإيرانية على بيع النفط وهبوط احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية وسياسات الرئيس الإيراني نجاد الخاطئة، إلى إيجاد بيئة فرضت على المواطنين والبنوك والشركات والمؤسسات الحكومية السعي لحماية نفسها، إما عن طريق تحويل العملة الإيرانية التي تملكها إلى دولارات أو الاستثمار في أصول عقارية[79].

وضاعفت الطفرة في الواردات التي حدثت بعد زيادة أسعار النفط في 2005 من الضرر الذي لحق بالاقتصاد الإيراني، إذ اضطر المنتجون الإيرانيون المحليون مع هذه الزيادة إلى تسريح العمال وإغلاق مصانعهم، مما جعل البلاد أكثر ضعفاً في مواجهة العقوبات الغربية. فقد حولت الشركات، التي كان من المفترض أن تساعد في إنتاج السلع المشمولة بالعقوبات، أعمالها إلى قطاع الإنشاءات والمضاربات والعقارات والمواد الخام. وأشار اقتصاديون إيرانيون إلى أن الكثير من أساسيات الاقتصاد الإيراني دمرت خلال الأعوام الماضية، كما انكمشت القاعدة الصناعية في البلاد.

لقد خسرت إيران ما يزيد على 100 مليار دولار أمريكي نتيجة للعقوبات المفروضة عليها، وتعرضت لهجوم إلكتروني واغتيال عدد من العلماء والمهندسين، هذا فضلاً عن التهديد الدائم بشن

[79] مصطفى اللبّاد، مرجع سابق.

الحرب عليها سواء من جانب الولايات المتحدة أم من جانب "إسرائيل"، مما يجعلها في حالة استنفار تسهم في مزيد من الضغط على الاقتصاد الإيراني[80].

لكن العقوبات الدولية اتخذت مساراً طويلاً لتنتج ضغطاً هائلاً على إيران، دفعها للبحث عن مخرج مشرّف مستغلة حالة "الارتخاء" في السياسة الأمريكية، وخصوصاً محاولة الرئيس أوباما الابتعاد عن حالة العسكرة التي عاشها سلفه جورج بوش الابن George W. Bush، والاعتماد على الضغوط الاقتصادية.

من الواضح أن تلك العقوبات أثرت فعلاً على البنية الاقتصادية الإيرانية وخصوصاً في سنتي 2013 و2014. مما دفع إيران منذ منتصف سنة 2013، إلى البحث عن مخارج تحافظ على النظام السياسي من جهة، وتخرج الاقتصاد من خطر الانهيار الشامل من جهة أخرى.

ج. الانفتاح الإيراني على الغرب:

لقد ظلت إيران لفترة طويلة بعد الثورة ترفع شعارات ترتبط بمبادئ سياسية تستند إلى مفاهيم وأطروحات معينة، وذلك انطلاقاً من التزامها بمسار أيديولوجي ديني، كمحدد رئيسي لحركتها على المسرح الدولي. فكان موقفها معاد للغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ووصفها بدولة الاستكبار. ولكن مجيء روحاني الزعيم المعتدل إلى الحكم، دفعها في اتجاه انفتاح سياسي على الغرب، وذلك للتخفيف من حدة ضغوط العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني الذي يعيش حالة من التردي من جهة، والخروج من العزلة الدولية وإنعاش الاقتصاد الإيراني من جهة أخرى.

فالعلاقات مع دول الغرب تسير في اتجاه الانفراج، ومن مؤشرات ذلك اتفاق إيران وبريطانيا على استئناف العلاقات الدبلوماسية، بإقامة علاقات على مستوى قائمين بالأعمال متنقلين؛ وهي خطوة أولى للدفع بالعلاقة بين البلدين وإعادة العمل في سفارتيهما، بعد انقطاع التمثيل الدبلوماسي بينهما لأكثر من ثلاثة أعوام. كما أن اللقاءات والاتصالات الهاتفية التي أجراها روحاني في نيويورك تؤشر إلى عهد جديد، وتعدُّ خطوة متقدّمة في السياسة الخارجية الإيرانية.

والاقتصاد الإيراني يتجه نحو الانتعاش نتيجة للرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية، ويبدو في أحد جوانبه في رفع العقوبات المالية، بتحرير عدة مليارات من الدولارات في الخارج، بحيث تصبح إيران قادرة على تغطية مستورداتها. كما أن الأمر لا يقتصر فقط على دعم صناعاتها الوطنية، وإنما يتعدى ذلك إلى استقطاب الشركات الغربية للاستثمار في إيران. كما يتوقع أن ينتعش التبادل

---

[80] انظر: خسرت إيران أكثر من 100 مليار دولار نتيجة العقوبات المفروضة عليها، مجلة **المجلة**، لندن، 2014/2/6، في: http://www.majalla.com/arb/2014/02/article55249868

التجاري مع أكثر من دولة عربية، كعمّان وقطر والإمارات العربية المتحدة، وأن تتحسن العلاقات مع الأردن، والمغرب، وقد دشن وزير الخارجية الإيراني ظريف هذا التوجه بزيارة العديد من الدول العربية. هذا، فضلاً عن التصورات المحتملة فيما يتعلق بعلاقات ودية مع تركيا.

وأصبح الباب مفتوحاً أمام إيران للبحث مع الغرب في الملفات الإقليمية المهمة، كالوضع في سورية، والعراق، ولبنان، وفلسطين وأفغانستان. وهي ترى أنها تستطيع، باعتبارها الدولة الوحيدة المستقرة في المنطقة، القيام بدور فاعل في هذه الملفات.

2. المتغيرات الدولية الغربية:

أدركت الولايات المتحدة حقيقة أنها ستجني من وراء الخيار الدبلوماسي مزايا عديدة لعل في مقدمتها، عدم جدوى العمل العسكري ضدّ إيران، وأهمية الانفتاح الأمريكي على إيران كقوة إقليمية مهمة في منطقة الخليج العربي، وأخيراً تأمين المصالح الغربية هناك.

أ. عدم جدوى الضربة العسكرية:

أدرك أوباما في ولايته الثانية أن ضربة عسكرية لإيران لن تكون خياراً حقيقياً، لا سيّما وأنه ليس هناك دليل قاطع لا يرقى إليه الشك يثبت عزمها على امتلاك أسلحة نووية، كما إن منشآتها النووية منتشرة على نطاق جغرافي واسع. وهذا يعني أن تأثير أيّ ضربة عسكرية سيقتصر على إلحاق ضرر جزئي بتلك المنشآت، ولن يكون أكثر من مجرد تأخير لعملية حصول الإيرانيين على القدرة النووية، وربما تنتج عنها عواقب كارثية على المصالح الأمريكية[81].

فالعمل العسكري الأمريكي يعتمد بصورة أساسية على ضربة جوية محدودة، مع ضربات صاروخية مساندة من البحر وفقاً لتطورات الموقف الدولي، ولكنه لا بدّ أن يتأثر سلباً بعدد من الأبعاد أهمها[82]:

- عدم توفر الاستخبارات الكافية لطبيعة النظام السياسي الإيراني المنغلق، واعتماده على درجات عالية من السرية.
- وجود عدد من المواقع النووية الإيرانية تحت الأرض، مما يصعب عمليات الرصد، والتحليل لمكوناتها ووظائفها ودرجة تحصينها.
- مرونة النظام السياسي في تحريك وإعادة النشر السريع للمعدات والأجهزة الحساسة فيما بين المواقع، وخارجها بسبب تصميمها المجزأ.

---

[81] Sverre Lodgaard, "Bombing Iran: Is it Avoidable?," in *Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions* (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2006), pp. 119-120.

[82] عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص 131 وما بعدها.

- غياب حشد قوات أرضية كافية على الحدود الإيرانية يفقد الضربة فاعليتها.
- احتمال وجود برنامج سري موازي للبرنامج المعلن المستهدف.
- تواجد أهداف القصف في مناطق مأهولة بالسكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وستكون النتيجة عرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني لمدة لا تزيد عن ثلاثة أعوام يقابلها قائمة تكاليف وتشمل بصورة رئيسية[83]:

- الاستعداد لمواجهة ردود انتقامية إيرانية واسعة قد تبدو في أخذ رهائن غربية، أو عمليات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة.
- مواجهة نظام إيراني أكثر تشدداً في مواقفه بسبب توحّد الرأي العام الإيراني خلفه، وإكسابه مزيداً من الشرعية.
- توقف العمل الدبلوماسي من قبل إيران والصين وروسيا.
- إعطاء التبرير القانوني لإيران للانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ب. الانفتاح الأمريكي على إيران:

أظهر الرئيس الأمريكي أوباما اهتماماً مبكراً بإيران، فقد أعلن في أثناء حملته عن عزمه اعتماد مقاربة جديدة إزاءها، وتقوم على الانفتاح والعمل الدبلوماسي بدلاً من العزل والعقوبات التي قام بها سلفه. وبعد استلامه السلطة حثّ فريقه الدبلوماسي برسم الخطوط العريضة لهذه السياسة الجديدة.

وقد عبّرت عن ذلك سوزان رايس Susan Rice، السفيرة الأمريكية السابقة في منظمة الأمم المتحدة، عندما أعلنت أن الولايات المتحدة ستعتمد "دبلوماسية نشطة" إزاء إيران، بما في ذلك العمل الدبلوماسي المباشر مع الاستمرار في التعاون والشراكة مع مجموعة 5+1. وشددت على "أن على الحوار والدبلوماسية أن يسيرا جنباً إلى جنب مع رسالة حازمة جداً من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، مفادها أنه ينبغي أن تلتزم إيران بواجباتها التي حددها مجلس الأمن الدولي، وأن رفضها سيؤدي إلى زيادة الضغوط عليها"[84].

وأعلن جون كيري John Kerry، وزير الخارجية الأمريكي، في لقاء مع كاثرين آشتون في أثناء زيارته لندن سنة 2013، أن "النافذة الدبلوماسية التي فُتحت مع إيران تزداد انفتاحاً". وكرر الوصف

---

[83] المرجع نفسه، ص 134–135.

[84] انظر: "خيارات الانفتاح الأميركي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوف عربية،" **مجلة الدفاع الوطني**، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 2009/1/1، في: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?21595#.U0Bxj81htVV

نفسه في اجتماع مع مجموعة الضغط الأمريكية الموالية لـ"إسرائيل"، أيباك The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، مضيفاً: "لكني أود منكم أن تعرفوا أن أعيننا مفتوحة أيضاً"[85].

إن أسباب الانفتاح الأمريكي تعود إلى رغبة الإدارة الأمريكية في الحيلولة دون الدخول في متاهات حروب عسكرية في الشرق الأوسط، والحفاظ على ما تبقى من مكانتها التي اهتزت بعد احتلال العراق.

ولا شكّ أن هذا الانفتاح يمثّل تحولاً استراتيجياً يقتضي إعادة هيكلة أمن الخليج في ضوء الوضع الجديد. فتطبيع العلاقات بين واشنطن وطهران لا بدّ أن ينطوي على اعتراف أمريكي بدور إقليمي لإيران في المنطقة، لطالما ظلت الولايات المتحدة تنكره ولا تقر به.

ج. المصالح الغربية في إيران[86]:

من المعروف أن للغرب مصالح كبيرة في إيران لا سيّما وأنها تمثّل إحدى الأسواق الضخمة في الشرق الأوسط. وكانت تعمل فيها كبريات الشركات الدولية في القرن العشرين، لكنها انسحبت منها في أعقاب فرض العقوبات عليها. ومع دخول الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ في يناير من السنة الماضية 2014، عادت رغبة هذه الشركات في الاستثمار فيها من جديد. ومن الأمثلة على ذلك زيارة الوفد الفرنسي لطهران.

فالوفد قادته منظمة ميديف إنترناسيونال MEDEF International، ذراع أكبر تجمع لأرباب العمل الفرنسيين، وضمّ شركات عملاقة مثل توتال Total، ولافارج Lafarge، وبيجو Peugeot، وشركات أخرى متوسطة الحجم وأخرى صغيرة. وبعضها جاء لتحديث ملفاته أو الحصول على عقود، وآخر لمعرفة موعد استئناف العمل في إيران، وثالث للبحث عن فرص للاستثمار.

إن هذه الزيارة تشير إلى رغبة نحو 120 شركة في الاستثمار في إيران إذا توفرت الظروف المواتية. وقد خصّت السلطات الإيرانية الوفد الفرنسي الزائر باستقبال خاص، وبدا واضحاً أن الإيرانيين مهتمون جداً بهذا الموضوع، وهم يقومون بإعادة النظر في العقود من أجل تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المرحلتين الأولى والثانية، أي الاستكشاف والانتاج، ثم التكرير والتوزيع، والاستفادة من ترجيعات الثمن فيما يتعلق بمشاريع التكرير.

---

[85] رباب الزبيدي، إيران: لمسات أخيرة على خريطة حل نووي، صحيفة **السفير**، بيروت، 2013/10/14، في: http://www.assafir.com/Article/323827

[86] انظر: **الراي**، 2014/2/6، في: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=482877

والشركات الممثلة في هذا الوفد تعمل بشكل خاص في قطاعات النفط، والسيارات، والصناعات الزراعية، والبتروكيماويات، والطيران، والصناعات الطبية، وهي قطاعات يعدُّها الإيرانيون رئيسية لإعادة إطلاق الدورة الاقتصادية. وهناك شركات عملاقة أخرى لم تشارك في هذا الوفد مفضلة العمل بسرية.

ولا شكّ أن الشركات الغربية ستجني أرباحاً طائلة من العمل في إيران، يكفي أن نشير إلى أن قطاعي النفط والغاز يستهلكان ما لا يقل عن 230 مليار دولار، منها 150 ملياراً في المرحلة الأولى، أي مرحلة الاستكشاف والإنتاج. وأكثر من نصف هذه الاستثمارات يجب القيام بها لتطوير وزيادة الإنتاج في حقول النفط والغاز. لكن اتفاق جنيف اقتصر بداية على قطاعات محددة هي حصراً السيارات، والطيران، والذهب، والمعادن الثمينة، إضافة إلى الصادرات البتروكيماوية.

ب. المتغيرات السلبية:

وهي مجموعة من المتغيرات تدور بصورة رئيسية حول الأنماط السلوكية لأطراف العملية التفاوضية، وهي عديدة وذات طابع سلبي وأبرزها: غياب الضمات المرتبطة بالتزامات إيران بتعهداتها، وغياب الثقة بين الطرفين الإيراني والغربي، وأخيراً تضارب مصالحهما. ولا بدّ من متابعة هذه المتغيرات ولو بصورة سريعة.

1. غياب الثقة:

لا يثق الغرب في مزاعم إيران حول برنامجها النووي، وذلك بالنظر إلى صعوبة فهم الإيرانيين، أو تحديد أغراضهم الحقيقية من وراء هذا البرنامج. تساعد على ذلك طبيعة النظام السياسي الذي يوصف بالسرية والغموض والخداع، إضافة إلى العديد من المؤشرات التي تثير المخاوف كعمليات التخصيب، والزيادة المستمرة لمنشآتها النووية، وتجاهل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغير ذلك[87]:

- فإيران تقوم بعمليات التخصيب بجهودها الذاتية، وتستعمل المواد الانشطارية الناجمة عن ذلك لتزويد مفاعلاتها النووية بالوقود. ومثل هذا الأمر يثير الشكوك ويوحي بارتباط أنشطة التخصيب بأهداف عسكرية.
- وهي لم تغلق أيّ منشأة نووية بما في ذلك مفاعل آراك للماء الثقيل. والأهم من ذلك هو أنها ما تزال تعمل على إقامة المزيد منها، أكد ذلك علي أكبر صالحي عندما صرح بأن إيران بصدد إنشاء محطات نووية أخرى، بمساعدة أكثر من دولة في مقدمتها روسيا[88].

---

[87] شاهرام تشوبين، **مرجع سابق**، ص 83.

[88] صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، 2011/1/16.

- هذا فضلاً عن عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويبدو بوضوح في الطبيعة السرية للبرنامج النووي الإيراني، فإيران لم تقدم كافة المعلومات التي طلبتها منها الوكالة، وعثر مفتشوها على جسيمات ملوثة بيورانيوم مخصب لدرجة 27 في موقع فوردو النووي خلال عمليات تحليل عينات بيئية تمَّ أخذها من محيط الموقع المذكور سنة 2012[89].

ولم تتمكن الدول الغربية من تحديد الأغراض الإيرانية من هذه التقنية أو كيفية استخدامها، وإيران تقدم الدعم لجماعات توصف بالإرهابية كحزب الله في لبنان، ومنظمة حماس في قطاع غزة، والحوثيين في اليمن. وهذا أمر لا يشجع على تعزيز الثقة بها.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لإيران، فهي لا تثق في الغرب، وتشعر بالقلق إزاء سلوك الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فهي لا يمكن أن تنسى دور المخابرات الأمريكية في إسقاط رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق وتثبيت الشاه محمد رضا بهلوي سنة 1953، ولا دعم صدام حسين في أثناء الحرب العراقية الإيرانية[90]. وتشعر بالقلق من رغبة هذه الدول في القضاء على الثورة الإسلامية، وثمة تطورات عززت هذه المخاوف الإيرانية.

فالإدارات الأمريكية ولا سيّما إدارة الرئيس السابق بوش وضعت إيران ضمن محور الشر وتوعدت بالقضاء عليها. وعملت من خلال احتلال أفغانستان والعراق على تضييق الخناق عليها من الشرق والغرب، بهدف تغيير النظام فيها. كما أن حديث "إسرائيل" المستمر عن مهاجمة إيران، وحثّ الدول الغربية ضدها جعلها في وضع معاد تماماً للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عبّر ظريف عن نظرته إلى التصرفات الغربية فيما يتعلق بسير المفاوضات الجارية، عندما أعلن قبل عدة أشهر عن أسفه لـ"تصرفات غربية ساهمت في تعزيز عدم الثقة"، في إشارة إلى تلويح مسؤولين أمريكيين بـ"وضع الخيار العسكري على الطاولة إذا فشلت المفاوضات"[91].

ولهذا تبدو أهمية تدعيم الثقة المتبادلة بين إيران والغرب إن أرادا تسوية الملف النووي الإيراني، من خلال لجوء الطرفين إلى تقبل أحدهما للأخر واحترام هوية كل منهما، وتجنب الخطابات الاستفزازية. كما يتعين على جميع الدول المعنية الأخرى عدم الانجرار وراء الدعايات الإعلامية للطرفين، وتجنب المبالغة في الثناء أو الهجوم عليهما.

---

[89] شاهرام تشوبين، **مرجع سابق**، ص 84.

[90] عدنان هياجنة، "أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العددان 40–41، السنة 12، صيف وخريف 2007، ص 12.

[91] انظر: صحيفة **الحياة**، لندن، 2014/2/18، في:

http://alhayat.com/Articles/680157/الملف–النووي–الإيراني––توقع–جولة–مفاوضات–صعبة

2. غياب الضمانات:

تعدُّ الضمانات، التي يقدمها كل طرف، حول التزامه في أيّ اتفاق، من أكثر الأمور أهمية لا سيّما وأنها تشعر الطرف الآخر بأن إنجاز ما قد تحقق قد تم بأفضل الوسائل. ويبدو هذا الأمر أكثر ما يكون وضوحاً في الاتفاقات المؤقتة لأنها أكثر عرضة للانهيار من الاتفاقات الدائمة. وهذه المسألة لا تقتصر على طرف دون آخر وإنما تشمل الطرفين أو الأطراف كافة.

ولنجاح أي اتفاق لا بدّ من ضمان تنفيذه، ونظراً لسجل النظام الإيراني في التنفيذ غير المتناسق والتعليق السريع للاتفاقيات المبرمة في الماضي، فإن الولايات المتحدة وأوروبا ستطلبان أدلة واضحة على الوفاء بالتزاماتها قبل السماح لها بحصد العديد من المكاسب.

فيلاحظ مثلاً أن إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي لم ترتقِ من وجهة نظر الغرب بالتزاماتها في الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. ولو أنها فعلت ذلك لما تمكنت الولايات المتحدة من حشد المجتمع الدولي ضدها.

والغرب يصر منذ بداية المفاوضات وحتى يومنا هذا على الحصول على ضمانات من شأنها إطالة أمد أيّ محاولة لصنع قنبلة نووية إلى حدّ يتيح رصدها ووقفها حتى ولو بعمل عسكري إذا اقتضى الأمر.

3. تضارب مصالح الطرفين:

إن الصراع المحتدم بين إيران والغرب، منذ أكثر من ثلاثة عقود، يدفع الطرفين وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية نحو المواجهة لتعزيز صورة كل منهما في المسرح الدولي. وفي إطار هذا الصراع تقدم الدولتان نفسيهما في المنطقة والعالم كرائدتين لقضية معينة.

فالولايات المتحدة الأمريكية تروج لأفكار مثل زيادة الحريات، والديموقراطيات، وحقوق الإنسان، ومقاومة الإرهاب؛ ومصالحها الحيوية تبدو في جانب ما في منع أيّ دولة من دعم الإرهاب. وهي، أي الولايات المتحدة، تبرر في هذا السياق معظم عقوباتها على إيران، وليس فقط بسبب برنامجها النووي.

وإيران تدعي الحرص على حماية مصالح شعوب هذه المنطقة من شرور الإمبريالية والصهيونية، لأن ذلك يدخل ضمن مصالحها الحيوية. وترتكز في تقديرها لهذا الأمر على ما أنجزته في برنامجها النووي، وهي لذلك لا تتردد في تطوير هذا البرنامج إلى أبعد مدى ممكن[92].

[92] انظر: صحيفة **القبس**، الكويت، 2013/10/19.

والولايات المتحدة تنتهج منذ فترة طويلة سياسة منع صعود قوى إقليمية في المنطقة، بينما تطمح إيران في أن تكون إحدى هذه القوى. ومن المعروف أنه يصعب تسوية هذا النوع من الخلافات بين الطرفين لا سيّما وأنه يرتبط بمصلحتين متناقضتين، مما يتطلب صبراً ووقتاً طويلين.

ثم إن إدارة الرئيس أوباما قد لا ترغب إلا في نزع الفتيل النووي عبر المفاوضات دون أن تعبّر عن نية حقيقية في تحقيق المصالحة مع طهران، بينما تعكف حكومة روحاني على تخفيف حدة التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، ومن ثم التخلص من وطأة العقوبات الدولية.

3. سير المفاوضات:

من الواضح أن وزن المتغيرات الأولى الإيجابية كان الأرجح والأكثر تأثيراً من المتغيرات السلبية. ويبدو أن الطرفين استطاعا التحكم في المجموعة الثانية وتحييدها، وبالتالي تجنب ما لها من آثار سلبية على سير المفاوضات، إلا فيما يتعلق بجعلها، أي المفاوضات، أكثر تعقيداً.

ولذلك يلاحظ أنه على الرغم من المنحى التصعيدي غير المسبوق الذي اتخذته الأزمة النووية الإيرانية في السنوات الأخيرة، فإن الطرفين سارا بعزم في اتجاه التفاوض. تشير إلى ذلك عوامل عديدة منها[93]:

قيام إيران بتعليق طوعي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، وتحديداً في منشأة أصفهان، التي لا تثير قلقاً كالذي تثيره المنشآت الأخرى مثل ناتانز أو بوشهر. وتأكيدها على الرغبة في التفاوض مع الغرب، وتقديم جملة من المقترحات للجانب الأوروبي لضمان سلمية برنامجها النووي.

ثم حرص الأوروبيين على عدم التصعيد مع إيران وعدم فرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها، وبالتالي المحافظة على حجم تجارتهم معها، أي بما يتجاوز الـ 30 مليار دولار. واكتفاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالطلب من إيران تعليق أنشطتها النووية، دون منعها من تخصيب اليورانيوم. وعدم فرض عقوبات معينة على طهران في حالة عدم وقف أنشطتها النووية.

واعتماد إيران في إدارتها لأزمة برنامجها النووي على المحافظة على قدرات الحافة النووية، دون تجاوزها إلى مرحلة تطوير سلاح نووي إلى أن تتهيأ الظروف الملائمة لذلك. وممارسة سياسة حافة الهاوية في التفاوض عبر تشدد محسوب وتراجع محدود لكسب الوقت المطلوب لتدعيم قدراتها النووية، مع توظيف استراتيجية عسكرية قائمة على ردع عسكري غير متماثل[94].

---

[93] أحمد منيسي، مرجع سابق.

[94] لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

وكان متوقعاً أن تمنح التوجهات الإيرانية الفرصة لتجسير الفجوة بين مواقف الطرفين في جنيف: أي اقتراح الغرب تعليق التخصيب عند مستوى معين، واتخاذ إجراءات كفيلة بإغلاق مفاعل فوردو، ونقل مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20% إلى خارج البلاد، وذلك مقابل تعليق بعض العقوبات المفروضة على الذهب والصناعات البتروكيماوية.

وظلت إيران تتمسك بما تعدُّه حقها في امتلاك القدرة النووية السلمية. أكد ذلك الرئيس روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبيّن استعداد بلاده للتعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول التفتيش على منشآتها النووية، مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، لكن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تطور سياسة خارجية محددة تجاه إيران، ولذلك كانت سياستها مزيجاً من مواقف مختلفة. لقد هددت حيناً بفرض عقوبات اقتصادية، في سياق ممارسة الضغوطات الاقتصادية، وهددت حينا آخر بتوجيه ضربة عسكرية كنوع من الضغوط العسكرية، لكنها لجأت عملياً إلى الخيار الدبلوماسي[95]، وكانت المفاوضات بداية مع دول الترويكا الأوروبية، في إطار ما عرف بـ 3+1. ولكن مع تعثر المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود تمت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد فترة من الزمن اقترحت إيران العودة إلى الاتصالات الدبلوماسية فكانت مفاوضاتها مع مجموعة 5+1.

أ. مفاوضات إيران مع دول الترويكا الأوروبية 3+1[96]:

ارتبطت البدايات الأولى للمفاوضات الغربية مع إيران حول برنامجها النووي بجهود بعض الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، في سنة 2003. ووفقاً لذلك الإطار تعيّن على إيران المصادقة على البروتوكول الإضافي. والموافقة على مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما في ذلك التعاون مع مفتشيها، والسماح لهم بزيارة أيّ موقع ذي صلة بعملية مراقبة النشاطات النووية الإيرانية، ومقابلة أيّ شخص في الإطار نفسه. وجاء ردها سلبياً، إذ طلبت المزيد من الضمانات في هذا المجال[97].

وبعد سلسلة من الجولات في تلك السنة تمّ التوصل إلى اتفاق سعد أباد، الذي قضى بالتعليق الطوعي لتخصيب اليورانيوم، والتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل

---

[95] عدنان هياجنة، **مرجع سابق**، ص 17.

[96] وسام الدين العكلة، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،" ص 440 وما بعدها.

[97] قارن: Sverre Lodgaard, *op. cit.*, pp. 124-127.

اعتراف دول الترويكا بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتزويدها بالمساعدات التكنولوجية التي تحتاجها[98].

لكن إيران نقضت اتفاقها مع دول الترويكا في حزيران/ يونيو 2004 عندما عاودت بناء منشآت تخصيب اليورانيوم، ومع ذلك ظلّ الموقف الأوروبي يقوم على ضرورة إعطاء المزيد من الوقت للحل الدبلوماسي، وعدم التسرع في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وظلت المفاوضات شاقة ومعقدة ومتباعدة في المواقف حول عمليات التخصيب التي كانت سبباً في التوتر الذي تخلل المفاوضات بين الطرفين والحيلولة دون التوصل إلى نتائج حاسمة.

ومع ذلك استمرت المفاوضات الماراثونية، حتى تمّ بعد عدة أشهر التوصل إلى اتفاق باريس، ومعه زادت التعهدات الإيرانية لتشمل تجميد كافة النشاطات النووية الخاصة بدورة إنتاج الوقود النووي، والتأكيد على الالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مقابل تعهد أوروبي بتطبيع العلاقات معها في المجالات الاقتصادية – التجارية، والسياسية، والأمنية، وذلك تمهيداً لبدء مفاوضات جادة لتوقيع اتفاق تعاون تجاري مع الاتحاد الأوروبي[99].

وبينما كان الإيرانيون يرون أن وقف التخصيب مؤقت وجزئي ومشروط، فإن الأوروبيين ظلوا يشددون على أن يكون الوقف شاملاً وكاملاً ودائماً. وانهارت المفاوضات عندما طالبت إيران باقتصار التعليق على غاز اليورانيوم ولمدة ستة أشهر فقط، واستثناء ثلاثين جهازاً من أجهزة الطرد المركزي، فالدول الأوروبية ليس فقط رفضت ذلك وإنما طالبت أيضاً بتفكيك منشآت تخصيب اليورانيوم بالكامل.

وكانت جولة المفاوضات الإيرانية – الأوروبية في أواخر أيار/ مايو 2005 حاسمة، لأن دول الترويكا قدمت مقترحات تفصيلية لطهران، وقد دارت حول تقديم ضمانات موضوعية لسلمية برنامجها النووي، مع الاعتراف بحقها في إجراء الأبحاث النووية، وتأمين حصولها على التكنولوجيا في هذا المجال، وأن تعمل مفاعلاتها بالوقود الخفيف، وعدم بناء أيّ مفاعل نووي يعمل بالوقود الصلب لأنه ينتج البلوتونيوم ويضاعف الخشية من الانتشار النووي.

---

[98] انظر: محمد نور الدين عبد المنعم، **النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 36؛ وانظر: رياض الراوي، **مرجع سابق**، ص 235.

[99] قارن: المرجع نفسه؛ وزينب محمد، **مرجع سابق**، ص 147 وما بعدها.

ب. إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[100]:

رفضت دول الترويكا المقترحات الإيرانية، واستمرت الأزمة وضاعف منها إصدار الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً بإدانة إيران لانتهاكها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واحتمال إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. فكان هذا الأمر بمثابة سيف مسلّط على إيران ووسيلة للضغط عليها، لا سيّما مع التأييد الأمريكي القوي. ولم تفلح الجهود الروسية من التخفيف من حدة الأزمة.

وتصاعدت الأزمة مع الإصرار الإيراني على الاستمرار في القيام بالأنشطة النووية، ورفض المقترح الروسي بنقل عمليات تخصيب اليورانيوم إلى الأراضي الروسية، والقيام بنزع أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن بعض مراكز الأبحاث النووية في كانون الثاني/ يناير 2006، مما دفع الأخيرة إلى اتخاذ قرار شدد على: ضرورة استجابة إيران لمطالبها، وإعادة تعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، والإسراع بالتوقيع على البروتوكول الإضافي.

وتمثّل الرد الإيراني بتعليق تطبيق ذلك البروتوكول، وتخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5%، والتسريع في البرنامج النووي، ثم كان إعلان الرئيس نجاد انضمام إيران إلى النادي النووي، مما أدى إلى فشل المفاوضات الإيرانية الأوروبية.

ومع ذلك نجحت الدول الأوروبية مجدداً في حزيران/ يونيو 2006 بإقناع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين بعرض رزمة من الحوافز على إيران، مقابل تعليق الأخيرة لأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بشكل كامل، وتمّ منحها مهلة حتى 2006/8/6 للرد على هذه الحوافز، إلا أن الأخيرة رفضت المقترحات الأوروبية الجديدة وجددت تمسكها بحقها في تخصيب اليورانيوم، وهو ما دفع الدول الغربية للتشاور حول الخطوات القانونية اللازمة لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

ثم عادت تلك الدول في حزيران/ يونيو 2006 وقدمت رزمة جديدة من الحوافز دون أيّ تهديدات بفرض عقوبات على طهران، وعبّرت الدول الكبرى عن استعدادها لمساعدتها في بناء مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، ومنحها مزايا تجارية إذا علقت تخصيب اليورانيوم.

وقبل أن ترد إيران على العرض الدولي، أصدر مجلس الأمن الدولي في تموز/ يوليو 2006 القرار رقم 1696 لتعليق جميع الأنشطة النووية ذات الصلة بالتخصيب تعليقاً تاماً، والامتثال لتدابير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما هدد باتخاذ التدابير الملائمة لإجبارها على الامتثال لهذا القرار.

---

[100] وسام الدين العكلة، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،" ص 467 و479.

وعشية الموعد المحدد لإعلان الموقف الإيراني من الحوافز الدولية، أعلن علي خامنئي، المرشد الأعلى، مواصلة العمل في البرنامج النووي الإيراني وبقوة، وأكد محمد سعيدي نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنه من المستحيل تعليق تخصيب اليورانيوم بعد التقدم العلمي الذي أحرزه العلماء الإيرانيون.

ثم أعلنت إيران رفضها للمقترحات الدولية، وجاء الرد الأمريكي بتوقيع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ما عرف بـ"قانون دعم حرية إيران" الذي نصّ على فرض عقوبات على إيران، وعلى المؤسسات التي تساعد النظام الإيراني في تطوير أسلحة نووية. وأعلن الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/ أكتوبر تأييد فرض عقوبات على إيران بعد فشل المفاوضات معها.

ج. مفاوضات إيران مع مجموعة 5+1:

عندما بدأت المفاوضات بين القوى الغربية الرئيسية وإيران كانت أوضاع وظروف كل منهما قد تغيرت إلى حدّ كبير، وحدثت في الوقت نفسه تحولات جوهرية فيما يتعلق بالأساس الذي تجري وفقاً له العملية التفاوضية، ولذلك لا بدّ من الإشارة إلى هذين الجانبين بشيء من التفصيل.

1. الظروف الجديدة للمفاوضات:

لا شكّ أن الظروف المرتبطة بطرفي المفاوضات اختلفت عما كانت عليه قبل عدة سنوات، إذ أصبحت وخصوصاً في سنة 2013 ناضجة بشكل واضح لإجراء مفاوضات مهمة حول هذا البرنامج النووي الإيراني.

ففي الطرف الغربي وخصوصاً الأمريكي مثلاً، يلاحظ أن المفاوضات بدأت في مرحلة تمر فيها الولايات المتحدة بأوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية كابحة لأيّ سياسة متشددة إزاء إيران.

فسياسياً تجري المفاوضات في عهد الرئيس الأمريكي أوباما وهو المعروف باعتداله وتفضيله الخيار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الإيراني. هذا مع إدراكه لأهمية تحالف روسيا والصين مع إيران، وهما تحاولان بقوة إبقاء الأخيرة بعيدة عنها.

وعسكرياً يصعب توجيه ضربة تكتيكية لجميع المنشآت النووية الإيرانية لأسباب عديدة، منها: صعوبة استهداف تلك المنشآت، لما تتمتع به من سعة في الانتشار، وتمويه وغموض في المعلومات حول بعض المواقع المعروفة. فضلاً عن احتمال استخدام منظومة صواريخ شهاب. أو احتمال إشعال جبهات خارجية عديدة، واستهداف القوات الأمريكية في الخليج، أو حدوث تلوث بيئي يلحق الضرر بالقواعد العسكرية الأمريكية هناك.

كما أن التكاليف الباهظة للاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق جعل الولايات المتحدة تفكر كثيراً فيما يتعلق بالقيام بضربة عسكرية ضدّ إيران وبرنامجها النووي، خصوصاً وأنها غير واثقة من حتمية بلوغ الهدف من ورائها وهو تدمير المنشآت النووية الإيرانية.

وربما الأهم من ذلك كله معاناة الولايات المتحدة من تداعيات الأزمة المالية التي أصابت اقتصادها في سنة 2008، والتي لم يتعافى منها تماماً هذا الاقتصاد حتى السنة الحالية 2015.

كل هذه العوامل جعلت المواطن الأمريكي وهو دافع الضرائب لا يؤيد تلك السياسات التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ومن خلفه جماعة المحافظين الجدد بكل نزعاته العدوانية إزاء بعض الدول التي عرفت بمحور الشر، وإيران واحدة منها.

وعلى الطرف الإيراني كان انتخاب روحاني بمثابة إعلان عن تراجع الجناح المتشدد الذي كان له تأثيره الواضح في عهد أحمدي نجاد، وبروز الجناح الإصلاحي المعتدل الذي يقوده اليوم الرئيس الإيراني الجديد.

ولعل أول ما قام به الرئيس الإيراني هو دعوة الحرس الثوري إلى عدم التدخل في الشؤون السياسية، وذلك لعدم عرقلة تطبيق إيران لسياسة جديدة تجاه الولايات المتحدة، في إطار الانفتاح على الغرب؛ فلم يعد يجري الحديث عن الولايات المتحدة كـ"شيطان أكبر" لا يجوز الاقتراب منه أو التعامل معه، ولم يعد يتكرر الحديث عن رفض الاعتراف بمحرقة الهولوكست Holocaust التي قام بها أدولف هتلر Adolf Hitler ضدّ اليهود.

2. القاعدة الجديدة للمفاوضات:

يمكن القول بأن المفاوضات الإيرانية الغربية تجاوزت منذ سنة 2008 دول الترويكا الأوروبية لتأخذ إطاراً جديداً، وذلك عندما قررت إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، استئناف المفاوضات، غير أنها توقفت في سنة 2009، ثم استؤنفت من جديد في أيلول/ سبتمبر 2010 ثم تعثرت من جديد بسبب رفض إيران تخصيب اليورانيوم عند مستوى نقاء 20%.

ويلاحظ أن المرحلة الجديدة من المفاوضات أخذت تسير على قاعدة تجزئة موضوعات التفاوض بعد فشل مفاوضات السلة المتكاملة للحل. وجاء هذا التحول بناء على رغبة إيرانية وموافقة أمريكية.

فقد أعلنت إيران أنها ترغب في أن يجري التفاوض وفق مبدأ "خطوة مقابل خطوة" مع تحديد سقف زمني بعدة أشهر، ووافقتها على ذلك الولايات المتحدة. وبدا وكأن الطرفين يرغبان في التوصل إلى صيغة مشتركة للحل، ولا شكّ أن لكل واحد منهما مبرراته ودوافعه.

فهذا النوع من المفاوضات ملائم لإيران لأنها تستطيع الاستمرار في نشاطاتها النووية وفق اتفاق جنيف، مما يؤكد الاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم بشكل أو بآخر، ويخفف من حجم الضغوطات التي قد تتعرض لها من الطرف الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة، كما أنه يمكّنها من الحصول على مكاسب ملموسة وقابلة للتنفيذ عملياً.

كما أنه ملائم للغرب وخصوصاً الولايات المتحدة لأنه يمكّنها من الاستمرار في العمل وفق دبلوماسية العصا والجزرة، التي تبدو فيها الغلبة للثانية بعد أن بدا وكأن العقوبات الدولية قد حققت الغاية منها، وبعد أن تمّ توقيع الاتفاق المرحلي في أواخر سنة 2013.

3. القضايا المطروحة:

بدأت في نيويورك في أيلول/ سبتمبر 2013 مرحلة جديدة من المفاوضات أصبحت تعرف بمفاوضات 5+1، أصبحت توصف بالجوهرية والمحفزة للتقدم. ونظر إليها على أنها تفتح آفاقاً جديدة للعلاقات بين إيران والدول الغربية.

ثم انتقلت المفاوضات إلى جنيف لتصبح أكثر صعوبة وتعقيداً بسبب طبيعة القضايا المطروحة من الجانبين. وبدا وكأن مطالبهما متباعدة، بل ومتضاربة بحيث يصعب التوفيق بينهما بأي شكل من الأشكال.

فالقوى الغربية طالبت إيران بعدة أمور أساسية: أولها تخفيض تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو. والثاني الحد من امتلاك أجهزة الطرد المركزي والتي بلغ عددها أكثر من 18 ألف جهاز، وخصوصاً ما هو منها من طراز أي آر–2 أو IR-2 الذي يمكنه تخصيب اليورانيوم بسرعة فائقة. والثالث إغلاق مفاعل آراك للماء الثقيل. وذلك مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها. وأخيراً السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة موقع بارشين على أساس أنه تمارس فيه نشاطات نووية.

بينما ظلت إيران تتمسك بحقوقها النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم عند المستوى الذي تراه مناسباً، وترفض إغلاق أيّ من منشآتها النووية. وتقبل فقط تجميد العمل بمفاعل آراك لمدة ستة أشهر دون التوقف عن مواصلة بنائه. ورفض قيام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة موقع بارشين باعتباره موقعاً عسكرياً وليس نووياً، والمطالبة بالإلغاء التام للعقوبات المفروضة عليها.

لكن المجموعة الدولية أصرت على ضرورة تخفيض مستوى التخصيب مقابل إمكانية حصول إيران على تخفيف محدود لبعض العقوبات يمكن العودة عنه عند اللزوم، وأعطت الأولوية في بادئ الأمر لقطاعات البتروكيماويات والمعادن الثمينة، مع تحريك أصول إيرانية ليس في الولايات المتحدة وإنما في مصارف دول أخرى، في حدود مليارات من الدولارات.

د. اتفاق جنيف 2013:

بعد مفاوضات مضنية في مدينة جنيف السويسرية تمّ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 التوصل إلى اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر، على أن تستمر المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي وشامل. ونحن هنا نحاول التعرف على هذا الاتفاق من خلال استعراض بنوده من جهة، وبيان أهميته من جهة ثانية، وآلية تنفيذه من جهة ثالثة، فلنتابع هذه الجوانب بشيء من التفصيل.

1. تفاصيل الاتفاق:

تضمّن الاتفاق مجموعة من البنود يفترض أنها حققت مصالح مؤكدة للطرفين الغربي والإيراني. وتمثلت تلك البنود فيما يلي[101]:

أ. وقف تقدم البرنامج النووي الإيراني، وذلك من خلال قبول إيران بعدة إجراءات متداخلة ومترابطة، في مقدمتها:

1. وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%، وبالتالي تفكيك التقنية اللازمة للتخصيب فوق هذا المستوى.
2. التخلص من المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%. أي زهاء 200 كغ من اليورانيوم كانت تملكها عند توقيع الاتفاق.
3. التعهد بإيقاف العمل في مفاعل آراك بصورة مؤقتة، وذلك يعني عدم إنتاج الماء الثقيل والبلوتونيوم.
4. عدم نصب أيّ أجهزة طرد جديدة، وتجميد 800 جهاز لم تغذَّ باليورانيوم بعد.

ب. تحقيق الشفافية والرصد، وذلك بقيام إيران بعدة خطوات متلازمة منها:

1. توفير الوصول اليومي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ناتنز وفوردو، وضمان مراقبة شاملة.
2. توفير وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مرافق تجميع وتخزين أجهزة الطرد المركزي ومناجم اليورانيوم والمطاحن، وبصورة يومية وربما مفاجئة.
3. توفير المعلومات حول تصميم مفاعل آراك.
4. المصادقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتنفيذه، مع بيان دور كل من الرئيس والبرلمان في القرارات الإيرانية الخاصة بالبرنامج النووي.

---

[101] البرنامج النووي الإيراني بين الظاهر والمسكوت عنه وحتمية التدخل، موقع منتدى الجيش العربي، 2013/12/26، في: http://www.arabic-military.com/t88808-topic

ج. الرفع الجزئي للعقوبات الدولية:

1. السماح لإيران باسترداد قرابة سبعة مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والآسيوية.
2. تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.
3. بقاء هيكل العقوبات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية في حقلي إنتاج النفط والغاز والنشاطات المالية الإيرانية عبر العالم على حاله.
4. رفع القيود عن صناعة السيارات الأمريكية، وقطع غيار أسطول النقل الجوي المدني والخدمات التي تحتاجها الناقلات الإيرانية في الخارج.
5. عدم فرض عقوبات إضافية أو اللجوء إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية ضدّ إيران.
6. مضاعفة تراخيص التحويلات الإيرانية لأغراض استيراد الغذاء والأدوية.
7. تمكين الطلاب الإيرانيين، خصوصاً في الجامعات الأمريكية من الحصول على منح دراسية من ودائع إيران المجمدة.

2. أهمية الاتفاق[102]:

انطوى اتفاق جنيف على مضامين مهمة للغرب، منها النص على وقف عمليات التخصيب في مستويات عالية، وتجميد مخزون إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وتحديد عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة، وإحداث تحول في طبيعة العمل في منشأة آراك للماء الثقيل، ووضع آليات تفتيش صارمة تلغي أيّ احتمال لتحول البرنامج إلى المجال العسكري.

وضمنت إيران من جهتها عدم تعرضها لإجراءات عقابية إضافية في الوقت الراهن، وقبول ضمني بوجود برنامج تخصيب يورانيوم شفاف ومقيّد على أراضيها. وبذلك ضمنت عملياً حقها بالتخصيب وإنتاج الكهرباء بالطاقة النووية، فضمنت تخفيض تكاليف دعم الطاقة وتحقيق المزيد من الصادرات وزيادة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وانهيار نظام العقوبات، الذي أمضت الولايات المتحدة السنوات الطوال في إقامته. ولا بدّ أن يؤدي ذلك إلى تحقيق قفزة اقتصادية غير مسبوقة عبر رفع تدريجي للعقوبات عن اقتصادها وأرصدتها المجمدة تمهيداً لتحقيق قفزات تنموية غير مسبوقة.

---

[102] نور الدين الفريضي، اتفاق جنيف الانتقالي يكبح جماح البرنامج النووي الإيراني، **الحياة**، 2013/11/26، في: http://alhayat.com/Details/576004

والاتفاق مؤشر على أنه لم يعد مطروحاً حول الملف النووي الإيراني سوى خيار الدبلوماسية، بعد أن ثبت عقم التهديدات الأمريكية، بأن كل الخيارات مطروحة لمنع تطوير سلاح نووي إيراني، إشارة إلى الخيار العسكري.

وهو يشكل بالكيفية التي تمّ بها انتصاراً لدبلوماسية أصحاب الدكاكين، أي دبلوماسية "الخطوة خطوة"، أي التبادل المتوازي للتنازلات. فالمتتبع لسير المفاوضات وما انتهت إليه من نتائج لا بدّ أن يتبين أنها قامت على تنازلات متبادلة، وكان الطرفان الإيراني والغربي رابحين. وبذلك ابتعدا عن مقولة أن أحدهما يمكن أن يكون خاسراً بينما الآخر هو الرابح.

ولم تخفِ إيران ترحيبها بالاتفاق، فقد وصفه الرئيس الإيراني روحاني بأنه يمثل اعترافاً رسمياً بحقها في تخصيب اليورانيوم. ورأت القوى المؤيدة له أن ما تضمنه من تنازلات لا تمس جوهر المشروع النووي، فضلاً عن أنه يمكن التراجع عنها إذا اقتضت الضرورة، فضلاً عن أن الاتفاق يتيح لإيران فرصة تركيز جهودها على ملفات أخرى ملحة، كالملف الاقتصادي، ويفتح أمامها مجالاً لتكون شريكاً معترفاً به في قضايا المنطقة كالقضية السورية.

ولا بدّ من ملاحظة أن هذا الاتفاق إنما هو خطوة على طريق بناء الثقة بين طرفين طغى على علاقاتهما العداء لأكثر من ثلاثة عقود وهما الغرب وإيران، وإرهاصات لتبدل عميق يتضمن إعادة رسم التحالفات.

وعموماً لا بدّ أن نتذكر بخصوص تأثير الاتفاق على مسيرة البرنامج النووي الإيراني ثلاث حقائق: امتلاك التكنولوجيا النووية، ومواصلة برامج الأبحاث النووية، وأخيراً تطوير برامج متباينة مرتبطة بالأسلحة النووية[103].

فالاتفاق جاء بعد أن امتلكت إيران بالفعل المعرفة النووية Know-how، وباتت قادرة في أيّ وقت على إنتاج سلاح نووي خلال أيام معدودة. وهو أمر ليس في مقدور أيّ جهة ضبطه أو القضاء عليه.

كما أنه سمح لإيران بالاستمرار في متابعة البحث العلمي في هذا المجال. فبوسعها مواصلة برامج الأبحاث العلمية، المتعلقة بالقدرات المعرفية النووية، وإن كانت لا تدخل ضمن نشاطات إنتاج اليورانيوم المخصب.

---

[103] قارن: باتريك كلاوسون، "الأزمة النووية الإيرانية: مفكِّرة" موقع معهد واشنطن، شتاء 2013، في:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis-a-memoir

ومن غير المرجح أن تؤثر القيود الواردة في الاتفاق على أنشطة إيران النووية لأنها طورت مجموعة متباينة وقوية من البرامج المرتبطة بالأسلحة النووية لدرجة أنه أصبح بوسعها تقسيم العمل المتبقي إلى برامج منفصلة. ويمكن إخفاء كل واحد منها بسهولة وتقديمه إلى المجتمع الدولي على أنه لأغراض سلمية.

3. تنفيذ الاتفاق:

لا بدّ من القول بأن بنود الاتفاق مثّلت رزمة متكاملة يتم تنفيذها على أساس التحركات المتقابلة، فكل خطوة من جانب أحد الطرفين تقابلها خطوة من الطرف الآخر، كما أن كل خطوة ينفذها أحدهما يمكن التراجع عنها إذا لم ينفذ الطرف الآخر الخطوة المقابلة لها، وهكذا حتى يتم تنفيذ كل بنود الاتفاق.

وتوافق الطرفان على أن يتم تنفيذ الاتفاق عن طريق قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعديد من الخطوات العملية للتأكد من التزام الإيرانيين ببنوده، وإنشاء لجنة مشتركة تعمل مع الوكالة لمراقبة تنفيذ القضايا ذات العلاقة، وتعمل أيضاً على تسهيل إنهاء المخاوف المرتبطة ببعض الأنشطة، بما في ذلك ما تقوم به منشأة بارشين.

لقد أبدت الدول الغربية سعادتها بالاتفاق لأنها لم ترَ فيه ما ينص على الاعتراف رسمياً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، بينما ينص على تحديد عدد أجهزة الطرد المركزي ونوعها وكمية اليوارنيوم المخصب بنسب ضئيلة وتحديد أماكنه[104].

وحققت الولايات المتحدة منه مكاسب كبيرة، فقد أظهر تصميمها على تجنب أيّ تورط باهظ التكاليف في الخليج العربي، وتحكمها في النظام الاقتصادي المالي العالمي، وفرض إرادتها على دول أخرى كإيران. وإبعاد الأخيرة عن صنع السلاح النووي، وعاد ببرنامجها النووي خطوة مؤقتة إلى الوراء في عدة مجالات، مثل تخصيب اليورانيوم[105]. وإلزامها بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات عن مواقعها النووية، بصورة تفصيلية. وتزويدها كذلك بالمعلومات عن مناجم اليورانيوم ومصادر المواد الخام ذات الصلة بالنشاطات النووية طيلة مدة سريان الاتفاق.

وحققت لإيران أمناً بإبعاد شبح الحرب عنها ولو بصورة مؤقتة، واستعادة بعض أموالها المجمدة، وعدم فرض عقوبات جديدة عليها، وانفراجاً محدوداً في علاقاتها السياسية مع الغرب

---

[104] قارن: **الراي**، 2014/2/6، في: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=482877

[105] انظر: "النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه،" موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/1، في: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/11/201311281243183927 45.htm

عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة. ولا شكّ أن الإيرانيين المؤيدين للاتفاق يتطلعون إلى إنهاء القطيعة مع الغرب، وتطبيع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية الأخرى.

ولكن واجه عملية تنفيذ اتفاق جنيف التباين في فهم الأهداف التي يسعى إليها، توضح ذلك بعض التصريحات التي أعقبت توقيعه. ظريف مثلاً صرح بأن العبارات التي استخدمها البيت الأبيض لوصف الاتفاق تختلف عن النص المتفق عليه بين إيران والدول في جنيف. وبيّن أن طهران لم توافق على تفكيك أيّ جزء من برنامجها النووي. وبين أن البيت الأبيض حاول أن يصور الأمر على أنه تفكيك للبرنامج النووي الإيراني.

وأشار ظريف في مقابلة مع قناة سي أن أن Cable News Network (CNN) إلى أن اتفاق جنيف لا ينطوي على تفكيك للمنشآت النووية الإيرانية. وأن البيت الأبيض يحاول الإيحاء بأن الاتفاق ينطوي على تفكيك للبرنامج النووي الإيراني. وقال: "إذا وجدت كلمة واحدة تشبه التفكيك أو ربما يمكن وصفها بالتفكيك في كامل النص، أسحب تصريحي"، ووضح أنه بكل بساطة لا وجود لعمليات تفكيك لأي أجهزة طرد مركزي أو أيّ تجهيزات أخرى[106].

ودخلت الاتصالات الإيرانية الغربية مرحلة جديدة بحيث أضحت تدور حول تنفيذ جزئيات اتفاق جنيف والتي تتعلق بتجميد أجزاء من البرنامج النووي الإيراني، وخصوصاً أجهزة الطرد المركزي.

فالغربيون يركزون على هذه القضية بعد أن طورت إيران طرازاً جديداً منها وكانت عشية المفاوضات تقوم بتركيبه، أما الإيرانيون فقد أبلغوا القوى الغربية بأنهم يعكفون ليس فقط على تركيب أجهزة طرد حديثة من نوع آي آر–2 إم، وإنما أيضاً على المضي قدماً في تطوير أجهزة أكثر تقدماً. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تقوم فعلاً باختبار طراز أكثر كفاءة من أجهزة الطرد المركزي الجديدة في تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز.

هـ. مفاوضات المرحلة الراهنة:

استؤنفت المفاوضات الإيرانية الغربية في 2014/3/18، أي قبل انتهاء المدة المحددة لتنفيذ الاتفاق المرحلي. وتفاوتت نظرة الطرفين إليها، فالإيرانيون كانوا متفائلين جداً، إذ رأوا أنه يمكن التوصل إلى حلّ للأزمة النووية الإيرانية في غضون ثلاثة أشهر، بينما اعتقد الغربيون بأنه ما زالت تعترض المفاوضات عقبات كثيرة.

---

[106] صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2014/1/24، في: http://www.raialyoum.com/?p=45102

وهذا التباين في النظرة يقتضي تتبع هذه المفاوضات لنرى أيهما أكثر واقعية، على أن يتم ذلك في ضوء ثلاثة أمور رئيسية، أولها الإطار العام للمفاوضات والثاني القضايا التي سيطرت عليها، وأخيراً مسار المفاوضات.

1. إطار المفاوضات:

ساعد اتفاق جنيف على تحديد القضايا التي ستدور حولها العملية التفاوضية[107]. وفي هذا السياق برزت عدة نقاط رئيسية شكلت ما يمكن وصفه بخريطة الطريق أو الإطار العام لمفاوضات الحل النهائي، أولها يتعلق بتوفر الشفافية، والثاني يتعلق بأسس المفاوضات، أما الثالث فيدور حول عمل المنشآت النووية، وأخيراً بحث الجوانب الفنية التي تتعلق بعمليات التفتيش[108]:

فمن الضروري توفر الشفافية لدى الإيرانيين، فهم متهمون بالغموض وعدم الوضوح، لا سيّما فيما يتعلق ببعض العمليات التي توحي بالسعي لإنتاج سلاح نووي في الوقت الذي تؤكد هي فيه أن برنامجها النووي ليست له أهدافاً غير سلمية.

ومن الضروري أيضاً الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، التي تركز على وقف تخصيب اليورانيوم. وحلّ الخلاف حول "حق" إيران في ذلك، فالتفسيرات الخاصة بما تمّ التوصل إليه في هذا الخصوص تشير إلى استمرار الخلاف بينها وبين الغرب. ولا بدّ من وضع ضوابط حاسمة في هذا الخصوص وأهمها:

1. إثبات حاجة إيران الفعلية للتخصيب في الداخل.
2. أن يكون تخصيب اليورانيوم محدوداً، وكذلك حجم المخزون منه.
3. أن تخضع عملية تخصيب اليورانيوم لرقابة مشددة.

ولا بدّ من تحديد وضع مفاعلات آراك وفوردو وناتنز، إذ لا بدّ من التوصل إلى صيغة مشتركة حول هذه المفاعلات، خصوصاً في ظلّ مطالبة الغرب بإغلاقها ورفض إيران ذلك.

ولا بدّ من تحديد طبيعة وحدود عمليات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، فالدول الغربية تشعر بالقلق إزاء بعضها، وخصوصاً مفاعل آراك، المفترض أن يكون قد أصبح جاهزاً للعمل في السنة الماضية 2014، لينتج بلوتونيوم بمقدار قنبلتين صغيرتين سنوياً يمكن تركيبهما على صاروخين من نوع شهاب.

---

[107] قارن: عدنان هياجنة، **مرجع سابق**، ص 13.

[108] قارن: "النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه،" مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/1.

إن هذه الشروط تعكس في حقيقة الأمر إصرار القوى الغربية على الاستمرار في التحرك وفقاً لاستراتيجية تفكيك البنية التحتية لأجهزة تخصيب اليورانيوم، تمهيداً للقضاء على البرنامج النووي ككل وبصورة نهائية.

2. القضايا الرئيسية:

أظهرت جولات المفاوضات السابقة للأوروبيين عدم إمكانية التفكيك الكلي للبرنامج النووي الإيراني بصورة مباشرة، وكشفت عن إحساس الإيرانيين بضرورة تبديد الشكوك الغربية حوله. وبدا واضحاً من خلال تصريحات كبار المفاوضين أن المفاوضات تدور حول قضايا فنية بهدف الوصول إلى حلول وسط ترضي الطرفين.

وفي هذا السياق لا بدّ من ضبط جوانب عمل هذا البرنامج وأهمها: التخصيب، والمخزون من اليورانيوم، والمياه الثقيلة، وأجهزة الطرد المركزي، والبعد العسكري للبرنامج، وأخيراً عمليات التفتيش.

أ. تخصيب اليورانيوم:

بعد أن اتضح للقوى الغربية أنه من غير الممكن منع الإيرانيين من تخصيب اليورانيوم، أخذت تؤكد أنه ينبغي أن يتم في حدود معينة، بحيث تنحصر العملية بإنتاج يورانيوم مخصب في مستوى 3 إلى 5%. وهذا يعني إغلاق العديد من المفاعلات النووية، وتحليل مادة هكسا فلورايد اليورانيوم المعدة للتخصيب، وتعليق العمل في نشاطات التدوير النووية كلها. فهل يقبل الإيرانيون بهذه المطالب التي تتعدى التعهدات والمواثيق الدولية في مجال حظر الانتشار النووي؟ إنهم يرون أن من حقهم تخصيب اليورانيوم وفق قدرتهم على ذلك.

ب. مخزون اليورانيوم:

لقد ظلّ وضع المخزون الإيراني من اليورانيوم المخصب عند مستوى 20%، موضع مساومة قوية في المفاوضات، فيما يتعلق بالتخلص منه. وتضمن اتفاق جنيف تحديد كيفية إخراج اليورانيوم المخصب من إيران، من منطلق أن عليها أن تتخلص من كل ما لديها من هذه المادة والبالغ 1,200 كغ مع نهاية السنة الماضية 2014. وما لم يتم الاتفاق حوله هو الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية. ويبدو أن الجزء الأصعب من المفاوضات في المرحلة الراهنة هو إقناع النظام الإيراني بتصدير اليورانيوم الموجود لديها.

ج. أجهزة الطرد المركزي:

يعدُّ عدد ونوعية أجهزة الطرد المركزي المسموح به من أكبر التحديات التي تواجه إيران والدول الغربية. لقد كان لدى إيران قبيل الاتفاق قرابة 19 ألف جهاز طرد مركزي يعمل منها فقط 9 آلاف

جهاز. ووافقت طواعية على عدم حقن الـ 10 آلاف جهاز الأخرى بالغاز لعدم تشغيلها. ومن الطبيعي أن تظل أجهزة الطرد المركزي من القضايا المحورية العالقة[109].

ولذلك من المتوقع أن تدور المفاوضات ليس فقط حول وقف تطوير طراز جديد من أجهزة الطرد المركزي النووية المتقدمة التي تقوم إيران بتركيبها، وإنما أيضاً حول ضرورة الاستغناء عن أعداد كبيرة منها وخصوصاً في مفاعلي ناتنز وفوردو، والحد من صناعة أجيال جديدة منها. لكن إيران تقول إنها لن تتخلى عن "حقها" في تركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة لتنقية اليورانيوم وفقاً لحاجاتها للأبحاث والصناعات الطبية.

د. البعد العسكري للبرنامج النووي الإيراني:

بيّن يوكيا أمانو Yukiya Amano مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن الدول الغربية تعتزم تناول "المسائل الأكثر صعوبة" بالتطرق إلى الجانب العسكري المحتمل لبرنامج طهران النووي. وقال "باشرنا باتخاذ تدابير عملية يسهل تنفيذها، ثم ننتقل إلى مسائل أكثر صعوبة"، مضيفاً: "نود بالتأكيد ضمّ المسائل المتعلقة بالبعد العسكري المحتمل في المراحل المقبلة"[110].

وترتبط الصواريخ الباليستية بهذا البعد، فالولايات المتحدة تصر على فرض قيود على تطوير تكنولوجيا الصواريخ الإيرانية القادرة على حمل رؤوس نووية في إطار أيّ اتفاق يمكن أن تتوصل إليه في المفاوضات مع إيران[111]. لكن الأخيرة ترفض مناقشة هذا الموضوع من منطلق أنه يدخل ضمن القضايا الإيرانية الدفاعية.

هـ. عمليات التفتيش:

وقد أشارت إلى ذلك وندي شيرمان Wendy Sherman ممثلة أمريكا في مفاوضات الـ 5+1، في شهادتها أمام لجنة العلاقات الخارجية حيث بينت أن أمريكا تنتظر خطوات محددة من إيران تعالج قضايا جوهرية كوتيرة ونطاق التخصيب وشفافية برنامجها النووي بشكل عام. وأوضحت أن مسالة إغلاق مفاعلي آراك وفوردو، والموافقة على البروتوكول الملحق، تدخل ضمن موضوع الشفافية[112].

---

[109] إسلام تايمز، 2014/2/7، في: http://www.islamtimes.org/vdcjmhetauqexvz.3ffu.html

[110] انظر: موقع أخبارك، 2014/1/31، في: http://www.akhbarak.net/articles/14633389

[111] انظر: فرزين نديمي، "ترسانة الصواريخ الإيرانية والمحادثات النووية،" معهد واشنطن، كانون الأول/ ديسمبر 2014، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-missile-arsenal-and-the-nuclear-negotiations

[112] موقع يمرس (يمن برس)، 2013/12/25، في: http://www.yemeress.com/aljnoobmedia/425271، نقلاً عن وكالة الأنباء الإيرانية (فارس).

3. مسار التفاوض: مفاوضات 2014[113]:

لا بدّ أن نشير بداية إلى أن المفاوضات الإيرانية الغربية جرت على مسارين: أحدهما بين إيران ومجموعة 5+1، والآخر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكل واحد منهما طبيعته ومجالاته وحدوده. ومع تقديرنا للمسار الثاني لارتباطه بشفافية البرنامج النووي وضبط نوايا إيران، فإن المسار الأول هو الأكثر أهمية، ولذلك نكتفي بتتبعه.

لقد سيطرت خلافات جوهرية على أجواء المفاوضات بين إيران والغرب، ولا شكّ أن تلك الخلافات مثلت فجوة كبيرة بين المطالب الأساسية للجانبين، عرقلت أحياناً سير المفاوضات بينهما، وجعلت التفاؤل بخصوصها لا محل له، لا سيّما وأنها واجهت اعتراضاً قوياً ليس فقط من داخل الولايات المتحدة، وإنما أيضاً من داخل إيران نفسها.

فالأصوات المعارضة من الجمهوريين داخل الكونجرس الأمريكي التي تطالب بتوقيع عقوبات صارمة على إيران جعلت أوباما يتبنى أحياناً موقفاً متشدداً تجاهها، كما أن شركات صناعة الأسلحة الأمريكية تعارض أيضاً توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران خوفاً من انخفاض حجم مبيعاتها من الأسلحة مع بلدان الخليج العربية. وحكومة روحاني تواجه هي الأخرى اعتراضات من القوى المتشددة، مما يحول دون تقديم المزيد من التنازلات على مائدة المفاوضات أمام الغرب.

ثم إن إيران تصر على حقها في امتلاك قدرة نووية للأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، فيما يطالبها الغرب بالتخلي التام عن قدراتها النووية، لطمأنته بعدم سعيها للحصول على سلاح نووي.

لكن الغرب لم يطلب من إيران علناً وقف تشغيل أجهزة الطرد المركزي، ما يعني موافقته ضمناً على إمكان استخدام طهران القوة النووية للأغراض السلمية، الأمر الذي يفتح باب الأمل من جديد. يساعد على ذلك أن الطرفين نجحا في الوفاء بشكل عام بالتزاماتهما الواردة في الاتفاق المرحلي، ما يمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق المرحلة القادمة.

وقد تتعثر المفاوضات إذا حدثت تغييرات مفاجئة، كأن يطرح الغرب طلبات جديدة ربما تغضب الإيرانيين، كمحاولة إدخال قضايا في المفاوضات تعدُّها إيران غير منطقية[114]، أو تراوغ فيما يتعلق بكيفية رفع العقوبات، ما قد يصل بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

---

[113] إلهام وانغ، خبراء صينيون: تفاؤل حذر إزاء المفاوضات الإيرانية – الغربية وسط مخاوف من تغييرات مفاجئة، وكالة أنباء شينخوا، 2014/2/18، في: http://arabic.news.cn/topic/2014-02/18/c_133124325.htm؛ وقارن: عدنان هياجنة، **مرجع سابق**، ص 13.

[114] المرجع نفسه.

لقد ضمت المفاوضات خلال سنة 2014 خمس جولات رئيسية تميزت بالصعوبة والتعقيد وجنوح كل طرف إلى المراوغة، وذلك نظراً لتمسكهما بمواقفهما، ومحاولة كل طرف الحصول على تنازلات حيوية من الطرف الآخر. ويكفي أن نشير إلى الجولة الخامسة.

على الرغم من أن ممثلي الطرفين وصفا مفاوضات هذه الجولة بالبناءة والجادة إلا أنها لم تسفر عن شيء ذي بال، ولذلك أشار وزير الخارجية الإيراني إلى أن التقدم كان محدوداً على مستوى صياغة نصّ الاتفاق النهائي الشامل.

لقد تناولت المفاوضات القضايا الرئيسية في البرنامج النووي الإيراني، ولكن الخلافات انحصرت في أربع نقاط؛ أولاها، عدد أجهزة الطرد المركزي مقابل موافقة الدول الغربية على استمرار إيران في التخصيب، والثانية رفع الحظر عنها حيث ترفض هذه الدول أن يتم ذلك دفعه واحدة، والثالثة حول استمرار منشأة فوردو في العمل، والرابعة حول مفاعل آراك[115]. ولكن المفاوضات توقفت في 2014/6/20 دون التوصل إلى أيّ اتفاق[116].

و. تفاهمات لوزان 2015:

لم يمضِ وقت طويل حتى عاد الطرفان الغربي والإيراني إلى طاولة المفاوضات على أمل التوصل إلى التسوية النهائية، وجرت لعدة شهور سلسلة من اللقاءات بين ممثليهما في أكثر من مدينة أوروبية آخرها المدينة السويسرية لوزان، وكانت المفاوضات في أيامها الأخيرة ماراثونية. فالأسابيع الماضية من شهر آذار/ مارس من السنة الحالية 2015 شهدت جولات صعبة بسبب مواقف الطرفين وما ارتبط بجوانب البرنامج النووي نفسه من تعقيد.

فالغربيون ما يزالون يقفون صفاً واحداً لمنع إيران من حيازة أسلحة نووية، ويصرون على أن تقدم تنازلات مهمة، كعدم تشغيل بعض أجهزة برنامجها ومنشآتها النووية في سياق إثبات سلميته وتبديد مخاوف الغرب، ورفع العقوبات على مراحل وخطوة خطوة. بينما لم يتردد الإيرانيون في التأكيد على سلمية برنامجهم، وظلوا يصرون على الاستمرار فيه ويرفضون وقف نشاطاتهم النووية، كما يصرون على أن يتم رفع العقوبات عنهم دفعة واحدة.

ولم يكن الجانب التقني في الملف النووي الإيراني بعيداً عن الجوانب الأخرى كالجانب العسكري، ولذلك جرى تشبيه أزمة هذا الملف بقطعة البازل التي لا تكتمل صورتها إلا بتركيب كل قطعها في مكانها الصحيح، وهذا يعني أنه لنجاح المفاوضات لا بدّ أن تشمل كل الجوانب وإن لم يبدو منها إلا الجانب الأول.

---

[115] انظر: موقع مصدرك الإخبارية، 2014/6/20، في: http://www.masdark.com/world-news/83990.html

[116] انظر: **الراي**، 2014/6/21، في: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=512774

وتعرضت المفاوضات لضغوطات وخصوصاً من الكونجرس الأمريكي، ولم يُخفِ الإيرانيون مخاوفهم من ردّ فعل الجمهوريين المعارضين لأي اتفاق، ونددوا بالتهديد الذي لوّح به الأخيرون في مجلس الشيوخ الأمريكي.

ولازمت المخاوف سير المفاوضات حتى اللحظات الأخيرة التي سبقت الإعلان عن التوصل إلى التفاهمات، وجرت الإشارة في بعض الأحيان إلى أن مصيرها هو الفشل. وبدا واضحاً للمتابعين أن كل ما يمكن التوصل إليه بحلول 2015/3/31 هو التوصل إلى اتفاق إطار يتضمن بصورة رئيسية[117]:

أ. تحديد مدة للاتفاق يتفق عليها الطرفان.

ب. حصر عملية تخصيب اليورانيوم في مستوى معين.

ج. تشديد الرقابة على منشآت إيران النووية.

د. تحديد كيفية رفع العقوبات التي ظلّ الغرب يصر على أن تكون تدريجية.

كانت المفاجأة أنه تمّ في المؤتمر الصحفي لمنسقة السياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني Federica Mogherini ووزير الخارجية الإيراني محمد ظريف، في 2015/4/2 الإعلان عن توصل الطرفين إلى توافق قد يضعهما على خطّ اتفاق سياسي نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني. ولكن ما هي طبيعة هذا التوافق؟

اختلف المهتمون بالأزمة في نظرتهم إلى الإعلان فقد وصفه البعض باتفاق إطار، بينما وصفه البعض الآخر بالبيان، ووصفه فريق ثالث بالتفاهمات. ولكن في الحقيقة ليس من الدقة وصف ما تمّ التوصل إليه بالاتفاق، لأنه يفترض في هذا الأخير أن يكون مكتوباً وموقعاً عليه من قبل الطرفين وهو ما لم يحدث فعلاً. ومع أن مصطلح البيان قريب من مصطلح التفاهمات إلا أنني أرى أن الأخير أكثر دقة.

وتدور تفاهمات لوزان بصورة رئيسية حول المسائل التالية:

أ. أن تصل مدة سريان الاتفاق بشكل عام إلى عشرة أعوام، مما يعني أن تظل إيران طيلة هذه المدة وفية لالتزاماتها مع الغرب بما في ذلك إخضاع برنامجها النووي لرقابة صارمة.

---

[117] قارن: موقع رؤية الإخباري، 2015/4/2، في:

http://www.roayahnews.com.841013-02/محادثات-لوزان-النووية-تفضي-إلى-اتفا/html

والجزيرة.نت، 2015/4/2، في:

http://www.aljazeera.net/news/international/2015/4/2/أوباما-الاتفاق-مع-إيران-يمنعها-من-صنع-قنبلة/

ب. عدم بناء إيران لأيّ منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 15 عاماً.

ج. أن يتم تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي من 19 جهازاً، وهي الموجودة حالياً إلى ستّ أجهزة فقط.

د. تخفيض مخزون إيران من الوقود من 10 آلاف كيلوغرام إلى 300 كيلوغرام فقط، وتصدير الوقود المستنفذ إلى خارج البلاد.

هـ. أن يتم تخصيب اليورانيوم فقط في مفاعل ناتنز، وألا يتجاوز نسبة 3.5% إلى 5% بحيث يبقى مخزون إيران من اليورانيوم المخصب في مستوى منخفض يحول دون تمكينها من إنتاج أسلحة نووية.

و. أن يتم تغيير طبيعة مفاعل فوردو من منشأة لتخصيب اليورانيوم إلى مركز أبحاث نووية – فيزيائية، وألا تكون فيه أيّ مواد انشطارية.

ز. إعادة تصميم مفاعل آراك بحيث لا يعمل بالماء الثقيل، وبالتالي الحيلولة دون قيامه بإنتاج مواد يمكن أن تستخدم في إنتاج أسلحة نووية.

ح. عدم تفكيك أيّ من المفاعلات النووية الإيرانية وبالتالي الحفاظ على البنى التحتية للأجهزة الإيرانية، ومواصلة عمليات البحث والتطوير على أجهزة الطرد المركزي المتقدمة خلال مدة سريان الاتفاق المنوي التوصل إليه في نهاية حزيران/ يونيو 2015.

ط. إتاحة المجال للوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى جميع المنشآت النووية الإيرانية بتركيب كاميرات تصوير، وزيارات مفاجئة للتفتيش في إطار عملية الرقابة. وفي هذا السياق لا بدّ أن تصدّق إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

ي. أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية في المجالات المصرفية، والتأمين، والنفط بعد تطبيق الاتفاق من قبل إيران.

ومن المتوقع أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين في أقرب وقت ممكن، لا سيّما وأن أمام أعينهما غاية يسعون إلى بلوغها وهي الوصول إلى اتفاق ينهي عقوداً من التوتر والصدام السياسي والاقتصادي بين إيران والغرب. ولا شكّ أنها، أي المفاوضات، ستكون شاقة ومحفوفة بالمخاطر لأنها لن تدور فقط حول الجوانب التفصيلية الدقيقة المرتبطة بالمحاور الرئيسية التي تمّ التوصل إليها، وإنما ستشمل أيضاً نقاط الخلاف التي ما تزال قائمة ولم يتم ذكرها في تفاهمات لوزان وما يرتبط بها من تفاصيل. ولذلك يصعب تحديد ما يمكن أن يترتب على المحادثات والمناقشات التي ستستمر حتى 2015/6/30، ولذلك يبقى الباب مفتوحاً على المستقبل.

خامساً: مستقبل البرنامج النووي الإيراني:

ليس من اليسير، في ظلّ حالة التعقيد والغموض التي تكتنف البرنامج النووي الإيراني، الولوج إلى مستقبل هذا البرنامج، لا سيّما وأنه، أي المستقبل، ما يزال مفتوحاً على احتمالات متعددة. إذ إنه ضمن حالة التذبذب التي تشهدها المفاوضات، يصعب الوقوف عند سيناريو واحد تنتهي عنده العملية التفاوضية.

وفي ضوء ذلك تبدو ثلاثة سيناريوهات لكل واحد منها ظروفه ودوافعه ومبرراته وأنصاره، وهي: أولاً، سيناريو الاتفاق النهائي. وثانياً، سيناريو الاتفاقات الجزئية، وأخيراً سيناريو إيران كدولة نووية. فما هي طبيعة كل واحد من هذه الاحتمالات؟ وما هي فرص نجاح أيّ منها؟

1. سيناريو الاتفاق النهائي:

تعلن إيران وكذلك الغرب أن الغاية من سلسلة المفاوضات التي تجري منذ مدة، هي التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي، يتميز بالديمومة والشمول كصفتين لازمتين له للتدليل على إغلاق الملف النووي الإيراني وكل ما يرتبط به بصورة تامة.

فالاتفاق النهائي لا بدّ أن ينطوي على تسوية دائمة، ولكن يلاحظ في هذا الخصوص أن الطرفين يختلفان في تحديد الفترة الزمنية التي يستوجبها مفهوم الديمومة. فالإيرانيون يرون أن أيّ اتفاق ينبغي ألا تتجاوز مدته الخمسة أعوام وقبلوا أخيراً أن تصل إلى عشرة أعوام، بينما يرى الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية أنه ينبغي أن يمتد إلى ما لا يقل عن عشرين عاماً.

والحل الشامل لا بدّ أن يتضمن جوانب عديدة، ومع أن الطرفين يتحدثان عن الرغبة في الوصول إليه، إلا أن مصطلح الشمول يشير إلى جانبين أحدهما فني، والآخر سياسي. صحيح أن الجانبين مترابطان ومتكاملان، لكنهما مختلفان في الوقت نفسه. وقد يكون أحدهما أكثر أهمية بالنسبة لطرف دون الآخر.

فلا بدّ من تجاوز الموضوعات التي تعيق التقدم نحو الاتفاق النهائي، لأنها عبارة عن قضايا تبين بشكل قاطع أن اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ما يزال قائماً، وهي عموماً تدور بصورة رئيسية كما أشرنا حول طبيعة البرنامج النووي من جهة، والجوانب المرتبطة به من جهة ثانية، وبرنامج الصواريخ الباليستية من جهة ثالثة.

ولا بدّ أن تشمل التسوية مختلف الصراعات التي تهدّد منطقة الشرق الأوسط. ومنها ما يجري في سورية، والعراق واليمن وغيرها. وهذا يعني أن الملف النووي لن يكون في سياق الحل الشامل سوى جزئية صغيرة في كلٍّ متكامل. أكدت ذلك الولايات المتحدة، حيث أسست لرؤية جديدة في

المنطقة تستلهم طبيعة التطورات فيها، لا سيّما وأن العلاقة الأمريكية الإيرانية لا يمكن أن تكون ثنائية في ظلّ ارتباط كل طرف بقضايا سياسية متشابكة كالتحالف الإقليمي، والتمدد الإيراني، وأيضاً الخروج الأمريكي من العراق وأفغانستان وغيرها.

وقد أشار اتفاق جنيف، وكذلك تفاهمات لوزان، إلى هذا السيناريو عندما بيّنا أن غاية المفاوضات هي التوصل إلى حلّ نهائي يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني، مع التزام إيراني بعدم السعي لتطوير أسلحة نووية، وقبول الكشف عن نشاطاتها النووية في مختلف المنشآت وإجراءات تجميدها، وقبول عمليات التفتيش التي يتولاها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد نصت مقدمة الاتفاق نفسه على أن "الاتفاق الشامل سيمكّن إيران من التمتع بحقها الكامل في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بمقتضى البنود الفاعلة في معاهدة حظر الانتشار النووي"، وأنه يؤدي إلى صياغة برنامج تخصيب يحظى بموافقة جميع الأطراف وتحكمه قيود عملية شفافة من أجل ضمان طبيعته السلمية[118].

وكان الأوروبيون يرون ضرورة طرح ملف حقوق الإنسان في إيران ضمن المحادثات النووية كأحد الشروط التي لا بدّ أن تقبل بها قبل رفع العقوبات عنها، ولكن الأمريكيين عرقلوا ذلك. ثم أخذوا، أي الأوروبيين، يتحدثون عن الرفع التدريجي وليس الرفع الفوري للعقوبات وتقديم ضمانات أكبر لتأكيد سلمية البرنامج النووي الإيراني، والمطالبة بالإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآته، وتحديد عدد أجهزة الطرد المركزي فيه، وفرض القيود اللازمة على عمليات تطويرها[119].

وقد بدأت الجولة الأولى في مفاوضات سنة 2014 على أمل أن تكون مفاوضات الحل النهائي، وأعقبتها جولات أخرى. ولكن بات واضحاً من سير المفاوضات أنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة، ويعترضها الكثير من العقبات العميقة، ولم تعد توحي بالتفاؤل أو تحتمل التوقعات التي حملها الإعلام في الأيام الأولى.

ومما لا شكّ فيه أن الانتقال من اتفاق موقت إلى آخر نهائي لن يكون أمراً سهلاً أو مضموناً، بل سيكون أكثر صعوبة وتعقيداً، لأن الغرب يرفض السماح لإيران بالتخصيب بنسب عالية، ولن يلغي العقوبات الاقتصادية بسهولة أو مقابل تنازلات لا يراها كافية أو دفعة واحدة.

---

[118] نور الدين الفريضي، **مرجع سابق**.

[119] أسعد منصور، تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي حول الملف النووي، صحيفة الراية، حزب التحرير، 2015/4/1، في: تباين-الموقف-الأمريكي-والثلاثي-الأوروبي-حول-الملف-النووي-الإيراني-554/item/تحليلات-سياسية/http://www.alraiah.net

إن العملية التفاوضية النووية معقدة وتجري في جولات طويلة ومتقلبة، إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى، ويتمتع الطرفان فيها بالنفس الطويل. فإيران ترى في المفاوضات المجال الطبيعي لتخفيف حدة التوتر ورفع العقوبات عنها. والغرب يرى في الدبلوماسية الخيار الأفضل لحل أزمة الملف النووي الإيراني.

وإذا قيّض لحل دائم أن يتوفر فإنه يشترط أن يتضمن تنازلات جوهرية من جانب أحد الطرفين، كأن تدور حول التعديلات التي يمكن إدخالها على اتفاق جنيف، والتي تضم الأمور التي تسمح بالوصول إلى اتفاق يتصف بالديمومة من جهة، ويتصف بالشمول من جهة أخرى.

ولا بدّ أن يطالب الغرب بما يعزز فتوى تحريم حيازة الأسلحة النووية، وبما يضمن عدم سير إيران في هذا الاتجاه، ويمكن أن يكون ذلك في أمرين بصورة رسمية[120]:

- الاتفاق على مشاركة الغرب بصورة عملية في مفاصل البرنامج الإيراني بشكل يؤكد عدم حدوث تحول في طبيعته من المدنية إلى العسكرية، ودعم التطبيقات اللازمة لفترة اختبار الثقة المتبادلة بين الطرفين.
- إطلاق يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمليات الرقابة والتفتيش، ليس فقط بصورة يومية وبشكل مستمر، وإنما أيضاً بدون أيّ قيود. وهذا الأمر يتيح لها كشف ما يكتنف البرنامج النووي من غموض، مما يسمح بفهم حقيقة النوايا الإيرانية وما يرتبط بذلك من توجهات. لكن جهود تتبع تطور تسليح إيران كانت أقل نجاحاً لأنه يمكن إخفاء الكثير منه.

أما إيران فلا بدّ أن تطالب برفع العقوبات الدولية التي شكلت لسنوات تحدٍّ حقيقي للنظام السياسي الإيراني بما انطوت عليه من إعاقة للتقدم التكنولوجي بشكل عام، وعدم قدرتها على مضاعفة إنتاجها من النفط إلى ثمانية ملايين برميل في اليوم حتى سنة 2020. وهذا يعني عموماً أن لتلك العقوبات ثمن باهظ فضلاً عن تأثيراتها السلبية الحادة على الاقتصاد الإيراني.

إن عملية رفع العقوبات الدولية مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد الإيراني، إذا عرفنا أنها تصيب صلب هذا الاقتصاد، كما أنها تشمل قطاعات اقتصادية واسعة جداً. ولذلك تحرص إيران على أن يكون الرفع كاملاً، ولا يمكن أن يتم ذلك، إلا إذا نجحت المفاوضات وفقاً لهذا السيناريو.

ولا بدّ أن تطالب إيران كذلك بدور فاعل في الساحة الدولية، فهي تجسيد لأمة يمتد تاريخها لـ 25 قرناً، ويجعل منها موقعها الجغرافي المهم، ومواردها الطبيعية الوفيرة، وقدراتها العسكرية الكبيرة،

---

[120] محمد صالح صدقيان، سيناريوهات الاتفاق النووي النهائي، موقع رؤية الإخباري، 2014/4/12، في:
http://www.roayahnews.com/486247-14/بين-النهائي-النووي-الاتفاق-سيناريوات.html

دولة قوية لها مكانتها الإقليمية. والأكثر من ذلك أنها تعدُّ نفسها الزعيمة الحتمية للشعوب الإسلامية في العالم قاطبة[121]، لا سيّما بعد أن عاب بعض المفكرين الغربين على العالم الإسلامي افتقاره إلى القيادة السياسية[122]. مما يشير إلى دورها على المستويين الإقليمي والدولي.

بدا المستوى الأول في محاولة تصدير الثورة الإسلامية، على قاعدة المذهب الشيعي، ووجد هذا الأمر تعبيراته في إنشاء حزب الله في لبنان. ثم دعم الحوثيين في اليمن، وتحريض الشيعة في الدول التي يعيشون فيها كما في البحرين والسعودية. وعلى المستوى الدولي بدت إيران كدولة قوية لها تحركاتها، وتحالفاتها مع القوى المختلفة ككوريا والصين وروسيا وغيرها[123].

وهذا يعني أن الجانب السياسي في المفاوضات يقوم على إدراك الغرب للدور الذي تتطلع إليه إيران، ويبدو أن الولايات المتحدة تدرك حقيقة هذه التطلعات، وتعطي إشارات إيجابية في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً التراجع عن موقفها المتشدد ضد النظام السياسي السوري، والذي أظهره أوباما في فترات سابقة. كذلك المفاوضات المباشرة التي جرت بين الأمريكيين والإيرانيين في أوائل شهر حزيران/ يونيو 2014 دون بقية الأطراف الغربية الأخرى، ولكن دون أن يتجاوز ذلك التصور الأمريكي، يدلل على ذلك رفض الولايات المتحدة ربط التعاون والتنسيق مع إيران لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق بمحادثات الملف النووي الإيراني.

وتكمن صعوبة تحقيق هذا السيناريو في جانبين أساسيين: أولهما، التباين العميق بين وجهات نظر المتفاوضين حول البرنامج النووي الإيراني، كما أشرنا، أي بين رؤية إيرانية ترى فيه جزءاً من نهضة علمية كبيرة، وبين رؤية غربية لا ترى فيه أكثر من برنامج نووي ينبغي أن يكون صغيراً يوفر فقط جانباً من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها إيران. والثاني، عدم وجود قوى فاعلة داخل المجتمع الإيراني ليس فقط لرفض برنامج نووي كبير، وإنما أيضاً للتعبير عن موقفها وحشد قوى المجتمع خلفها للضغط على القيادة السياسية لمنعها من الاستمرار في السير في هذا الاتجاه.

هذا فضلاً عن وجود قوى محلية ودولية تضغط باتجاه الحيلولة دون الوصول إلى اتفاق نهائي. ومن أبرز القوى المحلية، الحرس الثوري والتيار الديني المحافظ، فهاتان القوتان لا تثقان بالغرب وترفضان فكرة التفاوض معه. ونتذكر في هذا الخصوص تصريح الميجور جنرال محمد علي

---

[121] انظر: محمد الجروان، مرجع سابق، ص 211–212.

[122] Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster Rockefeller Center, 1996), p. 264.

[123] قارن: محمد الجروان، مرجع سابق، ص 187؛ وجنيفر كنيير، **مرجع سابق**، ص 12.

جعفري، عندما قال إن إيران خسرت الكثير من المفاوضات ولم تكسب سوى القليل، وركز على واجب الحرس في حماية مكتسبات الثورة[124].

أما القوى الدولية فمن أهمها "إسرائيل"، فهي ترى أن أيّ اتفاق هو لصالح إيران بالمطلق، حيث سيؤدي إلى رفع العقوبات عن إيران، ويحقق لها مكاسب حيوية، ويتيح لها فرصة الوصول إلى إنتاج السلاح النووي. وهي لذلك تضغط بصورة مستمرة على الإدارة الأمريكية لإقناعها بأن في ذلك تهديد للأمن الإسرائيلي والأمريكي والدولي.

ولذلك يصبح هذا السيناريو قابلاً للتطبيق في حالة واحدة، هي أن تتولد لدى القيادة الإيرانية القناعة بالتخلي عن هذا البرنامج، إذا أدركت أن تكاليف الاستمرار فيه تفوق كثيراً، مادياً ومعنوياً، ما يمكن أن تجنيه من ورائه؛ أو التخلي عنه بصورة موقتة إذا أدركت أن المتغيرات السلبية في المرحلة الراهنة، كالضغوط الدولية، لا تسمح بمتابعته، فتضطر إلى تأجيله ولو لعقد من الزمان مع الاحتفاظ بحقها في متابعة البحوث والدراسات التي ترى أنه لا يمكنها التنازل عنها، لأنها تدخل في باب المعرفة التكنولوجية المكفولة لكافة الدول.

2. سيناريو الاتفاقات الجزئية:

قد لا يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بالنظر إلى عمق الخلاف وتباعد وجهات النظر بين إيران والغرب، وصعوبة التقريب فيما بينهما بالنظر لما تنطوي عليه من تصلب في المواقف، ولكن الحرص على الخيار الدبلوماسي قد يدفع إلى واحد من ثلاثة حلول جزئية، وهي: التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد، أو تمديد اتفاق جنيف كما هو، أو إدخال تعديلات معينة عليه.

فمن غير المستبعد أن ينجز الطرفان اتفاقاً مرحلياً جديداً يتضمن بعض التغييرات أو القيود الجديدة على النشاطات النووية الإيرانية، التي وردت في اتفاق جنيف وتفاهمات لوزان، سواء فيما يتعلق بعملية تخصيب اليورانيوم، أم أجهزة الطرد المركزي، أم الرقابة، أم حدود الرفع الجديد للعقوبات الدولية.

وتظهر عدة مؤشرات لصالح سيناريو الحوار المحدود: منها حاجة كل من الطرفين للآخر في عدد من القضايا المهمة التي تتشابك مصالحهما حولها. وغالباً ما تتم المساومات والصفقات عبر الدبلوماسية الموازية التي تجري بصورة سرية. كما أن التأييد الروسي والصيني يخفف من حدة المطالب الغربية.

---

[124] انظر: صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2014/2/9، في: http://www.alquds.co.uk/?p=132001

ويمكن أن تدور المفاوضات من جديد حول عملية التخصيب، حيث يقر الغرب بحق إيران بتخصيب منخفض لليورانيوم، والحصول على دورة الوقود الكاملة، استناداً إلى البند الرابع من معاهدة منع الانتشار النووي، وبما ينص عليه البروتوكول الإضافي، وفي سياق الأغراض السلمية للطاقة النووية. وأن يكون الاتفاق محدوداً، ويسري لعدة أعوام، مع نظام تفتيش صارم ومفاجئ وتدخلي.

ويكون التركيز، كما أشرنا، على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المراقبة الكاملة والشاملة لجميع النشاطات الإيرانية ذات الصلة، بما في ذلك عمليات التخصيب للتأكد من أنها تمثل النشاطات النووية المقبولة، والوصول إلى قناعة بأنه لا توجد أيّ أعمال خارج هذا الإطار.

ولكن التوصل إلى اتفاق قصير الأجل لا يعني حلاً نهائياً للأزمة، لأنه يغطي فقط القضايا الأكثر إلحاحاً، ويترك لإيران حرية مواصلة العديد من الأنشطة النووية الأخرى. ولتجاوز هذا الاحتمال ينبغي العمل على إنجاز اتفاق آخر يغطي جانباً من هذه الأنشطة، وهكذا بحيث نكون أمام سلسلة من الاتفاقات الجزئية التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ما يسعى إليه الاتفاق النهائي.

وهذا يعني أن يكون الاتفاق الجزئي حلقة في سلسلة اتفاقات مماثلة، ولذلك فإن أيّ اتفاق مؤقت سيفشل إذا لم يؤدِّ إلى المزيد من الاتفاقات الأخرى، لأن الخطر الجسيم يكمن في تحول هذا الاتفاق إلى صفقة نهائية، لا تغطي جميع القضايا العالقة بين الطرفين. وحالما يقبل الطرف الغربي اتفاقية على هذا النحو فسيكون من الصعب تبرير عدم كفاية شروطها. كما لا يمكن دحض ادعاء إيران بعدم وجود أزمة نووية، أو مبرر لفرض عقوبات إضافية عليها، أو القيام بعمل عسكري ضدها[125].

وعموماً ستدور المفاوضات في الأيام القادمة حول التفصيلات المرتبطة بمسائل محورية مثل: مستوى تخصيب اليورانيوم، وعدد ونوعية أجهزة الطرد المركزي، ومخزون إيران من اليورانيوم المخصب، ومستقبل مفاعل فوردو، وعدم تشغيل مفاعل البلوتونيوم في أراك، وعمق الرقابة المستقبلية على البرنامج.

كما ستدور أيضاً حول التفصيلات الخاصة بالبعد العسكري في البرنامج النووي الإيراني المرتبط بالصواريخ الباليستية، والتفصيلات المرتبطة برفع العقوبات الدولية، لا سيّما إذا عرفنا أن العقوبات الاقتصادية لا تشكل إلا جزءاً من تلك العقوبات.

---

[125] باتريك كلاوسون، مرجع سابق.

ومن مصلحة الغرب الأخذ بسيناريو الحلول الجزئية، لإبعاد إيران عن السلاح النووي، بعد أن باتت توصف وفقاً لبعض التقديرات الإسرائيلية بـ"دولة الحافة"، وبعد أن قلّصت بشكل واضح المسافة الزمنية بينها وبين القنبلة النووية. وفي هذه الحالة لا بدّ من التأكيد على تأثير العوامل التي جلبت إيران إلى طاولة المفاوضات وتقديم التنازلات التي لم تكن مستعدة لتقديمها في الماضي، وهي ثلاثة بصورة رئيسية: قوى المجتمع المدني الإيراني، والعقوبات الاقتصادية الدولية، وأخيراً التهديدات المتكررة بضربة عسكرية.

فهذا السيناريو يحظى بتأييد ثلاث قوى بارزة في المجتمع الإيراني؛ التيار التجديدي من جهة، والتيار الإصلاحي من جهة ثانية، وفئة التجار من جهة ثالثة. فهذه الفئات الثلاث تتقارب في نظرتها إلى مستقبل البرنامج النووي على الرغم من تباين مكوناتها.

فالتيار التجديدي يضم مراجع دينية غير تقليدية، من أهمها عبد الكريم موسوي أردبيلي، ويوسف صانعي، ومحمد إبراهيم جناتي؛ والتيار الإصلاحي ومن قياداته محمد خاتمي، وهاشمي رفسنجاني، والرئيس حسن روحاني يتميز باعتدال مواقفه ونظرته الإصلاحية. وهذان التياران يدعوان إلى تبني مواقف معتدلة مع الغرب، والحرص على إنجاز حلول وسطى في إطار الخيار الدبلوماسي، من منطلق أنه الخيار الأفضل لإيران إذا أرادت الخروج من دائرة الحصار والعزلة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولا يختلف الأمر فيما يتعلق بتجار البازار، فهم فئة اقتصادية اجتماعية نمت عقب ثورة 1979، وأصبحت تسيطر بسرعة على مؤسسات اقتصادية عملاقة، مثل مؤسسة "المستضعفين"، وتضم أيضاً شركات ومؤسسات تجارية عدة، بحيث باتت تحتل مكانة اقتصادية رفيعة، جعلتها تقف على رأس الهرم الاقتصادي للدولة، ولها شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القوى الاقتصادية في الخارج، وتسهم في فتح الأسواق الإيرانية أمام الاستثمار الأجنبي. ولذلك تتبنى سياسة مرنة في نظرتها إلى البرنامج النووي الإيراني.

إذ لا بدّ من الإبقاء على هذه العقوبات بمنع الشركات الدولية من إبرام صفقات جديدة مع إيران، وإصدار تشريع أمريكي لفرض مزيد من العقوبات عليها في حال خرق الاتفاق أو نفاد مفعوله. كما لا بدّ من التلويح بضربة عسكرية من خلال تطوير خيار الهجوم الموضعي والمركّز ضد البرنامج النووي الايراني. وتوضيح قوة وحجم ردّ واشنطن على خرق الاتفاق أو اكتشاف شبكات نووية سرية أو ما شابه ذلك.

3. سيناريو إيران النووية:

يرتكز هذا السيناريو على فكرة أن إيران مصممة على إنتاج السلاح النووي، وأنها تتوارى في هذا الخصوص وراء الطابع السلمي لبرنامجها من جهة، والدخول في المفاوضات مع الغرب من جهة أخرى. لكنها قامت بخطوات مهمة فُسرت على أنها تخدم هدفها الحقيقي، ومن أهمها:

- محاولات شراء مكونات تتعلق بالأسلحة النووية 1994. والقيام بالفعل بشراء كمية كبيرة من المعدات التخصيصية الضرورية لتصميم الأسلحة النووية وتصنيعها ومحاكاة التجارب النووية[126].
- امتلاك كل مكونات التكنولوجيا الأساسية لصنع قنبلة، وامتلاك التكنولوجيا الخاصة بتصميم الرؤوس الحربية، بنوعيها المدفعي والداخلي الانفجار، وهي كافية للمضي قدماً في الحصول على المواد الانشطارية لتصنيع تلك الرؤوس[127].
- إن صواريخها التي تحمل رؤوساً نووية، لا يمكن استخدامها إلا بوجود أسلحة نووية. وكان رفسنجاني يقول في أكثر من مناسبة: "..علينا أن نثبت للدول المسلمة أن إيران هي الدولة المسلمة الوحيدة التي يمكنها التغلب على إسرائيل"[128].

ويوجد فضلاً عن هذه المؤشرات العديد من المتغيرات المرتبطة بالسياسة الخارجية الإيرانية، ومن أبرزها ثلاثة بصورة رئيسية، وهي: الثقافة الإيرانية بما فيها من عناصر من جهة، ونظرة الإيرانيين إلى برنامجهم النووي من جهة ثانية، ومتطلبات الدور الإقليمي الإيراني من جهة ثالثة[129].

فالثقافة الإيرانية القائمة على الالتزام الشامل بالمذهب الشيعي، ورؤية إيران لنفسها كزعيمة طبيعية للعالم الإسلامي، وإحساسها أحياناً بالعزلة على المسرح الدولي، تجعل من امتلاك أسلحة نووية، من بين المقدمات التي لا بدّ منها لتولي هذه الزعامة والقيام بمتطلباتها[130].

تعزز ذلك نظرة الإيرانيين إلى برنامجهم النووي، لقد بات هذا البرنامج مفخرة وطنية يستحيل التخلي عنه أو التراجع عن إتمامه. ولذلك تبدو مفاوضات إيران مع الغرب الخيار الملائم لكسب

---

126 أنتوني كوردزمان، **القدرات العسكرية الإيرانية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 136.

127 **المرجع نفسه**، ص 138؛ وانظر أيضاً: John Large, *op. cit.*, pp. 33-34.

128 قارن: كينيث آر. تيمرمان، **مرجع سابق**، ص 5 و141.

129 قارن: ممدوح حامد عطية وآخرون، **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ص 302 وما بعدها.

130 جنيفر كنيبر، **مرجع سابق**، ص 8–18.

الوقت لتطوير هذا البرنامج، وصولاً إلى السلاح النووي، يساعد على ذلك الخلل أو الفراغ الإقليمي الذي نشأ في منطقة الخليج العربي، عقب تفكك الاتحاد السوفييتي واحتلال العراق[131].

كما أن تطلعات إيران الإقليمية تتطلب قوة تمكنها من تحقيق الأهداف المرتبطة بالدور الإقليمي، ومن المعروف أنها قطعت شوطاً كبيراً على صعيد الأسلحة التقليدية، ويبقى الاهتمام بالأسلحة غير التقليدية. وبهذا التحديد يصبح الخيار النووي ضمن عملية تطوير القدرات العسكرية الإيرانية.

وبدا وكأن البعض في الولايات المتحدة أخذ يتقبل فكرة أن تكون إيران نووية، وأصبح يسوّق لها في سياق الواقعية السياسية، وعلى أساس أنه يوجد في الشرق الأوسط ومنذ عقود أسلحة نووية. وهذا يعني أن امتلاك الإيرانيين للسلاح النووي لن يغير شيئاً من المعادلة، فـ"إسرائيل" تمتلك مئتي رأس نووي، ووجود هذا السلاح فيها لم يَحُل دون شنّ العرب الحرب عليها وتحقيق النصر سنة 1973[132].

ويبدو هذا الأمر بوضوح في تصريح تشاك هاجل Chuck Hagel وزير الدفاع الأمريكي في أثناء لقائه بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu رئيس الوزراء الإسرائيلي في 2014/5/16، حيث بيّن له أن الولايات المتحدة ستفعل ما بوسعها للحيلولة دون حصول إيران على سلاح نووي[133]، مما يوحي بأنها قد تجد نفسها مضطرة للقبول بالأخيرة كدولة نووية. وهذا الاحتمال يستند إلى عاملين بصورة رئيسية، وهما: فشل التوصل إلى حلّ نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني، وحقيقة النظرة الأمريكية إلى امتلاك إيران للسلاح النووي.

والأكثر من ذلك أنه برز من يشير إلى فوائد أمريكية من حصول إيران على السلاح النووي، كهزيمة المجموعات الإرهابية من خلال توفير مظلة نووية أمريكية للنظم العربية الحليفة لأمريكا، وقيامها عبر الدرع النووي الأمريكي بدور الضامن الرئيسي للأمن الإقليمي في شرق أوسط نووي، وبالتالي كسر احتكار كارتيل أوبيك Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)، وزيادة صادرات منظومات الأسلحة الأمريكية والتدريب والاستشارة التي تقدمها واشنطن لحلفائها في الشرق الأوسط، وجني مليارات الدولارات الأمريكية سواء بخفض أسعار النفط وتقليص حجم المساعدات الأمريكية، أم بزيادة صادرات الأسلحة الأمريكية[134].

---

[131] رائد حسنين، مرجع سابق، ص 149.

[132] موقع جريدة الشروق الإلكتروني، 2014/5/16، في:
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=16052014&id=2d2310b6-afe6-4a14-b18f-6fad1869d090

[133] المرجع نفسه.

[134] علي حسن باكير، "النووي الإيراني.. الطريق إلى تعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط!،" موقع الألوكة، 2010/5/20، في: http://mail.raghbah.com/Culture/0/21958، نقلاً عن: موقع المختصر.

صحيح أن حصول إيران على السلاح النووي قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، ولكنه يمكن أن يسهم في إشاعة الاستقرار في المنطقة، من منطلق أن يتم هذا الانتشار ببطء مع توافر الوقت الكافي لدول المنطقة للاعتياد عليه، وتحصين الترسانات النووية من أيّ ضربات استباقية، لا سيّما وأن عامل الردع النووي بات سهلاً على الفهم والتطبيق العملي[135].

ثم علينا أن نميّز بين امتلاك السلاح النووي والقدرة على استخدامه، إذ إن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تحول دون ذلك. فإذا افترضنا امتلاك إيران لسلاح نووي فإنها لن تستطيع استخدامه، إذ إنها لو أرادت فعل ذلك ضدّ "إسرائيل" لوجدت نفسها مقيدة بأحزاب وهياكل سياسية مختلفة داخل النظام الجمهوري الإيراني نفسه. وإذا تذكرنا أن عقيدة إيران العسكرية هي عقيدة دفاعية، لأدركنا أنها لن تستخدم هذا السلاح في مواجهة أيّ دولة أخرى، فالغاية منه فضلاً عن الردع، هي إضفاء الشرعية على دور القيادة في المنطقة[136].

وتساعد على السير في هذا الاتجاه ثلاث قوى رئيسية محلية، وهي الحرس الثوري والتيار الديني المتشدد، وأخيراً المتشددون في البرلمان الإيراني. وهذه القوى تدفع باتجاه تبني مواقف متصلبة من البرنامج النووي.

فالحرس الثوري بمكانته وحضوره البارز في بنية السلطة لا بدّ أن يؤثر بشكل أو بآخر في مستقبل البرنامج النووي، ويتأكد هذا الأمر إذا عرفنا أن هذا البرنامج يخضع من حيث الإشراف التخطيطي والتنفيذي لقائد الحرس الثوري. وهو يقود التيار المطالب بامتلاك السلاح النووي في غضون أعوام محدودة؛ باعتباره الضامن للأمن القومي الإيراني[137].

والتيار الديني المحافظ المؤيد للمرشد الأعلى عارض منذ البداية مدّ اليد للغرب، وفي رأيه لا بدّ من الاستمرار في تنفيذ البرنامج النووي وفق رؤية آية الله علي خامنئي والمرجعيات الدينية. ويسوده الاعتقاد بأن الغرب يتآمر على إيران وتحركاته تتعارض ومصالحه القومية[138].

---

[135] ريتشارد رسل، **مرجع سابق**، ص 34.

[136] المرجع نفسه، ص 29 وما بعدها؛ وجنيفر كنيبر، **مرجع سابق**، ص 24–25.

[137] حسام سويلم، "صناعة القرار السياسي في إيران ومنهج إدارة الأزمات (3–3)،" موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 2013/12/29، في: http://www.acrseg.org/2261/bcrawl

[138] ستيفن ديتو، "طريق وعرة نحو التوصل إلى اتفاق نووي،" معهد واشنطن، 2014/1/2، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/rocky-road-to-nuclear-deal

أما المتشددون في البرلمان الإيراني فيرفضون أن تشمل المفاوضات قضايا الأمن، وقد طالبوا الفريق المفاوض بتجنب الخوض في أيّ مناقشات حول قدرات إيران الدفاعية، كالقدرات الصاروخية، وعدم التراجع قيد أنملة عن حقوق الشعب الإيراني في الحصول على الطاقة النووية[139].

وحتى أعضاء البرلمان العاديين هددوا بدعوة وزير الخارجية ظريف للمثول أمام المجلس لمساءلته وإقصائه بموجب المادة 89 من الدستور الإيراني، وذلك بسبب أعماله كمفاوض في الشؤون النووية[140].

الخاتمة:

يشير البرنامج النووي الإيراني إلى جهد بذل معظمه بصورة سرية، وبعزم وإصرار، يؤكدان دخوله ضمن مشروع إيراني كبير. فقد لاحظنا كيف مضت القيادة الإيرانية قدماً في إنجازه بالرغم مما واجهها من عقبات. لقد كانت تقوم بنشاطاتها فيه حتى في ظلّ غطاء المفاوضات التي أجرتها ما بين عامين 2003 و2014، سواء ببناء المنشآت النووية وتجهيزها بأجهزة طرد مركزي حديثة ومتطورة، أم بتشغيلها وإنتاج اليورانيوم محلياً، والقيام بعمليات التخصيب بنسبة وصلت إلى 20% واستكمال دورة الوقود النووي.

ولكن، ما أن تمّ الكشف عن بعض جوانب هذا البرنامج السرية حتى دخلت إيران في أزمة مع المجتمع الدولي، لما أثاره من شكوك حول طبيعته الحقيقية، وأخذت تتعرض لضغوطات هائلة، تمثلت في عقوبات متعددة المصادر، بعضها أمريكية وأخرى أوروبية وثالثة دولية صادرة عن مجلس الأمن الدولي، ووصلت آثارها إلى مختلف جوانب حياة المجتمع الإيراني وخصوصاً الجانب الاقتصادي.

وحتى عندما أدرك الطرفان الغربي والإيراني مزايا التسوية، وأبديا رغبتهما في إنهاء أزمة الملف النووي، وجدا نفسيهما يعبران نفقاً فيه تعقيدات عديدة ومتداخلة، بدءاً من تباين مفهومهما للتسوية، مروراً بتضارب مصالحهما، إلى جانب غياب الضمانات الحقيقة المرتبطة بالوفاء بتعهدات الطرفين، وهذه كلها تتأثر بإشكالية الثقة المفقودة بينهما لا سيّما في ظلّ تباين نظرتهما إلى البرنامج النووي الايراني نفسه.

---

[139] انظر: **الشرق الأوسط**، 2014/3/17، في:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12893&article=765012&search=%CC%E4%ED%DD&state=true#.VT8jotKqqko

[140] **المرجع نفسه**.

فحتى اليوم، من غير المعروف ما هي طبيعة هذا البرنامج، هل هو سلمي أم أنه عسكري، أم أنه مزدوج الأغراض؟ فليس هناك دليل قاطع على طبيعته السلمية، ولا يمكن الركون في هذا الخصوص إلى وجهة النظر الإيرانية. ولا يمكن الأخذ بالدعاوى الغربية حول ارتباطه بأغراض عسكرية، كما أن الشكوك تحيط بطبيعته المزدوجة.

إننا أمام برنامج نووي يثير المخاوف والقلق لأنه يدخل وفقاً لطموحات القيادة الإيرانية، ضمن مشروع إيراني كبير، يرتبط بمعرفة الإيرانيين بحجم بلدهم وضخامة إمكانياته، وفرص قيامه بدور مهم على المسرح الدولي. إذن لا بدّ من إنهاء الأزمة المرتبطة بهذا البرنامج، ولكن كيف يمكن أن يتم ذلك؟ وما هي الاحتمالات الممكنة في هذا الخصوص.

لقد تبلورت مجموعة من المتغيرات التي سمحت بتصور ثلاثة سيناريوهات حول مستقبل هذا البرنامج، يمثل الأول فكرة الحل النهائي، ويبدو الثاني في صورة حلول جزئية، ويرى الثالث اتجاه إيران نحو السلاح النووي.

ومن خلال قراءة التفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه السيناريوهات الثلاثة، يبدو لي أن سيناريو الحلول الجزئية هو الأقرب إلى الواقع، فهو من جهة ينسجم مع دبلوماسية الخطوة خطوة التي تبناها الطرفان، وينسجم من جهة أخرى مع مسار المفاوضات على أرض الواقع كمفاوضات سعد أباد وباريس وفيينا وجنيف، وإن كانت تفاهمات تشير إلى الأمل في تسوية نهائية.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم نرى ضرورة القيام بتحقيق ثلاثة أهداف بصورة رئيسية وعاجلة:

1. توثيق العلاقات الاقتصادية للدول العربية الخليجية الإيرانية، من خلال إقامة مشاريع مشتركة، بحيث تصبح المصالح الاقتصادية بالنسبة للجانب الإيراني أقوى من التفكير من جانب إيران في القيام بعمل عسكري ضدّ هذه الدول.
2. تعزيز القدرات الدفاعية العسكرية الجوية للدول العربية الخليجية، بمضاعفة قدراتها المضادة للصواريخ الباليستية، وتعزيز تحصيناتها الدفاعية.
3. توثيق العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي على نحو يؤدي إلى الاتحاد، الذي تقدم دولة الإمارات العربية نموذجاً مثالياً يمكن الاقتداء به.

لائحة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الرسائل الجامعية:

- الجروان، محمد خير، "أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط من عام 2001–2011،" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، إربد، 2013.
- حسنين، رائد حسين عبد الهادي، "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979–2010،" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، غزة، 2011.
- الخريشي، ندين نصير، "أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية،" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، إربد، 2014.
- العكلة، وسام الدين، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية،" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة دمشق، قسم العلوم السياسية، دمشق، 2011.
- لوصيف، عبد الوهاب، "دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني،" رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2013/2012.
- المطيري، عبد الله فالح، "أمن الخليج العربي والتحدي الإيراني،" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمّان، 2011.
- وردية، زايدي، "استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية،" رسالة ماجستير، جامعة مولود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2012.

2. الكتب:

- تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.
- تيمرمان، كينيث آر.، **العدّ العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران**. بيروت: دار العلم للملايين، 2006.

- **الخيار النووي في الشرق الأوسط.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- دالتون، ريتشارد، **كسب السلام في الخليج،** ترجمة حسين موسى. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994.
- الراوي، رياض، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط.** دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006.
- رسل، ريتشارد، **البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي،** ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
- عبد المنعم، محمد نور الدين، **النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009.
- عطية، ممدوح حامد وآخرون، **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.
- كوردزمان، أنتوني، **القدرات العسكرية الإيرانية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000.
- محمد، زينب عبد العظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين.** القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
- النعيمي، عبد الرحمن محمد، **الصراع على الخليج العربي،** ط 2. بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994.

3. الدوريات:

- كنيبر، جنيفر، "الأسلحة النووية والثقافة الاستراتيجية الإيرانية،" في جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، **دراسات عالمية: الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 88، 2009.
- هياجنة، عدنان، "أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية،" **مجلة دراسات شرق أوسطية،** عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العددان 40–41، السنة 12، صيف وخريف 2007.

4. مصادر أخرى:

- ديتو، ستيفن، "طريق وعرة نحو التوصل إلى اتفاق نووي،" معهد واشنطن، 2014/1/2، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/rocky-road-to-nuclear-deal
- صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، في: http://www.elaph.com/
- صحيفة **تشرين**، دمشق، في: http://tishreen.news.sy/
- صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، في: http://www.ahewar.org
- صحيفة **الحياة**، لندن، في: http://alhayat.com/Details/576004
- صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، في: http://www.raialyoum.com/
- صحيفة **الراي**، الكويت، في: http://www.alraimedia.com/
- صحيفة الراية، حزب التحرير، في: http://www.alraiah.net
- صحيفة **السفير**، بيروت، في: http://www.assafir.com/
- صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، في: http://www.aawsat.com
- صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، في: http://alarabalyawm.net
- صحيفة **القبس**، الكويت، في: http://www.alqabas.com.kw/
- صحيفة **القدس العربي**، لندن، في: http://www.alquds.co.uk
- صحيفة النشرة الإلكترونية اللبنانية، انظر: http://www.elnashra.com/
- صحيفة اليوم السابع الإلكترونية، القاهرة، في: http://www.youm7.com/
- كلاوسون، باتريك، "الأزمة النووية الإيرانية: مفكِّرة،" موقع معهد واشنطن، شتاء 2013، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-iranian-nuclear-crisis-a-memoir
- **مجلة الدفاع الوطني**، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، في: http://www.lebarmy.gov.lb/
- مجلة **المجلة**، لندن، في: http://www.majalla.com/
- موقع أخبار بووم، في: http://www.akhbarboom.com/
- موقع أخبارك، في: http://www.akhbarak.net
- موقع إسلام تايمز، في: http://www.islamtimes.org
- موقع إسلام ويب، في: http://www.islamweb.net/
- موقع الألوكة، في: http://mail.raghbah.com/
- موقع البصرة نت، في: http://www.albasrah.net
- موقع البينة، في: http://www.albainah.net/

- موقع جريدة الشروق الإلكتروني، في: http://www.shorouknews.com/
- موقع الجزيرة.نت، في: http://www.aljazeera.net/
- موقع دار بابل للدراسات والإعلام، في: http://www.darbabl.net/
- موقع رؤية الإخباري، في: http://www.roayahnews.com
- موقع شبكة الإعلام العربية "محيط"، في: http://moheet.com
- موقع مجلس الأمة، الكويت، في: http://www.kna.kw/
- موقع مركز الجزيرة للدراسات، في : http://studies.aljazeera.net
- موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، في: http://www.acrseg.org/
- موقع مصدرك الإخبارية، في: http://www.masdark.com/
- موقع المعرفة، في: http://www.marefa.org/index.php
- موقع منتدى الجيش العربي، في: http://www.arabic-military.com/
- موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، في: https://ar.wikipedia.org/wiki
- موقع يمرس (يمن برس)، في: http://www.yemeress.com/
- نديمي، فرزين، "ترسانة الصواريخ الإيرانية والمحادثات النووية،" معهد واشنطن، كانون الأول/ ديسمبر 2014، في: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-missile-arsenal-and-the-nuclear-negotiations
- وكالة أنباء التقريب، في: http://taqribnews.info/
- وكالة أنباء شينخوا، في: http://arabic.news.cn/

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Chubin, Shahram, *Iran's National Security Policy: Capabilities, Intentions and Impact*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1994.
- Cordesman, Anthony H. and Abdullah Toukan, "Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities," site of Center for Strategic and International Studies (CSIS), 14/3/2009, http://csis.org/files/media/csis/pubs/090316_israelistrikeiran.pdf
- Huntington, Samuel P., *The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster Rockefeller Center, 1996.
- *Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions.* Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2006.
- Landau, Emily B., "Facing Iran's Military Nuclear Ambitions: The International Challenge and Israel's Concerns," *CERI Strategy Papers*, no. 15b, 16/5/2013.
- Large, John, *Iran's Potential to Develop Nuclear Weapons Technology and Materials.* Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR), 2007.

Academic Study

Iranian Nuclear Program Between the Dilemmas of Reality and Future Prospects

Prof. Ata Moh'd Zahra

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت